

مصر

بين الفوضى والانقسام

شهادة تاريخية على حكم «مرسي» والإخوان

ممدوح دسوقي

تقديم الدكتور

أحمد جمال الدين موسى

وزير التربية والتعليم الأسبق



بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : مصريين الفوضى والانقسام

المؤلف : ممدوح دسوقي

رقم الإيداع : ٢٠١٨ / ٨١٤٢

الترقيم الدولي : ٢-٠٤٠-٨٣٤-٩٧٧-٩٧٨

الطبعة الأولى ٢٠١٨



إهداء إلى

جميع الإخوة والأصدقاء
الأساتذة الزملاء العاملين في
جريدة الوفد.
الزملاء والزميلات السادة
الصحفيين والمصورين.
والسادة الزملاء الفنيين
والإداريين والمحاسبين والقانونيين.
والإخوة الزملاء العاملين وأفراد
الأمن والسائقين.
إليهم جميعاً كل الحب والتقدير.

ممدوح دسوقي

■ ■ المستشار مقبل شاكر



*** سألته: ما الذي يستفزك تحديداً؟**

* كنت لا أوافق علي الظهور في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة منذ فترة طويل، وكنت في باريس عندما تمت الإقالة الأولي للمستشار عبد المجيد محمود، فاستفزني هذا الحدث بشكل كبير جداً، بصرف النظر عن مقام المستشار محمود إنما منصب النائب العام منصب قاض جليل لا يجب أن يعزل طبقاً للمادة ١٦٨ من الدستور، وطبقاً لمواد قانون السلطة القضائية لا يوجد قاض قابل للعزل علي الإطلاق، إذن قرار عزل النائب العام ليس قراراً باطلاً إنما هو قرار معدوم، لأنه صدر ممن لا يملك علي ما لا يملك، ويذكرني هنا حكم محكمة النقض عندما أصدرت حكمها في مذبة القضاء عام ١٩٦٩، والتي عزل فيها عبد الناصر ١٣٧ قاضياً من قضاة مصر العظام، وكان عماد الحكم أن القرار معدوم وتمت إعادتهم للقضاء، وبالتالي قرار إقالة النائب العام الأول والثاني كلاهما قرار معدوم، يخالف قواعد الدستور ومن ثم استفزتني الواقعة.

**** إذن ماذا يمثل هذا القرار المعدوم؟**

* طالما أنه قرار معدوم فيمثل اعتداء علي سيادة القانون والدستور وقانون السلطة القضائية وعلي دولة القانون واعتداء علي الحريات والديمقراطية.

**** وأين تكمن أزمة السلطة القضائية؟**

* أولاً هذه ليست أزمة بل كارثة، أن يتم الاعتداء علي القضاء وقانون السلطة القضائية، وعلي القواعد الدستورية بهذا الشكل الغريب وغير المسبوق في العالم كله، أن يعزل النائب العام ثم يتم التراجع عن العزل نتيجة للثورة التي حدثت في القضاء المصري، فتضع اللجنة التأسيسية قانون تفصيل للنائب العام بتحديد مدته بـ سنوات بعد عزله وعودته، ولم يكن هذا النص موجوداً ولكنهم ابتدعوه، ثم بعد ذلك يصدر الإعلان الدستوري المخالف للقواعد الدستورية، بتحديد مدته ٤ سنوات ويتم عزله ثانية، ليس هذا فحسب بل إن الإعلان الدستوري سحب اختصاصات المحاكم علي مختلف أنواعها، من الدستورية إلي مجلس الدولة وتم تحصين قرارات الرئيس ضد الأحكام، وتم عزل القضاء الذي من المفترض أن يكون صاحب الحكم بين الناس لينصف المظلوم، ويُعيد له حقه حتي لو كانت الدولة هي الطرف الآخر فخط الدفاع الأخير للمواطن هو القضاء.. ثم تم تجميع السلطات كلها في يد الرئيس فلم نر نظاماً استبدادياً فعل هذا، فكيف يمكن أن يسمح بأن يسلب اختصاص القضاء؟! وكيف يسمح لبعض المأجورين بمحاصرة المحكمة الدستورية العليا، ومحاصرة مدينة الإنتاج الإعلامي؟! وكيف يتم الاعتداء علي المستشار «أحمد الزند» رئيس نادي القضاة؟! الذي يمثل رمزاً وقيمة في تاريخ مصر.. هل لأنه دافع عن الحريات والديمقراطية؟!.. ما يحدث لا يمثل دولة القانون بل إنه يدل علي نظام عصابي يحكم مصر.

**** هل يحق للنياحة العامة رفض التعامل مع النائب العام بحجة تدخله في سير التحقيقات؟**

* المستشار طلعت إبراهيم رجل له قيمته، ولكنه للأسف جاء إلى منصب النائب بقرار ظالم عشوائي، لا أساس له ولا يسانده قانون ولا تشريع ولا دستور، ولهذا فإن وجوده غير شرعي في منصب النائب العام، رغم أنه هو قامة قانونية لها احترامها. ولذلك فإن وكلاء النيابة لم يكن في إمكانهم إلا أن يعتصموا، لأن المسألة أصبحت بشعة جداً بعدما رأوا أن علي رأس النيابة العامة إنساناً جاء بطريقة غير شرعية ومخالفة لأي قاعدة دستورية في العالم، ثم ما حدث مع من قبض عليهم أمام الاتحادية في مظاهرة سلمية، من المأجورين القتل الذين اعتدوا عليهم وعذبوهم وسلموهم للنياحة العامة، فتكتشف النيابة حقيقة الأمر وتفرج عنهم وهناك من يصدر إليهم تعليمات بحبس المجني عليهم فكيف ذلك؟ وينبغي أن ندرك أن دولة الظلم ساعة ولكن دولة الحق إلى قيام الساعة.

**** ماذا تريد جماعة الإخوان من القضاء بعد وصولها إلى السلطة؟**

* لا أعرف.. ولكن هناك محاولة شاذة وغريبة للاعتداء على كل المقدرات في هذا البلد، وأول هذه المقدرات هو القضاء، تتمثل في سلب اختصاصات القضاء ومنعه من أن ينظر في القضايا والحكم فيها، وبمحاصرة المحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة، وضرب الناس المسالمين وسحلهم وإطلاق الرصاص عليهم في مظاهرات سلمية فهذه كارثة.

**** هل الاستفتاء باطل بالنسبة التي تم الانتخاب بها؟**

* طبقاً للمادة ٦٠ من الإعلان الدستوري، ينبغي أن من يصوت على الدستور (٥٠٪+١) ومن صوتوا جاءوا بنسبة ٣٠٪ إذن فالاستفتاء باطل، وللأسف الشديد لم يتطرق أحد إلى هذا البطلان.

**** لكن توجد ٥٠ دعوى قضائية تطالب ببطلان الاستفتاء فهل من الممكن بطلانه؟**

* لا أستطيع أن أتطرق إلى أمر يعرض أمام القضاء، ولكن سوف تحكم المحكمة بصحح القانون، وبما يملية عليها ضميرها وإنما بقاعدة عامة، هذا دستور باطل لأن نسبة الحضور كانت ٣٠٪ فقط.

**** أين العوار الذي تراه في الدستور الجديد؟**

* هذا دستور مليء بالعوار، وإلا فأين القواعد السليمة في الدستور، مثلاً المادة الأولى مليئة بالعوار وهي التي تتحدث عن الهوية المصرية، والتي أصبحت هوية إسلامية عربية أفريقية آسيوية، ألم يعرفوا أن مصر أقدم دولة وحضارة في العالم، ولا يمكن أن تكون هويتها بهذه الطريقة، وأيضا نص

المادة المتعلقة بتحديد مدة النائب العام، وكذلك تحديد عدد أعضاء المحكمة الدستورية العليا، وتشكيل محكمة علي هوي السلطة لتنفيذ ما يريدون، وهذا انتهاك لأبسط قواعد استقلال القضاء في العالم، فلماذا لم توضع هذه القواعد في القوانين وأثبتوها في الدستور، وإذا كانوا يريدون التخلص من بعض أعضاء الدستورية العليا، كان عليهم أن ينتظروا حتى سن المعاش لهؤلاء الأعضاء، ولا يسري بأثر رجعي فهذه مخالفة لقواعد دستورية.

**** هل تري أن هذه نصوص انتقامية؟**

* نعم.. بل وتصفية للحسابات من نفوس موتورة، تتصرف بما في داخلها من غضب علي أناس يؤدون دور هم، عندما أصدروا حكما ببطلان مجلس الشعب وكان الحكم عنوانا للحقيقة ومطابقا لصحيح القانون، ولكنهم يريدون عدم حل مجلس الشورى واللجنة التأسيسية، وقد حكم في عصر مبارك بحل مجلس الشعب مرتين واستجابت الدولة لأنه ينبغي أن تحترم الدولة القانون، إذا كانت دولة وليست مجموعة عصابات فهل مصر العظيمة يحدث فيها ما يحدث الآن؟!

**** لكن الحكمين الذين أشرت إليهما الآن أحدهما كان يخص برلمان ١٩٨٤ وتم حله في ١٩٨٧ ثم برلمان ١٩٨٧ وحل في ١٩٩٠ ولم يكن بها تعجل كما حدث في ٢٠١٢؟**

* إذا كانت المحكمة أمامها قضية جاهزة وسوابق جاهزة فماذا يعطها؟ ثم إنها قضية كانت تهم مصر كلها، والمفترض أن يتم شكرها علي سرعة الفصل وليس التناكيل بها وتصفية الحسابات.

**** هل تري مواد متفجرة في الدستور؟**

* العوار كثير.. لكن ما يعنيني هو النصوص المتعلقة بالقضاء والمحكمة الدستورية العليا، والنصوص الخاصة بالنائب العام، والتي لم يكن يجب أن تذكر في دستور دولة عريقة مثل مصر.

**** يوجد اتهام للدستورية العليا بأنها معادية لثورة ٢٥ يناير؟**

* هذا قول باطل لا أساس له من الصحة، لأن أي محكمة لابد أن تكون متجردة ومحايدة، والعدالة معصوبة العينين ولا فرق بين مواطن وآخر، الكل سواسية أمام القانون الذي تطبقه المحكمة.

**** هل المحكمة الدستورية العليا استسلمت للحصار والإرهاب وأجلت النظر في بطلان مجلس الشورى واللجنة التأسيسية؟**

* لا أستطيع أن أعقب علي هذا، لأنني لا أعرف الظروف والملابسات التي تتعرض لها.

**** هل يجوز للدستورية العليا نقل جلساتها في مكان آخر في محيط العاصمة؟**

* حتى لو كان يجوز كيف تحصل علي ملفات القضايا و هي محاصرة بهؤلاء؟!

**** يوجد اتهام للقضاء بممارسة العمل السيلسي؟**

* القضاء محظور عليه العمل بالسياسة أو ممارستها، لأن الصفة الأساسية في القاضي أن يكون متجرداً ومحياداً، فإذا مارس السياسة يفقد تجرده وحياديته، وبالتالي هيئته علي المنصة، ولهذا لا يستطيع أحد لا يعجبه حكم المحكمة أو لم يكن علي هواه أن يقول: هذه سياسة، لأنها تحكم بصحيح القانون وتطبق أحكامه بالقواعد الدستورية والقانونية.

**** بماذا ترد علي من يطالبون بتطهير القضاء؟**

* تطهير في إيه؟ هذا عبث واعتداء علي استقلال القضاء والدستور والقانون، لأن القضاء هو الجهاز الوحيد في مصر الذي يطهر نفسه، لأنه بمجرد العلم بوجود قاضٍ يجلس علي «قهوة» يتم نقله إلي وظيفة أخرى، إذاً فالقضاء يطهر نفسه أولاً بأول طبقاً لقواعد قانون السلطة القضائية، وطبقاً لقواعد مجلس التأديب والصلاحية، ثم أن القضاء هو المؤسسة الوحيدة في مصر الذي يحتفظ بنقاء ثوبه كما هو أبيض وأي نقطة سوداء تلصق به تزال فوراً.

**** البعض يقول: إن في مصر قضاة مستقلين ولا يوجد قضاء مستقل؟**

* أولاً جميع القضاء مستقل ولا يوجد شيء في القضاء اسمه تيار استقلال، وإلا كان هناك تيار احتلال ولا سلطان علي القضاة إلا ضميرهم والقانون دون فصال وسفسطة، والذين أطلقوا علي أنفسهم تيار استقلال كانوا يمارسون عملاً سياسياً، ومع ذلك لم يحدث أن انحازوا إلي هذا أو ذاك، وكانوا يعتصمون في الطرق العامة ضد النظام السابق، ومع هذا لم يمسهم أحد أو يعترضهم أحد احتراماً لمؤسسة القضاء ودولة القانون.

**** سيادة المستشار.. يوجد أحد القضاة في ٢٠٠٥ تم الاعتداء عليه في الشارع؟**

* نعم أعرف هذه الواقعة جيداً ولم يكن أحد من الداخلية يعرف أنه قاضٍ وعندما عرفوا حقيقة اعتدوا له في مكثبي حينما كنت رئيساً لمحكمة النقض وهو قبل الاعتذار وكان سيادة المستشار محمود محمد حمزة.

**** جريمة الاعتداء علي المستشار أحمد الزند تعذر رسالة لإرهاب القضاء؟**

* طبعا هي رسالة لإرهاب القضاء ولكنه لن يرهب، وسيزداد صلابه

وسيؤدي دوره علي أكمل وجه ولن ينال أحد من قضاء مصر الشامخ العظيم.

**** هل أصبح القضاء في حاجة ماسة إلي شرطة قضائية تتبع وزارة العدل؟**

* نعم وهذه توصيات نادي القضاة وجمعياته العمومية، ومؤتمر العدالة بأن توجد شرطة قضائية متخصصة لأمن المحاكم وأمن القضاة، وتنفيذ الأحكام التي يتم التراخي في تنفيذها الآن.

**** ما المطلوب من المجلس الأعلى للقضاء حالياً؟**

* المطلوب منه أن يقف موقفا حازما للدفاع عن القضاء واستقلاله، وأن يتضامن مع زملائه ومع نادي القضاة الأم ونوادي اندية القضاة بالأقاليم والتي تحرص علي استقلال القضاء.

**** سيف البطلان موجه إلي مجلس الشورى الآن.. هل هذا سيجعله يعجل بالقوانين والتشريعات؟**

* لا تعليق لدي في هذا الموضوع فلننتظر ما يحدث مستقبلا.

**** ما الفرق بين مذبة القضاء ١٩٦٩ وبين ما يحدث للقضاء الآن؟**

* أولا مذبة القضاء عام ١٩٦٩ كانت كارثة بكل المقاييس، لأن أفضل قضاة مصر تم عزلهم من مناصبهم، وكان هذا عدوانا علي السلطة القضائية واستقلال القضاء، ولكن الحمد لله تمت عودتهم خلال حكم الرئيس السادات عندما أصدرت محكمة النقض حكما بانعدام هذا القرار، وما يحدث الآن أسوأ كثيرا من مذبة القضاء ١٩٦٩ لأنها كانت عدوانا مباشرا علي القضاة ولكن ما يحدث حاليا هو عدوان علي القضاء نفسه، من سلبه لولايته واختصاصاته ومنعه من أداء واجباته والحكم في القضايا ومحاصرة المحكمة، فمع أن مذبة القضاء كانت كارثة حقيقية لكنها كانت أهون مما يحدث للقضاء الآن.

**** الشرطة تم الاعتداء عليها والجيش تكال له الاتهامات والقضاء تتم مهاجمته فأين مقومات الدولة؟**

* ليست هناك دولة بعد أن تم ضرب المؤسسات الرئيسية بما فيها الداخلية والجيش والقضاء ويكال لها الاتهامات جميعا من خلال نظام عصابي محض.

**** ماذا تقول للمستشار أحمد مكي وزير العدل؟**

* المستشار أحمد مكي رجل قضاء وقيمة كبيرة وذو تاريخ مشرف، ولهذا أقول له وللمستشار حسام الغرياني والمستشار محمود مكي جميعا هذا الكلام وأرجو منهم وهم جميعا مثل حالاتي في أواخر العمر أن يؤديوا

رسالتهم على أكمل وجه، لأن الأداء لم يعد طيباً وينبغي أن يحافظوا على تاريخهم ونقائهم وسمعتهم!!

**** وماذا تقول للرئيس محمد مرسي؟**

* أرجو منه أن يكون رئيساً لمصر وليس لجماعة تحكم، وما أقصده هو مصر بفصائلها المختلفة والمتوحدة دائماً، ومصر القيمة لأنه حرام ما يحدث وينبغي أن نحافظ على الوطن والشعب ووحدته لأننا جميعاً مصريون فما يحدث لا يرضي أحداً وهذا عيب كبير وخطأ جسيم في حق مصر وشعبها.

**** مصر إلي أين؟**

* مصر رايحه إلي المجهول، أو أصبحت إلي المجهول ونرجو أن تعود إلي المعلوم.

■ ■ الدكتور وسيم السيسي
الباحث في علم المصريات



*** ما أخطر تحدٍ يواجه وحدة الشعب المصري بعد وصول الإخوان إلى الحكم؟**

* أكبر خطر هو رفض الآخر وعدم قبوله، مثلما أشيع أن ٦٠٪ من المعتصمين أمام «الاتحادية» مسيحيون، وهذا تفتيت للمجتمع ولن يصب إلا في صالح الصهيونية العالمية، لأن قوة إسرائيل تكمن في تفتيت مصر وسوريا والعراق، فيجب ألا ننسى أن «بن جوريون» قال إن نجاحهم لا يعتمد على ذكائهم بقدر ما يعتمد على غياب الطرف الآخر.

**** هل تعتقد أن الصهيونية تهيمن فعلياً على مقدرات العالم؟**

* أمريكا نفسها لعبة في يد الصهيونية وفول برايت عضو الكونجرس قال: «إن اليهود في بلادنا يسيطرون على كل ما يرتبط بالعقل والمعدة والغرائز، ولم يعد باقياً لدينا إلا أن نغير اسم «نيويورك» إلى «جيوپورك»، والمحكمة العليا في أمريكا بها (٩) أعضاء، منهم (٧) يهود.. ونحن نتعرض لضغوط من إسرائيل وأمريكا وقطر والسعودية وحماس، ولهم في الداخل من يساعدهم في مخططاتهم، وإن تضعف مصر إلا إذا انقسمت، وعلمنا أن نعرف هذا جيداً لأن قوة مصر في وحدتها ومناعتها المشهود لها منذ ٧ آلاف سنة. وقد أثبتت مارجريت كاندل عالمة الوراثة في دراسة لها أن ٩٧٪ من جينات المصريين من المسلمين والمسيحيين واحدة.

**** هذه خصوصية تتميز بها مصر عبر تاريخها؟**

* نعم.. ولم تتغير حتى مع تغير دين مصر من الأمونية (آمون) إلى المسيحية، ومن المسيحية إلى الإسلام، وظللنا مصريين كما نحن.

**** وكيف نتصدى لظاهرة الإقصاء والاستقطاب حتى نظل نسيجاً واحداً؟**

* بالتنوير الذي معناه إضاءة المساحات المظلمة في العقل الجمعي أو المجتمع، فالرجل البسيط الفقير الذي يبيع صوته من أجل سكر أو زيت، لا بد أن يعرف أن هناك ما هو أخطر من هذا وهو وحدة الشعب، حتى لا ننقسم مثل الدول التي نراها.

**** لكن هذه الإقصاءات وصلت إلى حد الاعتداء والقتل؟**

* نعم ولكنه على مستوى الأفراد، والخطورة أن يصل إلى مستوى الجماعات، وتوجد ظاهرة مؤسفة للإقصاء وهي التهجير لبعض المسيحيين من مكان إلى مكان آخر، فأين سيادة الدولة والقانون، فالصمت على الخروقات القانونية تشجيع لها، وحتى الآن لا نعرف من وراء حادث كنيسة «القدسين» مع أن أصابع الاتهام تشير إلى «حبيب العادلي» ولم يتم شيء.

**** هل اهتزت مرجعية مصر الحضارية بعد وصول الإخوان للسلطة؟**

* هذه المرجعية اهتزت بالطبع وسمعنا من يقول إنها حضارة «عفنة»، أو من يطالب بهدم الأهرامات، فهؤلاء جهلاء لأنهم لا يعرفون أن الله وضع

كلمات مصر القديمة في القرآن مثل: «دين» و«حج» ومعناها «النور» وكلمة «صاعون» معناها «الزكاة»، و«صوم» معناها «الامتناع عن الطعام والشراب»، ويوجد نقش فرعوني يقول عن الإله: «أنا الإله واحد أحد موحد نفسي بنفسي وليس مثلي أحد»، فهذه هي الحضارة المصرية القديمة.

** وما تأثير هذه المرجعية التاريخية في النسيج الاجتماعي الحالي؟

* المصري رقيق في تعامله مع الآخر، ورغم ما سمعناه عن تحريم تهنة المسيحيين، إلا أنه جاءتني تهاني لم تخطر على بالي وكأنه نوع من التحدي، فهذا نسيج واحد لشعب واحد، والنسيج المصري متداخل مع بعضه، فما يحدث محاولة غبية عقيمة لفك النسيج المصري.

** نسيج مصر الحضاري مركب ما بين ديني وعربي وفرعوني.. كيف يعاد ترتيب الهوية المصرية بين هذه العناصر؟

* الشيء المشترك الوحيد بين هذه العناصر جميعاً هو الحضارة المصرية القديمة، وقد يختلف البعض على الحقبة المسيحية أو الإسلامية أو الرومانية، ولكن حين يفهم جيداً حقيقة هذه الحضارة لن يختلف عليها، لأنها قائمة على العلوم والفلك والطب والجانب الديني، مثلاً عيد «عاشوراء» هو عيد مصري قديم، والاحتفال كان برمي بذور القمح، واليهود احتفلت به ثم قال المسلمون: «نحن أحق بموسى»، وعيد الميلاد ٢٥ ديسمبر هو عيد ميلاد «أوزوريس»، وعيد القيامة بعده بشهرين هو عيد قيامة «أوزوريس» من بين الأموات، وتوجد صورته في «تل العمارنة» تشير إلى هذا، و«سلام» كلمة مصرية قديمة واليهود قالوا عنها «شالوم»، والمسيح قال: «إذا دخلتوا بيتاً القوا سلاماً على أهل هذا البيت»، والعرب كانوا يقولون: «حياك الله» وبعد الإسلام أصبحت تحديتهم «السلام عليكم».. وهذه كلمة مصرية منذ خمسة آلاف سنة.

** يقول بعض المتشددون إن المصريين القدماء كانوا يعبدون الجعران والعجل أبيس، ولهذا يرونهم كفاراً؟

* هؤلاء حاقدون حاسدون لأن مصر كانت سباقة في التوحيد، كما خصها الله بأول نبي وهو «إدريس» عليه السلام، بل كانوا علماء عظماء وكفي أن علماء المصريين جمعوا (٣٦) وثيقة أصلية في قوانين الدائرة والمثلث، ومنها النسبة التقريبية التي لا تخلو معادلة من معادلات «أينشتاين» أو «بوهر» أو «ماكس بلانك» منها، فمن يهاجم الحضارة المصرية هو جاهل وغبي ومتعصب ولا يفهم شيئاً.

** ولكن من هؤلاء مثقفون ونخبة؟

* لكنهم لا يفهمون حقيقة الحضارة المصرية، مثلاً جبران خليل جبران هاجم الحضارة المصرية قائلاً: «لو أن مظالمهم كتبت على الرخام الأبيض لأسود من كثرة مظالمهم».. فرد عليه أحمد شوقي لأنه كان دارساً وفاهماً بقوله: «زعموا أنها دعائم شيدت بيد البغي ملوها ظلماء - أين كان القضاء والعدل والحكمة والرأي والنهي والذكاء - إذا كان غير ما أتوه فخار أنا منك يا فخار براء».

**** ماذا عن فلسفة القانون في الحضارة المصرية القديمة؟**

* يكفي أن تحتسب الثالث الذي أسس الإمبراطورية المصرية بين نهرين شمالاً وبرقة غرباً وأثيوبيا جنوباً أراد أن يغير نصاً من القانون فتصدى له كبير القضاة وقال له: «اعلم أن كلمة الحاكم لا يجب أن تعلو فوق كلمة القانون» فاعتذر «تحتسب» وطلب المغفرة، فالقانون المصري كان عالمياً في مراميه عادلاً في أحكامه، صافياً في مواده وكان دهشة المؤرخين.. ويكفي أن (١٥) قاضياً حاكموا (٢) من الأسر المالكة وحكموا عليهما بالإعدام واكتشفوا أن (٢) من القضاة كانا موالين مع الأسرة المالكة، فحكم عليهما بالإعدام أيضاً، وانتحرا قبل تنفيذ الحكم.

**** كيف ترى مصر بعد وصول جماعة الإخوان إلى الحكم؟**

* أهم شيء أن الشعب عرف حقيقة الجماعة التي وصلت للسلطة، هؤلاء المتسربلون بلباس الدين، لأن أي حكم عسكري أو ديني لابد أن ينتهي بكارثة، وإلا فليذكروا لنا دولة أخرى نجحت وتقدمت وهي تحكم باسم الدين؟ لأن السياسة وجدت من أجل الاقتصاد والسياسة هي فن الإنتاج الذي ينعكس في كلمة واحدة وهي الرخاء، فأى حاكم يقياس نجاحه بالرخاء وليس بالدين.

**** مصر لها خصوصية تقوم على التعددية والتفاعل الاجتماعي فإلى أي مدى كبلتها الجماعات الدينية؟**

* الذي يكبلها هو الاستحواذ على السلطة ممن يحكمون ولا يريدون مشاركة غيرهم، ولهذا لن تنطلق الدولة إلا بالمشاركة وليس بالإقصاء والاستحواذ، لقد اكتشف الشعب أن كل ما كانت تعلنه الجماعة قبل وصولها للسلطة هو مجرد شعارات غير قابلة للتطبيق.

**** كيف ترى الطريق إلى فك الاشتباك بين الحضارة الدينية والعقيدة الدينية، والدولة الدينية؟**

* الحضارة هي أدب التعامل مع الإنسان الآخر، والعقيدة هي علاقة الإنسان بربه، فالاشتباك قائم من مفاهيم الذين يريدون تطبيق المفاهيم الدينية من خلال أفكارهم الخاصة، فالدين ثابت ومقدس، والسياسة متغيرة وقادرة، والدين إيمان بالغيبات وأساسه الخلق من العدم والسياسة لا تؤمن إلا بالموجودات والماديات، ولهذا لا يجب أن ندنس المقدس بتدخله في السياسة ونحن نرى كلام الرئيس مرسي قبل وصوله للحكم وهو يصف إسرائيل بآبناء القردة والخنازير، وبعد وصوله للسلطة فوجدنا بالخطاب الذي أرسله إلى شيمون بيريز بالصاديق.. فماذا يقول الشعب وهو رئيس قادم من جماعة تستخدم الدين كبرنامج أساسي لها!!

**** بعد وصول الإخوان للسلطة هل يمكن أن تتحول مصر إلى دولة دينية؟**

* لا.. مستحيل أن تتحول مصر إلى دولة دينية مهما حدث، وقد فشلت محاولات سابقة لتحويل مصر إلى دولة شيعية فكانت جملة اعتراضية

ووصول الإخوان إلى السلطة هي جملة اعتراضية في تاريخ مصر.. والدليل على ذلك أن «العزیز بالله» عندما ادعى الإلهوية وأنه يعلم الغيب ترك المصريون له رسالة في أحد المساجد كتب فيها «بالظلم والجور قد رضينا وليس بالكفر والحماقة - وإن كنت أعطيت علم الغيب فقل لنا من هو كاتب البطاقة».

** كيف ترى أسس الحفاظ على مدنية الدولة بعد تمكين الإخوان؟

* التيار الرئيسي والأساسي في مصر هو الإيمان بالدولة المدنية، ومخطئ من يعتقد أن الدولة المدنية ضد الأديان، بل من يؤمن بمدنية الدولة أكثر تديناً من هؤلاء المتسربلين بالدين، فهم على الأقل كلمتهم واحدة، ولا يكذبون ولديهم أمانة ولا يبررون الأخطاء ويلوون الحقائق.

** ما تأثير مشروع جماعة الإخوان على النسيج المصري؟

* ما يحدث الآن من دعوات تكفير وتهجير وتهميش وإقصاء كارثة علي وحدة النسيج المصري، مع أنني قلت بعد وصول الدكتور مرسي للسلطة أتمنى بعد (٤) سنوات أن ينتخبه المسيحيون مرة أخرى، بعد أن يروا العدالة والمساواة والسماحة وسيادة القانون، فماذا يريد الشعب غير هذا؟! ولو فهم أي حاكم الدين في جوهره سيطبق هذه المطالب، فالسلام الاجتماعي هو الأساس في الحكم والإسلام الحقيقي هو الحب للبشرية كلها.

** هل ترى أن بعض أبناء التيار الديني يقومون بتفسير النص القرآني حسب الأهواء؟

* نعم حسب الأهواء.. والمشكلة أنه بدون فهم يمكن أن يتم تفسير جزء من آية، وربطها بجزء آخر حسب الهوى، مثل الأب «جونز» في أمريكا الذي انتحر ومعه (٢٨) شخصاً مغفلاً انتحروا مثله، لأنه جاء بجزء من الإنجيل وضمه لجزء آخر، وقال: «إن يهوذا انتحر بعد ما سلم السيد المسيح»، وجاء بجزء آخر من موعظة «الجبلى» تزعم أن المسيح قال للناس: «افعلوا أنتم أيضاً هكذا».. وهذا (تفويض) في التفسير بسبب الجهل مثل الذي يقول إن اسم «دمنهو» جاء من أن الدم أصبح «نهو» بسبب معركة، ولا يعرف أن دمنهو مشتقة من «دم تحور» أي بلدة الإله تحور.. وفي مصر القديمة قال أحد الفلاسفة «العلم هو غاية الإيمان بالله والجهل هو غاية الكفر»، فالجاهل كافر، وبكل أسف فترة «مبارك» جهلت الشعب فأصبحت قيادة قطيع أسهل من قيادة شاة واحدة شاردة.

** لماذا التخوف من التيار الديني ولنا تجربة مماثلة قادها الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا إلى التثوير؟

* الغنوشي قال هناك إسلاميات مختلفة كما أن هناك علمانيات مختلفة، وتوافق إسلام ما بعلمانية ما فجاء الحكم في تركيا.. إذن هي مفاهيم مختلفة عن الإسلام. فالبعض يختار من الإسلام الأجل والأروع مثل قول الرسول عند فتح مكة «أذهبوا فأنتم الطلقاء» والبعض الآخر يأتي من التاريخ بوقائع سيئة وممارسات مشينة، وهذا انتقاء لأحداث التاريخ، فالشيوخ الذين ذكرتهم كانوا مستنيرين لأنهم سافروا للخارج وطبقوا الإسلام بطريقة بها استنارة،

والدولة عندما تكون قوية يندسر التزمت والتطرف الديني ويتم التضييق عليه.

**** هل لديك شواهد على هذا من التاريخ؟**

* خير شاهد هو العصر العباسي الأول.. لقد كان في عظمة قوته، و عدد الملحين في هذا العصر لا يعد ولا يحصى، وكان إمامهم ابن الرواندي ولو ذكرت بيت شعر واحد له سيقلب الدنيا، إنما التاريخ شهد للحضارة الإسلامية أنها كانت ترد عليه بعقلانية وتحضر، والرجل مات على سريره ولم يتعرض له أحد.. وفي الفترة الليبرالية الجميلة أصدر الدكتور طه حسين كتاباً في الشعر الجاهلي وأخرجوه فقط من الأزهر، والشيخ علي عبد الرازق أيضاً أخرجوه من الأزهر وحينها قال له طه حسين أهلاً بالطريد الشريد، فالفكر المفترض أن يتقابل بالفكر وليس برصاصة.

**** ما محرمات التنوير في المجتمع المصري؟**

* المجتمع المصري ليس به محرمات للتنوير، ولكن هذه المحرمات لدى السلطة الحاكمة، فوزير الإعلام يهدد القنوات بإغلاقها، ورغم ذلك نجد المواطنين يقبلون علي برامج باسم يوسف وإبراهيم عيسى وغيرها من البرامج التي تمنحهم التنوير.. والفيلسوف الألماني شوبنهاور قال: أصدق كلمة في القاموس علي الإطلاق هي النقد بمعناه العلمي، بما يتضمن من إجابيات وسلبيات وطرق علاج.. ولهذا فإن الديكتاتوريات تضع بلادها لعدم وجود النقد.

هل مصر مجتمع يرفض النقد؟

* لا.. المتزمتون هم الذين يرفضون النقد، والموضوعيون لا يرفضونه.

**** كيف يمكن تجديد الدولة المصرية بمشروع تنويري؟**

* بالالتحام بال جماهير وبالوحدة والتوحد، ومن خلال وسائل الإعلام المرئية لأنها أقوى للوصول إلى الجماهير، بخلاف الكتاب المكلف الذي لا يطلبه إلا أفراد محددون يقرءون ويكتبون.

**** هل تؤمن بنظرية المؤامرة؟**

* نابليون قال: قل لي من يحكم مصر أقول لك من يحكم العالم، والناس جميعها تخشى من مصر والمصريين، فبالرغم من ظروفها حصل خمسة من أبنائها علي جائزة «نوبل».. هات لي دولة من الدول التي حولها حصلت علي «فتقوتة» من نوبل، فالمصريون جبابرة وفراعنة، وفراعنة بمعناها: العدالة والحب والقوة الذهنية، وهذا ما يربع إسرائيل، ولهذا نجد العصر الذهبي لمصر هو النصف الأول من القرن العشرين وبدا الانحدار منذ ١٩٥٢.

**** كيف ترى المواطنة من خلال الدستور الذي أقرته جماعة الإخوان؟**

* هذا الدستور عاد بمصر إلى عصر ما قبل محمد علي فيما يتعلق بالمواطنة، التي كانت تعتمد على المواطن هل تركي أم لا، وما درجة قربته من الحاكم، وأيضاً ما هي قدرته المالية أو هل يعمل لدى أحد من الحكام.. ولو نظرنا إلى هذا الدستور سنجد أنه ينص على أن الكل يتساوى أمام القانون، ولكنه لا ينص على الحقوق والواجبات بغض النظر عن العرق أو الدين أو القرب من الحاكم أو مدى غناه وفقره، وبالتالي فهذا الدستور هو جملة اعتراضية في تاريخ الدساتير المصرية.

**** ما تأثير هذا على الحريات العامة؟**

* نراها الآن في محاصرة المحكمة الدستورية، ومحاصرة مدينة الإنتاج الإعلامي لإرهاب القضاة والإعلاميين والقتل للمعتزين في الاتحادية، وأصبحنا في عصر العضلات وذقول العضلات قبل العقل، وأصبحنا أسوأ مما كانت عليه العصور البدائية، لدرجة أن البعض يتندر ويقول: أول من اخترع الشتائم يستحق نوبل لأنه استبدل استخدام البد باللسان، كانت مصر طفرة في السلم الحضاري ولكننا رددنا إلى ما قبل اللسان واستخدمنا العصي والرصاص.

**** قرأنا أن لك اعتراضات على تطوير قناة السويس؟**

* لا أعترض على تطوير قناة السويس ولكني أجد من كارثة التطوير المزعوم عندما قالوا إن مصر في احتياج ٢٠ ملياراً للتطوير، وأتساءل من أين بأموال التطوير.. هل سندخل عليها من قطر، ونعود للامتياز مرة أخرى؟ فيرد آخرون بأنها لفترة لن تجاوز ٦٠ سنة، فهل نظل تحت رحمة قطر هذه المدة؟! ولهذا خرج وزير الدفاع الفريق أول «السيسي» قائلاً إن قناة السويس خط أحمر.. والأراضي الحدودية أيضاً خط أحمر.. وهذا هو جيش مصر.

**** ماذا يقلقك يا دكتور؟**

* يقلقني ويؤلمني الأحداث التي تمر بها مصر، ولهذا أتألم لأن المسؤولية الكبرى تقع على المسؤولين الموجودين في السلطة الآن، وكان باستطاعتهم أن يجعلوا حال البلد أفضل مما هي عليه، ولكن للأسف المعرفة شيء والحكمة شيء آخر، المعرفة مجرد قوالب طوب، والحكمة أن تجعل قوالب الطوب بناء جميلاً، قد يكون لديهم المعرفة ولكن يبدو أنه ليس لديهم الحكمة في استخدام هذه المعارف الكثيرة أو في تألف القلوب في هذا الوطن.

وأتمنى أن يكون ولاؤهم لمصر أولاً قبل أن يكون ولاؤهم للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

■ ■ اللواء على حفطي
محافظ سيناء الأسبق



**** أين موقع مصر بعد مرور عامين علي ثورة ٢٥ يناير ووصول الإخوان إلى السلطة؟**

* مصر هي مصر مهما طال الزمان وتغير العصر، لأن الإنسان المصري أساس تطور البشرية، وخلال الثورة رأينا انبهار العالم، مما حدث من الشعب المصري، ولقد اعترف العالم بأنه يتعلم من الإنسان المصري طوال عمره، ولهذا من يريد أن يعرف حقيقة المصري فليعرفها بعيداً عن التدخلات الخارجية، لأنه دائماً ما يقلقني هذه التدخلات التي تصاحبها الأهداف والمصالح.. وللأسف، فإن هذه المخططات الخارجية استغلت بعض الأطراف من الداخل ليس لديها قدر من الوعي بمصر ولا بحضارتها وقيمتها.

**** هل هذه التدخلات لها تأثير علي هوية مصر؟**

* لا.. لن تؤثر، لأن مصر ظلت ٢٥٠٠ سنة حتى ١٩٥٢ يحكمها ويدير شئونها أناس ليسوا مصريين، الفرس حكموا مصر ٢٠٠ سنة، ثم البطالمة ٣٠٠، والرومان ٧٠٠ سنة، ثم الفتح العربي ٧٠٠ سنة، والعثمانيون حوالي ٣٠٠ سنة، والعلويون ٢٠٠ سنة، ومعهم الحملة الفرنسية ٤ سنوات والاحتلال البريطاني ٧٠ سنة، ومع ذلك لم تستطع هذه النوعيات المختلفة من الاستعمار والطامعين في خيرات مصر أن يغيروا هوية الإنسان المصري.

**** كرجل عسكري.. مصر مرت بظروف سيئة بعد هزيمة يونيه.. كيف استطاع المصريون التغلب على هذه الظروف؟**

* الكثيرون لم يعاصروا عدوان ١٩٦٧ والظروف الصعبة في كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، والعالم الخارجي لم يساعدنا أو يحل مشاكلنا، ولكن الإنسان المصري أصبح علي تحرير أرضه من خلال الملحمة العظيمة التي تمت في حرب أكتوبر، ولهذا لا تقلقني الأحداث والتطورات التي تحدث بعد ثورة ٢٥ يناير التي أبهرت العالم وكانت نموذجاً لم يتكرر في تاريخ الثورات الشعبية.

**** كل الثورات تمر بمراحل متغيرة فأني المراحل تمر بها ثورتنا حالياً؟**

* نحن في مرحلة العبور وهذه هي أهم مراحل الثورات، وأتمني أن يركز الإعلام المرئي والمسموع علي كلمة العبور، وليس شعار النهضة لأن إطلاق ما يسمى بالنهضة هو تقييم غير سليم للأمور والأحداث، والعبور هو الذي سينقلنا إلي مرحلة النهضة.

**** كيف تمر مرحلة العبور بنجاح؟**

* العبور مرحلة حرجية وتحتاج إلي الخبرات الموجودة في هذا البلد وليس اختيار أهل الثقة فقط، حتى يتق شباب المستقبل في قياداته لأن هذا الشاب هو الذي فتح بوابة الثورة فدخل منها باقي الشعب، ولكننا فوجئنا بعراقيل رهيبة تشبه حقول الألغام التي لا بد من العبور عليها، وهذا يحتاج

إلى توظيف الخبرات حتي ننجح في مرحلة العبور، ولنعلم جيداً بوجود بعض الأطراف الخارجية التي تريد أن نتورط في حقول الألغام التي تعترض وصولنا إلي مرحلة النهضة.

**** ما رؤيتك للأوضاع المضطربة في سيناء؟**

* سيناء جزء غال علي مصر ولهذا ناضلت مصر ٢٢ عاماً حتي تسترد آخر شبر فيها منذ يوديه ١٩٧٦ وحتى مارس ١٩٨٩ بعودة طابا، وهذا النضال شمل معارك عسكرية وسياسية ومعارك قضائية في التحكيم الدولي، وأذكر ما قاله لي اللواء محسن حمدي عضو اللجنة العسكرية التي شاركت في مفاوضات «طابا» أن شارون سأله بعد عودة طابا ماذا سيفعل المصريون في سيناء؟..

فأجاب: يوجد تخطيط للتعمير وسيتواجد من ٢ إلي ٣ ملايين نسمة في سيناء.. فرد عليه شارون: ما تقوله ليس في مصلحة إسرائيل ولهذا ستعمل جاهدة لعرقلة هذا المخطط(!!). وهذا يثبت أن إسرائيل لها عدة أبعاد إستراتيجية في سيناء.

**** وما هذه الأبعاد.. وهل مازالت مستمرة؟**

* بالطبع.. لأن هذه الأبعاد الإستراتيجية هي أهداف ثابتة لدي الإسرائيليين تجاه سيناء، فهناك البعد السياسي، ولهذا تري أن سيناء من الممكن أن تحل جزءاً من المشكلة الفلسطينية حيث يتمدد قطاع «غزة» داخل سيناء وتحمل مصر تبعية مسؤولياته، وما يدور حالياً علي أرض سيناء يرتبط بجزء من هذا التصور، ومن حيث البعد الاقتصادي إسرائيل تعلم جيداً الخيرات المتواجدة في سيناء، وبالتالي نريد أن تشارك بالاستفادة من هذه الثروات بأن يكون لها نصيب منها.

**** كيف يحدث ذلك، والشعب المصري يرفض المستثمرين الإسرائيليين؟**

* هي تعلم ذلك جيداً وإذا تمت مشاركتها ستكون بطريق غير مباشر عن طريق شركات عالمية أو مسميات أخرى.

**** ماذا عن البعد العسكري؟**

* يوجد بعد عسكري.. ومصلحة إسرائيل في هذا أن يكون هناك فراغ سكاني في سيناء، وهذا الفراغ يساعد في تحقيق أهداف العمليات العسكرية في أقل وقت ممكن وبأقل الخسائر الممكنة، وبالتالي كلما تواجد هذا الفراغ ساعد في نجاح العمليات العسكرية في وجهة نظرهم، كما يوجد بعد عقائدي مازالوا يغيرونه في الأجيال الجديدة، بأن سيناء جزء من أرض الميعاد وهذا يرتبط بالديانة اليهودية، وبالطبع إسرائيل لها أطماع في سيناء، وليس في مصلحتهم وجود تنمية مكتملة بالنصير المصري، وبالتالي يضعون من العراقيل ما يحذر من التنمية.

**** هل تدرك الدولة هذه الأطماع وهل تري أن الحكومات تهتم بسيناء؟**

* أرى أن الاهتمام المصري بسيناء انتهى في نهاية التسعينيات بنهاية حكومة الدكتور الجنزوري وكنت محافظاً لسيناء حوالي عامين ونصف العام منذ منتصف ١٩٩٧ وحتى نهاية ١٩٩٩، وكان يوجد تنمية في البنية التحتية، من حيث شبكات الطرق والكهرباء وخط السكة الحديد الذي تم افتتاحه وأيضاً مشروع ترعة السلام ودخول المياه العذبة، إضافة إلى المصانع التي تم إنشاؤها، والتنمية العمرانية ولكن مع تغير حكومة الجنزوري وتولي حكومة عاطف عبيد وظهور التوجهات الجديدة بدأ الاهتمام بسيناء يقل إلى درجة الانعدام.

**** إهمال سيناء تم بضغوط خارجية؟**

* أكيد كان هناك نوع من الضغوط الخارجية بشكل ما أدت إلى هذا التوجه لإهمال سيناء، ونتج عنه أن العقد الماضي بالكامل لم يكن لسيناء نصيب من التنمية، وطالما أهملت التنمية الاقتصادية على أرض سيناء، فبالتالي أهملت التنمية البشرية لأهلها وينتج عنها الاضطرابات التي تحدث هناك.

**** هل هذا ما ينتج عنه تغلغل الفكر التكفيري في سيناء؟**

* الدولة تركت فراغاً في سيناء وأصبح هناك أجيال جديدة تتواجد على أرض سيناء لها نصيب من التعليم ولا تجد فرصة عمل، ونتيجة لعدم الاهتمام السياسي بالمنطقة توارت الاهتمامات الأخرى مثل الجانب الأمني، وبدأت هذه العناصر تتوجه نحو سيناء حتى تتفادى الضغوط الأمنية في بقاع مصر، وأيضاً الأطراف الخارجية بدأت في تدعيمها، إضافة إلى أن انسحاب الجانب الإسرائيلي من غزة عام ٢٠٠٥ مع وجود الاتفاق وعدم الاهتمام بخطورتها، أدت إلى تأثير أكيد ومباشر في تغلغل هذا الفكر في سيناء.

**** حملس لها دور فيما يحدث في سيناء؟**

* في داخل قطاع غزة ليست كل الأطراف تتبع حماس، بل يوجد تنوع وعناصر ضد توجه حماس والبعض يعمل لصالح الجانب الإسرائيلي، وهذا النوع به تنظيمات جهادية، وتكفيرية، والقاعدة وكثير من التوجهات المختلفة وكل هذه العوامل، بالإضافة إلى زيادة عمليات تهريب السلاح، خاصة من ليبيا وجنوب السودان.. وكل هذه العوامل أدت إلى الكوارث التي تحدث في سيناء.

**** هل أصبحت سيناء فزاعة للأمن القومي المصري؟**

* بنظرة سريعة على البعد الاستراتيجي الأمني في مصر، نجد أن حدودنا مهددة سواء في الشرق أو الجنوب أو الغرب، لأن تأمين الحدود لا بد أن يتم من الدولتين المتجاورتين، كل يقوم بإجراء تأمين داخل حدوده، وأيضاً لا بد من وجود تنسيق في تأمين الحدود، ولكن حالياً دول الجوار في الجنوب والغرب قدرتها في تأمين حدودها غير موجودة خاصة على حدود

ليبيا، لأن مخازن السلاح التي كان يكدها القذافي منذ عشرات السنين تم نهبها، وأيضاً معظم حدودنا مع السودان غير مؤمنة، وكل هذه العوامل أوجدت حالة من عدم استقرار في سيناء.. وبالتالي أسهمت في سيناريو عدم الاستقرار في مصر.

**** هل «شماعة الخارج» أصبحت جاهزة لكل الأخطاء والتقصير في الداخل؟**

* ليست شماعة، بل حقيقة لأن بعض الأطراف الخارجية تضع هدفاً لا بد أن نكون متنبهين له، وهو وجود «حالة من عدم الاستقرار في مصر» وأن تستمر هذه الحالة فترات طويلة وعبر عنها هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي ومستشار الأمن الأمريكي الأسبق عندما قال: إنه من وجهة النظر الإستراتيجية الأمريكية، يريدون مصر غرقانة في المياه ولا تستطيع أن تسبح وتصل إلي شط الأمان ولا أن تغرق وتذهب إلي المشرحة.

**** ما آلياتهم في تحقيق هذه الإستراتيجية؟**

* هم درسوا المنطقة العربية جيداً ولكي يحافظوا علي مصالحهم ومصالح إسرائيل وحتى لا يتم تهديدها لعشرات السنين، وجدوا أن عدم وجود كيانات قوية مؤثرة في المنطقة هي أحد العوامل الرئيسية لتحقيق إستراتيجيتهم، وبالتالي أصبحوا يؤثرون علي الدول التي تمثل كيانات رئيسية فاعلة، بحيث يجعلونها في أوضاع غير فاعلة أو مؤثرة، ثانياً شعوب المنطقة بالكامل لا تعطي الأولوية للديمقراطية بقدر ما تعطونها للجزء العقائدي ولهذا نجد البعد الديني أهم من أي أولوية أخرى، وبالتالي الخارج أصبح يلعب علي هذه الجزئية فتقاربوا مع ما يسمى «الإسلام السياسي» في المنطقة العربية حيث يوجد نوع من عدم الاستقرار بانشغال الشعوب بالأوضاع الداخلية، وبالتالي لا ينظرون في السياسات الخارجية.

**** معنى هذا أن الأزمات الداخلية يتم تصديرها من الخارج؟**

* نعم.. هم يتعاملون بأسلوب «الإدارة بالأزمات» بحيث يتم تصدير الأزمات المتنوعة إلي دول المنطقة حتى لا يوجد كيانات رئيسية فاعلة بسبب الضغوط الداخلية التي تفتتها، ويصبح حل المشكلات يغلب عليه الفكر والطاقت والإمكانيات والتصور وخلافه، وبهذا يبتعدون عن التوحد والتعاون والتكامل وكل قطر يبحث عن كيف يصحح أوضاعه.

**** هل ترى خطورة في إقامة منطقة حرة في رفح؟**

* منذ زمن بعيد وتتم طرح هذه الفكرة وكانت مرفوضة تماماً لأن لها أبعاداً خطيرة جداً سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية، وهذه المنطقة الحرة لن تكون في صالح مصر، بل ستكون في صالح أطراف أخرى تبحث عن حل مشاكلها عن طريق مصر وعلي حسابها، وهذه المنطقة التي تم تحديدها هي ذاتها التي وضعوا عينها لتكون الامتداد الطبيعي لـ «غزة».

****ولماذا يرفض البعض مشروع تطوير قناة السويس الذي أعلن مؤخرًا؟**

* بالطبع لا بد من تطوير قناة السويس وربط محافظات القناة: السويس والإسماعيلية وبور سعيد بالبحر الأحمر، وهذا القطاع هو الإقليم الشرقي لمصر، لأنه يوجد تكامل بينها، ويمكن أن ينقل مصر ثقله اقتصادية موفقة، ولهذا لا بد من تطوير القناة ولكن هل الأسبقية أن يتم التطوير بمنظور خارجي أم بنوع من الاقتراض من الأطراف الخارجية بشكل غير مباشر؟ وهنا الخطورة، لأن «البكوات» في أمريكا عندما أرادوا التدخل في الشؤون الداخلية دخلوا عن طريق جمعيات حقوق الإنسان وبعض منظمات المجتمع المدني تحت مسميات مختلفة، والتدخل الخارجي لا يتم الآن بالدبابات والصواريخ والطائرات، ولهذا لا بد من تقييم إستراتيجية الأطراف الخارجية، ماذا تريد وما هو شكل اقترابها من الداخل؟.

حتى نستطيع تربية مناعتنا وتحقيق مصالحنا دون التأثير بإستراتيجيتهم.

**** كيف نحافظ علي هذه المناعة؟**

* الحفاظ على المناعة المصرية يتركز في قوة وحدتنا، لأنهم لا يستطيعون تنفيذ أهدافهم إلا بحدوث الانقسام الدائر حالياً ويسعون إلي العمل بـ «فرق تسد» ليصبح المجتمع ضعيفاً، وعلمنا أن نعرف أن قوتنا في وحدتنا وليس من نسرذمنا.

**** كيف تري تسليم المجلس العسكري السلطة للإخوان ون وجود دستور؟**

* لا تزال هناك تفاصيل كثيرة في هذا الشأن لم تظهر بعد، وهذا يستدعي مقولة داهية السياسة تشرشل: «إن الحقيقة في السياسة غالية جداً حتى إنها تحتاج إلي جيش من الكذب لحمايتها»، أي أن الظاهر فوق الأسطح هو جزء من الحقيقة يخفيها جيش من الأكاذيب.

**** ألا توجد مؤشرات؟**

* المؤشرات تقول: إنه لم يكن يوجد أحد في مصر مستعداً للتعامل مع هذه الثورة في أي مستوي من المستويات، وحدت هزة عنيفة جداً أوجدت حالة من الخلل الأمني أرعبت الكل وحاول الجميع الإنقاذ وعدم الغرق في مرحلة ما بعد الثورة ولم تكن توجد خارطة طريق وفجأة وجد المجلس العسكري أنه أصبح مسئولاً عن إدارة الدولة، بدون أدوات لتحريك الموقف مثل النواحي الأمنية، ولكن وجدت ضغوطاً خارجية وللأسف الشديد كانت تتم من «تحت الترابيزة» حتي نصل إلي ما وصلنا إليه، إذن الأطراف الخارجية نجحت في تحقيق الحالة التي وصلت إليها مصر لأنها الأنسب من وجهة نظرهم لتحقيق مصالحهم.

**** إذن تري أن المجلس العسكري سلم السلطة بضغط خارجي؟**

* المجلس العسكري واجه أزمت، بحيث إنه لم يوجد مخرج إلا من خلال ما تم عمله، وقد تم ما تم بالآزمات وليس بالرغبات والدليل علي هذا

أن محمد حسنين هيكل قال في حوار تليفزيوني أنه التقى بالمشير طنطاوي وتحدثنا عن الموقف والأزمات.

فقال المشير: «هل تريدني أن أسلم السلطة للإخوان؟! وهذا أحد المؤشرات التي تتوافق مع تقييم ما تم مع هذه الرؤية.

**** البعض تحدث عن الصفقات بين المجلس العسكري والإخوان؟**

* كلمة صفقات غير موجودة في القاموس العسكري الذي تعود علي الأبيض أو الأسود، وليس لديه منطقة رمادية مثل اللاعبين في السياسة، ثم إن الأطراف الخارجية لعبت دوراً خطيراً مع الإخوان لأنهم الجانب المنظم والقوي والتي لها كيان مؤثر.

**** هل حدثت ضغوط خارجية؟**

* ثورة ٢٥ يناير هزت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ورأينا كم المسؤولين الأمريكيين الذين أتوا إلي القاهرة ولم يمر يوم إلا ويأتي زوار علي أعلى مستوى، بدءاً من الذي يرشح نفسه رئيساً لأمريكا إلي المتخصصين في الدستور، وتعاملوا مع جميع أطراف المجتمع المصري، وكان لهم تعاون مع جماعة الإخوان المسلمين بالرغم من تصريحاتهم بأنهم جماعات متطرفة، والإخوان أيضاً كانوا يرونهم رأس الشيطان ولكن مع المصالح يوجد شكل آخر للتعامل بقاموس السياسة البعيد عن الأخلاق والمبادئ والصدق والشفافية، أي أن الغاية تبرر الوسيلة.

**** بعد إقالة المشير ورئيس الأركان.. هل ابتعد الجيش عن السياسة؟**

* الجيش بعيد عن السياسة ويجب أن يظل بعيداً عنها، حتى يكون متقراً في مهمته الرئيسية في حماية هذا الوطن داخلياً وخارجياً، وإذا تدخل في السياسة سيحدث نوع من الصدام مع الشعب وهذا هدف خارجي لأنه لم يعد في المنطقة إلا الجيش المصري وعلينا الحذر لأن استمرار الانقسام الذي سيصل بنا إلي الفوضى ثم التصارع وهذا يعود بالسلب علي الجيش المصري، وأنا سعيد بالقيادة الجديدة للقوات المسلحة لأنها تعي هذه الأمور جيداً.

**** لكن البعض يطالب بنزول الجيش إلي الشارع مع حدوث الأزمات؟**

* المفترض ألا ينزل الجيش إلي الشارع إلا في حالة عجز باقي أجهزة الدولة عن السيطرة على الموقف، ولهذا علي الدولة أن تقوي أجهزة الأمن حتى لا يضطر أن ينزل الجيش إلي الشارع.

**** ماذا عن تجاوز المرشد العام لجماعة الإخوان في حق المؤسسة العسكرية؟**

* أصبحنا في زمن لا يستطيع أحد أن يمنع غيره من إبداء رأيه، وعندما يعبر الإنسان عن رأيه فتستطيع أن تحكم علي هذا الإنسان، والتصريحات الخاصة بالمرشد وضحت ما هو تفكيره وما هي رؤيته، وأعتقد أن من يمس

القوات المسلحة خاصة الجيل الحالي لما قدمه من تضحيات شيء غير طيب، وعلي كل حال المرشد اعتذر وأنتهى الأمر.

**** هل ترى خطورة في محاولات تشويه مؤسسات الدولة؟**

* هذا المسلسل يصل بنا إلي عدم وجود دولة لأن قوة الدولة تقوم علي أركانها المتمثلة في القوات المسلحة، والشرطة، والقضاء.. والهجوم علي هذه المؤسسات يهدم كيان الدولة، والبعض يتخيل أن ما يتم عشوائياً بدون خطة جاهزة ومخططة، لا بل يجب أن نبحث عن الأطراف الخارجية ومن له مصلحة في تقويض أركان الدولة المصرية.

**** هل من الممكن أن يتكرر سيناريو يوليو ١٩٥٢ بالصدام بين العسكر والإخوان؟**

* لا.. لا أتوقع هذا ولا نتمناه، وعلينا أن نحاول جاهدين عدم وقوع صدام في المجتمع المصري بين أي أطراف أو بين أي فئات، وهذه مسئولية الجميع ويوجد في المجتمع ثلاثة خطوط حمراء، أولها: هي البعد عن أي شكل من أشكال الفتنة الطائفية بين كل أطراف المجتمع.. ثانياً البعد عن أي شكل من أشكال المواجهة بين الجيش والشعب.. ثالثاً عدم الوصول إلي مرحلة الانهيار الاقتصادي، لأن هذه الخطوط تؤثر تأثيراً مباشراً داخل كيان الدولة ويهدمها.

**** لك تصريح تقول فيه إنك توقعت أن تتخلص أمريكا من الرئيس السادات.. كيف ولماذا؟**

* الحقيقة جاءتني فرصة أن أخدم في السفارة المصرية في واشنطن ومن خلال الاحتكاك المباشر مع بعض المسؤولين وأيضاً مع عامة الشعب الأمريكي وبالحوار عن مجريات الأوضاع في المنطقة العربية وجدت الأمور وصلت إلي أن الرئيس السادات أصبح له رأي في تقييم الأمور وتسييرها، خاصة التي لها مصالح الجانبين الأمريكي والإسرائيلي، ومعلوم في البعد السياسي عندما يصل أي فرد إلي مرحلة التأثير علي المصالح في السياسة يتم التخلص منه، والرئيس السادات وصل إلي هذه الدرجة، ومثال ذلك جون كيندي عندما أصبح مؤثراً علي مصالح الأطراف الأمريكية المرتبطة بتجارة السلاح تم اغتياله، ومن هذا المدخل توقعت اغتيال السادات قبل حادث المنصة بحوالي ستة شهور، وللأسف حدث الاغتيال لأنه أثر علي هذه المصالح.

**** هل ترى أن أمريكا تخلصت من «مبارك»؟**

* لا.. لم تتخلص من مبارك كما فعلت مع السادات لكنها أنهت دوره بعدما وصل إلي مرحلة عمرية كبيرة، وظل ٣٠ سنة يقود السلطة في مصر وهم ينظرون إلي المستقبل، ومبارك أصبح بالنسبة لهم ماضياً ففكروا في مصر بعد مبارك، والبعض ينظر إلي هذا التخلص بشخصنة، ولكنهم ينظرون إلي المصالح والأهداف، وتأكدوا أن الأمور في مصر مع مبارك أصبحت تؤثر علي مصالحهم، والأمريكان لا يهمهم من يأتي إلي السلطة

سواء كان «س» أو «ص» وما يهمهم هو تنفيذ مصالحهم.

**** هل ترى ثورة ٢٥ يناير انقلاباً علي ثورة يوليو ١٩٥٢؟**

* لا ليست انقلاباً علي يوليو بل هي نتيجة لما وصلت إليه الأمور في الدولة من الضغوط النفسية والمجتمعية التي وصلت إلي حد الانفجار وهذا أمر طبيعي وسنة من سنن الحياة، وبالطبع هذه الضغوط كان ولا بد أن تحدث نوعاً من التنفيس عن الكبت الشديد، فحدث الانفجار في ٢٥ يناير، هذا لا يعني وجود أطراف خارجية سوف تخدم ثورة ٢٥ يناير أهدافها مستقبلاً، بمعنى أن هذه الأطراف تريد أوضاعاً معينة في المنطقة بالكامل، ومصر تحديداً كعصر رئيسي فاعل وهم أفصحوا عن ذلك علي لسان كونداليزا رايس عندما أعلنت عن ضرورة تغيير خريطة الشرق الأوسط، وبداية مولود جديد أسمته «الفوضى الخلاقة».. الفوضى يستحيل أن تكون خلاقة، ولكنها الفوضى التي تخلق لهم تحقيق المصالح، إذا ما حدث في المنطقة العربية فوضى للطرف العربي وخلاقة لمصالح الطرف الآخر. ونحن أطلقنا علي ما يحدث اسم «الربيع العربي» فأى ربيع هذا؟! ما يحدث هو تحول وبشمن ستدفعه الشعوب فترات طويلة وبعض الدول ستستقر وبعضها لن يستقر.

**** معنى هذا أنك ترى أن الربيع العربي لن يأتي؟**

* لا.. بل قادم لمن يستطيع أن يحافظ علي وحدته وأمنه واستقراره، وللأسف بعض الدول لن تستطيع فعل هذا إلا بعد سنوات طويلة، وبعضهم لن ينجح في ذلك، فالربيع قادم للبعض الذي يستطيع أن يتعامل مع هذه المتغيرات مع أنه لم يكن مستعداً لها، ومع هذا يستطيع أن يخطو خطوات نحو الاستقرار.

القيادي المنشق عن جماعة الإخوان



**** ماذا يحدث في مصر بعد وصول الإخوان إلى الحكم؟**

* مصر مازالت في مرحلة البحث عن الثورة، مثلها مثل البلاد التي قامت بها ثورات الربيع العربي.. وبنفس الطريقة ففي مصر فوضى وانقسام وفشل وزاري ودستور ديكتاتوري، وفي سوريا صراع أصبح معتم الأهداف، وفي تونس بداية انقسام شعبي حاد، وليبيا مازالت دولة غير مستقرة تميل للعمالة الأمريكية.

**** ولماذا تختص ليبيا تحديداً بالعمالة؟**

* لا.. هذه العمالة موجودة في كل الدول التي قامت بها الثورات، ولكنها تميل بنسب متفاوتة أما في مصر فهي عمالة واستمالة ومهادنة مع الصهاينة وخروقات للمبادئ الأصلية التي قامت عليها الثورة، واجتمع عليها الشعب المصري، فضلاً عن الفشل الاقتصادي.

**** معنى هذا أن الثورة انحرفت عن أهدافها؟**

* أهداف كل الثورات انحرفت لأن المعارضة الوطنية لم تكن جاهزة لاستقبال نظام الحكم، بينما التنظيمات الدينية كانت جاهزة لأنها كانت بينها وبين الحكم نوع من أنواع العلاقات الواقعية، يستفيد منها النظام السابق لتخويف الغرب وهي تستفيد بتنظيم الصفوف، أما القيادات والزعامات غير الدينية فقد ساهمت النظم السابقة في أن تقضي على كل الزعامات التي من الممكن أن تظهر.. والزعامات التي ظهرت في ثورات الربيع العربي إما أن تكون شخصية مدصنة لم تستطع النظم أن تنال منها، وإما أنها فرضت نفسها على الواقع ولهذا فالزعامات قليلة.

**** وكيف نمر من المرحلة الحالية بدون زعامات؟**

* بعد ثورات الربيع العربي أصبحنا في مرحلة نضج غير عادي، وهذا سيؤدي بالتأكيد إلى ثورة أخرى ستكون أكثر سلمية من السابقة، ولكنها ستكون أكثر عنفاً من حيث الآثار والنتائج والطموحات.

**** ولكن البعض يراها ثورة جياع بسبب الفشل الاقتصادي؟**

* الجياع ليس لهم ثورة بل لهم غصية وتكون غير منظمة وآثارها سيئة، ولكن إذا قامت هبة الجياع ستكون أيضاً لصالح القوى الدينية الأكثر تنظيماً، لذلك على القوى المدنية المعارضة أن تنظم صفوفها لتكون أكثر تنظيماً.

**** كيف ينعكس هذا التنظيم للأصوف من عدمه على الانتخابات المقبلة؟**

* في الانتخابات البرلمانية المقبلة إذا زاد عدد المرشحين في المقاعد الفردية على ٣ ستتحج القوى الإسلامية، وإذا انحصر التنافس على ٣ مرشحين فقط سيفوز الأكثر شعبية، لأن النظام الانتخابي الفردي الذي أصر عليه الإخوان المسلمون يعرف سياسياً بنظام «نجاح الراسب»، لأن الذي يرفضه ٨٠٪ من الناخبين هو الذي تتم الإعادة بينه وبين الآخر؟

**** لماذا؟**

* لأن الذي يرفض تنظيماً عقائدياً يرفضه عمداً ويبدأ في توزيع هذا الرفض على أسماء عديدة، فإذا حصلت القوى الإسلامية على ٢٠٪ من أصوات الناخبين وتفرقت الـ ٨٠٪ الأخرى على القوى المدنية ستتم الإعادة بين من حصل على الـ ٢٠٪ فيما فوق، ولهذا أصر الإخوان على النظام الانتخابي الفردي، والمعارضة لم تدرس هذه المعادلة جيداً، وبعضهم وافق على هذا النظام غير الدستوري لأنه لا يساوى بين الفردي والقوائم، مع أن هذه الموافقة ليست في صالحه.

**** ماذا ستفرز الانتخابات القادمة؟**

* نتمنى أن توجد منافسة حقيقية وتنوعاً حقيقياً لأن جماعة الإخوان تفتقد إلى من يغطي الدوائر الانتخابية من الكفاءات وهذا هو حال التيارات السلفية أيضاً، كما أن المعارضة ليس لديها كفاءات تكفي للدوائر الانتخابية، وحتى يستقيم الحال يجب ألا يخوض هذه الانتخابات تحديداً الأفراد العاديون، وإنما سيخوضها زعامات فكرية قادرة على الخروج بالبلاد من مازق الفشل الاقتصادي.

**** ماذا فعلت السلطة في الإخوان؟**

* جماعة الإخوان قبل الثورة كانت نموذجاً للمبادئ الدعوية الصحيحة، وبالتحديد في عصر عمر التلمساني وحامد أبو النصر وكانت مناهج التربية أصيلة وأيضاً السلوك التربوي للجماعة، حتى مع السجناء في السجون كان النموذج الإخواني رائعاً ويحدثي به، بعد الثورة أصاب الجماعة ما يسمى بتسابق المتسلقين وذفاق المادحين و غرور المتحدثين وكل صفة من هذه الصفات كانت كافية لتغيير صورة الإخوان المسلمين.

**** وماذا عن مفردات الخطاب السياسي لجماعة الإخوان بعد وصولهم إلى السلطة؟**

* اتخذ خطاب الإخوان المسلمين لهجة شديدة تجاه من يخالفونهم الرأي، مثل «موتوا بغيطكم» أو «رغم أنفهم» وهكذا وهذا دليل على عدم وجود إستراتيجية دعوية، ولا حتى إستراتيجية ومفهوم للنموذج الإسلامي في الحكم.. وقرأت تعليقا على «تويتر» أعجبنى يقول: «نحن فعلاً نموت بغيطنا ونموت أيضاً تحت عجلات القطار وتحت الأنقاض»، وهذه العبارات أصبحت لصيقة لتطبيق البعض للمفهوم الإسلامي مع إنه تطبيق خاطئ، فأصبح هذا النموذج يتحدث عن التحدي بدلاً من التحدث عن الوحدة، ويدعو إلى الانفصال والانقسام، أكثر مما يدعو إلى الحوار، وإذا دعا للحوار تأتي الدعوة غير مقبولة في الشكل والموضوع ويخاطب بها نظام الحكم في الغرب أكثر مما يخاطب بها شعب مصر.

**** وكيف ترى خطاب الدكتور «مرسى» لـ«بيريز» خاصة أنه كان مفاجأة للشعب المصري؟**

* خطاب الدكتور مرسى بالفعل كان مفاجأة وتمنياته للرئيس بيريز بالرغد على أرضه وفي بلاده الجميلة كان بمثابة الاعتراف بحق الصهاينة في ملكية فلسطين، وحديثه بعبارة «الصديق الوفي» بمثابة تنازل عن شعور الكراهية الذي يدعوا إليه الدكتور مرسى نفسه.

**** قيل إن هذا بروتوكول دبلوماسي بين رؤساء الدول؟**

* لا.. هذا ليس بروتوكولاً على الإطلاق، وإنما هو طبيعة تغيير النفوس بمقتضى سلطات الدنيا.

**** وماذا عن دعوة الدكتور عصام العريان إلى اليهود المصريين بالعودة إلى مصر؟**

* الدكتور عصام العريان هو مفاجأة النخبة والعامّة في مصر، وقد كان من المتوقع أن يصدر هذا التصريح من الدكتور مرسى بحكم أنه أصبح رئيساً ولديه المبررات للتنازل كثيراً عن المبادئ وإن كانت مبررات غير مقبولة، أما الدكتور العريان فهو الوحيد الذي يحدث له عن مبررات، لأننا ندبه ولكننا للأسف أصبحنا مثل الذي يحدث عن زمرة من باب الرأفة للطلاب الذي سقط في الامتحان حتى يتخطى درجة الـ ٥٠%!!

**** كيف ترى المجموعة المتواجدة حول الدكتور «مرسى»؟**

* يتم اختيار أهل القربي والولاء للتعيين لمن يجيد المحاملة والمدح والتقرب مثل وزير التعليم الذي يجيد كل هذا، والشيء الوحيد الذي لا يجيده هو إدارة وزارة التعليم!! ويوجد خمسة مستشارين بهذا الشكل، ويتم فصل من ينتقد وهذا سيأتي بنتائج أسوأ من نتائج النظام السابق، ولهذا نجد ممن حول الرئيس من المتسلقين وأصحاب المواقف المائعة الذين ليس لهم طعم ولا لون ولا رائحة سياسية.. وهؤلاء هم الذين سينقلبون على مرسى وسينتقدونه وسيكونون أول القافزين من المركب عندما تغرق.

**** ما نتيجة النقد الشديد لسياسة الإخوان المسلمين؟**

* لو أن الإخوان المسلمين يمثلون نسبة ٢٠% في المجتمع، فماذا سيكون تصرف الـ ٨٠% تجاه مشروعات الإخوان؟ هل سيعملون على إنجاحها ويكافحون معهم لتحسين الصورة؟.. أم أنهم سيتهمون مرسى بإراقة الدماء تحت عجلات القطار ويحاولون أن يظهروا السلبيات بصورتها الحقيقية أو أكثر من حقيقتها، وهذه الحملة الشرسة في إبراز السلبيات تؤدي إلى فقدان الثقة في الحاكم نفس، وإلى اضطرابه في القرارات، والبداية لدى مرسى لم تكن مدروسة بل كانت تحدياً للقضاء والقانون والمذطق والعقل والدستور، ومرت ٧ شهور تقريباً ولم نجد شيئاً، بسبب عزل الآخرين وتهميشهم.

** وماذا عن المؤسسة البرلمانية المتمثلة في مجلس الشورى؟

* شاهدت جلسة لمجلس الشورى، وكانت مضحكة، فإدارة الجلسة لا تعرف أبسط قواعد الإدارة وكأنها تدير مجلساً للأباء، والمتحدثون كانوا يصوتون على الشيء ثم يقومون بمناقشته ومقرر اللجنة يدافع عن رأى مسبق، وهذا نوع من أنواع الهرج.. وقد تم تعيين أعضاء الشورى بعدد من المؤيدين، وبعض التابعين و عدد من الذين وافقوا على حضور الحوار، وبعض المسيحيين الذين خالفوا رأى الكنيسة وحضروا لجنة الحوار.

** وماذا عن النقد الدائم لرئيس الجمهورية؟

* على مرسى أن يسأل نفسه ماذا نستفيد نحن من نقده ونصيحته، والأصل لو كنا كارهين له لتركناه واكتفينا بالنقد دون النصيحة، لأننا لو كنا نريد سقوطه فلن نتبع طريقة أفضل من التي يتبعها هو مع نفسه، لكننا نريد نجاحه حتى لا يسقط النموذج الإسلامي بسقوطه، لأن النجاح في الانتخابات لا يعنى نجاح النموذج الإسلامي.

** ماذا يعنى إذن؟

* من الممكن أن يعنى نجاح التزوير، أو التريبطات أو الخدمات، أو نجاح الأمية.. وهكذا، فسقوط مرسى يعنى سقوط النموذج الإسلامي في الحكم، ويصبح مزحة ويكون استمراره مؤقتاً إلى أن يتم القضاء عليه، لأننا من قبل عانينا محاولات القضاء على النموذج الإسلامي بالتغيير في المعتقدات، وهذا شيء يثير التعاطف والحب أما إبعاده عن طريق الصندوق فهذا شيء يثير الاشمئزاز والخوف على مستقبل النموذج الإسلامي وفكرته.

** ولهذا حرصت على أن الرئيس القادم لن يكون إسلامياً؟

* نعم لأنه من وجهة نظري لو استمر مرسى بهذه الطريقة فمن المستحيل أن يكون الرئيس القادم إسلامياً لأن الرئيس مرسى نجح بـ ١% وهذه الـ ١% مع زيادة الكوارث فإنه يفقد بدلاً منه ١٠%.

** نرى أن مكتب الإرشاد له تأثير على القرارات السيلسية؟

* الحقيقة هذا لا يعنيني.. ولا أهتم أيضاً إذا كان مرسى يوافق على ذلك أم لا، فالرئيس الذي لا يعمل لمصلحة المصريين من الممكن أن يعمل لمصلحة كتلة أو طبقة أو فكرة أو عقيدة، ولمصلحة جماعة أو حزب وكل هذا مرفوض، فالرئيس مرسى لا يعرف معنى كلمة رئاسة مصر لأن الرئيس الذي لن يكون مثل عبد الناصر مع الفقراء ومثل جان جاك روسو في الدفاع عن حريات الفرد ومثل مانديلا في الإخلاص للوطن والتضحية من أجل حريته، ومثل شافيز في استقلال قراره السياسي، فالذي لا يجمع هذه الصفات ويضعها في قالب يتوج عليه مبادئ الرسول صلى الله عليه وسلم وعظمة الإسلام هو رئيس فاشل بكل المقاييس.

** هذا الفصل ينطبق على اللجنة التأسيسية؟

* المستشار حسام الغرياني، الذي اختير لرئاسة اللجنة التأسيسية أعتقد أنه لم يكن رئيساً جيداً لهذه اللجنة، وأنه فقد حياده تماماً، وأن مرسى وهبه منصب رئاسة المجلس القومي لحقوق الإنسان وكان أولى به أن يرفضه، وما زالت تصريحاته القاتلة تتوالى وآخرها «إن قطر ليس فيها أي شبهة عن حقوق الإنسان»، وهذا يعني أن رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان لا يعرف شيئاً عن حقوق الإنسان.

** وماذا عن اختيار الوزراء؟

* الوزراء الذين اختارهم مرسى هم أسوأ وزراء شاهدتهم مصر، مثلاً وزير العدل حدثت كل الجرائم أمام عيذه ويصمت وشهد الواقع المرير صفقة لأحد الموظفين لديه، وأيضاً قيامه بسن تشريعات لتتظيم المظاهرات والتقييد على الحريات، بينما لم يشهد أي تشريع يحمي حقوق الفقراء أو الحريات، ومن وزراء الاقتصاد يكفي أن أقول إن الدولار ارتفع ١٥٠ قرشاً في أقل من شهر، وآخر القيادات الاقتصادية الدكتور فاروق العدة استقال وعلى مرسى أن يحصد فشل مجموعة من الوزراء سيتم تغييرهم بعد كل ٦٠ أو ٧٠ يوماً، ووزير الإعلام ليس لديه مفهوم عن الإعلام أو عن تطويره، ووزير المالية مازال يقوم بعمل جباية الضرائب حتى يفخر أنه جمع ١١٦ مليار جنيه من فقراء الموظفين والكادحين، ومع أننا كنا نعترض على اللواء أحمد جمال الدين، وزير الداخلية، إلا أن «مرسى» أصر على تعيينه، ومع هذا أقاله لأسباب خاصة به وليس لأسباب خاصة بالأداء، والوزير الجديد لا بأس به، ولكن محاولة جذبته إلى الطاعة ستفقد عليه دقته ومهارته إذا كان لديه دقة ومهارة، أما وزير الخارجيةؤكد من خلال الكثير من السفراء أنهم ينتظرون شخصاً بعينه لكي يصدر لهم الأوامر!!، والخارجية سوف تعاني من إجهاض مبكر وستسقط وزارة الخارجية قريباً، وينعدم دورها خلال الشهرين المقبلين.

** ما حقيقة ميليشيات الإخوان؟

* أنا أستبعد وجود ميليشيات عسكرية ولكن الإخوان لديهم عمل منظم إلا إذا كنا نسمي الأعمال المنظمة ميليشيات، فلا بأس مثل الحصار المنظم للمحكمة الدستورية العليا أو الضرب المنظم في مكان ما، فهذه أعمال منظمة، وأرى أن العنف الآن أصبح سمة مجتمع يقترب من الإنهيار، لأن النجاح الوحيد الذي تم بعد الثورة هو الانفلات والانقسام، وأصبحنا في مجتمع لا يطبق القانون ولا يعرف العقارات الخطرة التي يجب أن يتم إلالتها، ومجتمع فشلت حكومته في حل مشكلة واحدة طوال ٧ أشهر، مجتمع يقول: «فلنمنح الوقت» وكلما منحنا الوقت زاد الأمر سوءاً، وكل ما يفعله الرئيس هو الدعاية المضادة ولا يستعين بالخبراء أبداً ولا يسأل المنتقدين له ما هي الحلول لديكم؟ إنما يعتبرهم أعداء وكذلك أنصاره يرونهم أعداء بينما يعتبرون المداخون والمتسلقون أحباباً.

** ألا ترى فرصة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه؟

* طالما يتبع الرئيس سياسة اختيار الأقارب والمعارف، عليه أن يتحمل نتيجة ذلك، مع أن الرئيس مرسى لديه فرصة قوية أن يتدارك هذا بالاستماع إلى نصيحة المخالفين له بشدة، وعليه أن يعي الدرس من الرؤساء السابقين له بعدم السقوط في دوائر النفاق وحبائل المديح من المجموعات المحيطة به.

** لماذا ترفض الدستور؟

* لأنني أراه ليس بدستور بل اعتداء على الدستور، واستخدمت في هذا الاعتداء كل الحيل لكي يتم تثبيته، ولهذا أرفضه ولا أعترف به، ولو عيّنت في منصب في ظل هذا الدستور، وطلب مني أن أقسم باحترامه، فسأقسم على احترام أي دستور غيره، لأنه ولد بطريقة غير شرعية وبمسلك غير شرعي، وصنع لكي يحمي فئة أو فكرة ولا اعتبره دستوراً للحريات.

** ما علاقة هذا الدستور بالشريعة الإسلامية حتى يتمسك به التيار الإسلامي؟

* ليس له علاقة بالشريعة الإسلامية لأنه لم يعطها حقها، بل بالعكس تم صنع نص للأضحك به على الأبرياء، مع أن الشريعة الإسلامية لا تتعلق بنصوص إنما تتعلق بقواعد العدالة الاجتماعية والحريات، وهذا الدستور قضى عليهمما وللعلم بعد ٣ أيام من الموافقة على هذا الدستور تم حل ٤ جمعيات أهلية ومنها ٣ جمعيات تتعلق بنشاطها بالتعليم في القاهرة والإسكندرية والجيزة، وهذا الحل كان بداية للتضحية مع إنهم قالوا: «لا يوجد حل إلا بحكم قضائي».

** القواعد العامة للشريعة الإسلامية غير موجودة بالدستور؟

* لا.. بل النص الموجود بالدستور هو تعطيل للشريعة الإسلامية وليس إنفاذاً لها، وأنا أستطيع أن أتى بالرأي وضده في المذاهب الأربعة وفي أقوال أئمة الفقهاء، وبهذا أصبح القضاء في حيرة فأي مذهب سوف يطبق؟! والشريعة الإسلامية إذا أردنا أن نلتزم بها فعلياً أن تأخذ منها القواعد العامة وبهذا لا يمكن أن نقول إن الشريعة الإسلامية مطبقة، في حين أن قرارات الرئيس يتم تحصينها، وإلا سيقول البعض إن الشريعة الإسلامية تحرم الناس من حقها في التقاضي لمجرد أن الحاكم يعتبر نفسه هو صاحب الطريق الصحيح الوحيد.

** هل الإخوان في حاجة إلى مصالحة مع القوى المدنية؟

* نعم ولكن بالاعتذار أولاً عما فعلوه من اتهامهم للإعلام، مع أن ما يفعله الإعلام من سلبات أقل بكثير مما تفعله قناة «مصر ٢٥»، ثم الاعتذار للقضاء، ثم إلغاء الدستور والتصويت على ذلك لو أرادوا، والاعتذار أيضاً للمحكمة الدستورية العليا، وأيضاً لأبد من الاعتذار للقضاة ولنادي القضاة وإلى الشعب المصري ولأنهم عذبوا أهل القرى على حساب الخبرات ومطالبة كل من تم تعيينه بالباطل أن يستقيل.

**** الدكتور محمد بديع - المرشد العام للإخوان المسلمين - قدم اعتذاراً للشعب المصري؟**

* نريد اعتذاراً قوياً يمحو كل ما فات ثم نبدأ من أول السطر، فلا يمكن أن يضعوا مجموعة من الفاشلين ليديروا مصر ثم يعتذروا، فلا بد أن ينتهوا أولاً من الفعل المؤثم وإلا سيكونوا كالذي يستمر في خنق إنسان وفي الوقت ذاته يقوم بالاعتذار له.

**** ماذا عن قرار النائب العام بإنشاء ما سمي بنبابة الثورة؟**

* هذا قانون غير دستوري، ولا يوجد شيء يسمى بنبابة الثورة فهذا شيء من الاحتراف في قهر الجماهير، وهذه الحرفة قد فعلها مبارك من قبل فيما سمي بنبابة الأموال العامة، مع إن القضاء به النيابة العامة والتي من حقها أن تقدم للمحاكمة من يستحق المحاكمة من أهل الفساد وأيضاً ما يمكن تقييده من أهل الطهارة ونبابة أمن الدولة تقوم بحبس كل من يعارض الرئيس بدون دليل مع أنه اسمها أمن الدولة ولهذا أعتقد أن السيد الرئيس والنائب العام يريدان أن ينشئا نبابة لأمن الدولة خاصة بهما، لأن النيابة العامة الحالية ربما لا يتقون بها ثقة كاملة.

**** ما تفسيرك لظاهرة خروج بعض قيادات الإخوان من التنظيم الإخواني؟**

* يوجد مفهوم هو أن العمل التنظيمي لا يمكن الخروج عليه، وإلا من الأفضل الخروج من التنظيم ذاته، لأنه يقوم على الشعور بالعزلة والاعتزاف في المجتمع، وأن الآخر يريد الكيد لفكرتك وعليك أن تحميها بالسمع والطاعة، والشعور بالمعركة والالتزام بأدبيات الفقه التنظيمي، أما الذين لا يرون في هذا الفقه وسيلة جيدة للتعامل بها هم أنصار الفكر المفتوح أي مدرسة عمر التلمساني» وهم لا يستطيعون الآن الاستمرار في التنظيم، ولهذا فإن الدكتور مرسى لا يعلم الكثير عن الأسماء التي يعينها في المناصب المختلفة ولكن تأتي له التزكية من «أمن الدعوة» داخل الجماعة كما كان يحدث من «أمن الدولة» في عهد مبارك ولهذا من يجد في نفسه عدم القدرة على إتباع هذه الطريقة فعليه أن يتجنب العمل التنظيمي في هدوء.

**** جماعة الأحياء والتجديد التي أعلنت مؤخراً هل من الممكن أن تكون بديلة للإخوان المسلمين؟**

* لا.. لن تكون بديلة للإخوان المسلمين وليس لها علاقة بهم كتتنظيم إنما لها علاقة بفكر رشيد رضا والأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده وحسن البنا وتهتم بوسطية الإسلام على فقه هؤلاء وهي ليست جماعة بل مجموعة صغيرة ولن تسمح بأن تكون كبيرة لأنها لا تريد أن تدخل في خضم العراك السياسي وتدعو الآخرين إلى انتهاز المنهج نفسه.

**** هل تتوقع صراعاً على السلطة في الأيام المقبلة؟**

* الصراع على السلطة موجود حالياً بشكله السيئ ولكنه سيتطور إلى

الأسوأ؟

**** ما السيناريو القادم؟**

* مصر ستظل في الانفلات والانقسام والانهيار إلى أن يعتذر الدكتور مرسى عما فعله ويقوم بمحوه بيده حتى لا يمحي بيد غيره.

■ ■ الشيخ محمود عاشور



* هل يوجد ما يسمى بالحكم الإسلامي؟

* لا يوجد ما يسمى بالحكم الإسلامي أو غير الإسلامي، فالذي يحكم سواء من هنا أو هناك، إنما الحكم الإسلامي كان في وجود الرسول صلي الله عليه وسلم وأصحابه لأنهم هم الذين أقاموا الإسلام ودولته، ووضعوا نماذج لرجال الأمة الإسلامية عظمة ورائعة، ووصفهم الله تعالى قائلا: «للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانه وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون»، أي أنهم كانوا صادقين في إيمانهم ونصرتهم لله ورسوله، ولم يرفعوا شعارات زائفة ليصلوا بها إلى السلطة أو البرلمان أو الوزارة أو يسعوا للسيطرة والهيمنة، ووجد الرسول بينهم فلم يكن يوجد إخوان مسلمون أو الجماعة الإسلامية أو الجهاد بل كانوا أمة واحدة لنصرة دين الله ولم يتنازعو ولم يحتاجوا إلى وفاق وطني.

** كيف تري تجربة الإسلام السيلسي في الحكم؟

* ما يحدث يختلف تماما عن الإسلام، فهذه دولة ربما بعض الناس يدعون الإسلام فيها أو ينتسبون إليه، ورفعوا شعارات إسلامية كبيرة، إنما التصرفات جميعها بعيدة عن الإسلام، وليست من الإسلام في شيء وتصرفاتهم تؤكد أنهم طلاب دنيا ومناصب وجاه وسلطان، وليسوا طلاب دين فهم ليسوا الذين يدافعون عن الدين أو يطبقونه إلا فأين الإسلام مما نحن فيه؟! فرأينا من يقول لن يوافقوا علي شيء يخالف شرع الله وآخرين يطالبون بتطبيق الشريعة.. مع أن ما يجري في الشريعة الإسلامية لا يطبقونه، فالقضية مجرد شعارات ترفع لأن الشريعة الإسلامية سلوك وهي ما وفر في القلب وصدقه العمل، وهذا لا يطبق ولا نجد إلا الكذب ثم الكذب ثم الكذب، شعار هؤلاء الناس جميعا.. والنبي حذر من الكذب تحذيرا شديدا جدا لأنه يهدي إلى الفجور والفجور يهدي إلى النار.

** إن الإخوان استخدمت الدين لأهداف سيلية؟

* نعم.. وإذا أردنا أن نطبق الإسلام فلننظر إلى المناطق العشوائية الفقيرة، التي لا يتذكرونها إلا خلال الانتخابات بالزيت والسكر والأرز ولا يتم علاج مشاكلها، وعندما تم التفكير في العلاج وجدناه ثلاثة أرغفة لكل مواطن، وكوبون للبوتاجاز، وبالفعل توقفت الدولة تماما بعد ما تولي التيارات الإسلامية السلطة، اندلعت المظاهرات اليومية بعدما شعر الناس بالظلم بسبب ظاهرة العناد التي لديهم، مع أننا عانى كثيرا بسبب عناد النظام السابق ولا بد أن نعمل ونسعى جميعا لمصلحة الوطن، ونتفق عليها إنما إذا كانت مصلحة جماعة أو هيئة أو فرقة أو حزب فملعون هذا الحزب أو تلك الهيئة أو الجماعة، بل مصلحة مصر الأهم وشعبها، وعلي الجميع أن يتعاون في سبيل ذلك، وإذا كان الله ولاهم وحكمهم فسيغزلهم كما عزل من قبلهم، وعليهم إدراك ذلك وإلا سنغرق جميعا ونهلك، وإذا ظلت المصالح الخاصة هي الشغل الأشاغل بالتحكم وازدراء الآخرين والانتقام منهم فلن نصل إلى شيء علي الإطلاق، بل علي الجميع التكاتف والتعاون حتى تمر

هذه المرحلة الصعبة علي الوطن.

**** هل من حق الحاكم أن يتحكم في الدستور؟**

* أي دستور يكون لصالح الشعب بالكامل، وليس لمن يحكمون و حدهم، أي أن يكون دستورا راعيا لكل من الرجل الفقير المهمش في أي نجع والرجل الذي يحكم ويجلس علي كرسي الحكم في مصر، فالدستور لهذا وذاك، وليس دستورا لفئة أو لجماعة أو مجموعة، بل لصناعة أمة وتصبح عظيمة وقوية، ولا يكون دستورا لجماعة وصلت للسلطة فيجعلونها فرصة للتحكم والسيطرة علي الناس، فهذا خطأ كبير لا ينبغي أن يكون دستورا لعزل فلانا أو فلانة فيتم التشفي والانتقام بالدستور، ولهذا ليس من حق الحكومات أن تعبت في موثيق البلاد ودستورها لتغيير واقع المجتمع بدجة أنها تحكم باسم الأغلبية، أو لإرهاب الناس والعاملين في مؤسسات الدولة بمحاصرة المحكمة الدستورية العليا، ومدينة الإنتاج الإعلامي فهذا لا يصح ولا يجوز من حاكم أو حكومة علي الإطلاق.

**** ماذا عن احترام القضاء في الإسلام؟**

* ينبغي أن تكون الحكومة مراعية للدين والشرع والحق، ولذلك اندهشت جدا عندما سمعت الرئيس محمد مرسي يقول ثلاث مرات إن أحكام القضاء واجبة الاحترام ويؤكد عليها مع أنهم لم يحترموا القضاء، وإذا كانوا احترمو القضاء كان باقي الشعب احترام القضاء وأحكامه وكانت هيئته فوق رؤوس الناس جميعا، ولكن المسئولون أفسدوا القضاء وقضوا عليه، وهذا ليس من الدين ولا الشريعة في شيء لأن القضاء في الإسلام له قدسيته ومكانته.

**** مقاصد الفقه السيلسي في الإسلام هل تختلف عن مقاصد الشريعة؟**

* لا طبعا لأن مقاصد الشريعة أو مقاصد الفقه طالما تتوخي مصالح الناس، إذا لا يوجد اختلاف وتوجد قاعد، وهي أينما توجد المصلحة فتم شرع الله، وهذا هو الدين والشريعة والغاية وما ينبغي أن يكون، وهذا هدف اقتصادي وسياسي واجتماعي، ولكن الأهم أن تكون لمصلحة الناس عامة، وليس لفئة أو لطرف أو لجماعة لأنه لو سعي الفقيه السياسي إلي ذلك سيوجد الاختلاف وحينها سيبتعد عن شرع الله.

**** إلي أين يتجه الفقه السيلسي الإسلامي الحاكم بمصر؟**

* مصر الآن تمر بتيارات وأشكال وأوضاع غريبة عليها، والناس غير مطمئنة ولا مستريحة علي المستقبل، لأنها تري أنهم مقدمون علي خطوات لا ينبغي أن نسير فيها، فلا يصح أن تتحرك مجموعة ضد مجموعة، أو يتم تنظيم ميليشيات تتعرض للناس وتؤذيهم وتسلبهم وتعريهم كما حدث مع حمادة صابر المواطن المسحول الذي شاهده دول العالم وهذه الواقعة هي سبة و عار في جبين مصر، وأسأت لنا جميعا ثم صاحبها عملية تلفيق وكذب تبعت هذه الواقعة بأن الثوار هم الذين سلبوه، ثم تراجعوا في هذا الكلام بعد ثبوت التصوير وعرضه علي شاشات التليفزيون ثم عملية قتل

محمد الجندي والادعاء بأن سيارة دهسته وإذا تم تطبيق القانون علي الجميع بدءا من رئيس الجمهورية إلي أصغر مرؤوس في الدولة ستهنأ الناس وتسير الأمور إلي الأمام والتقدم.

**** متى تتوقف ظاهرة العنف؟**

* القلق والاضطراب الأمني الذي تعاني منه البلاد سببه عدم تطبيق القانون والتميز في تطبيقه بين هذا وذاك.. من يتبع من؟ ومن ضد من؟ وتعيين قضاء خاص وأصبح يوجد خيار وفاقوس ووجدنا مواطنا له حصانة وغيره معدوم الحصانة، ولهذا فالدنيا تخرب والمجتمع ينهار والبلاد تشتعل والرسول صلي الله عليه وسلم حذر من التفرقة في تطبيق القانون قائلا: «وأيما الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها».

**** هل تم إخضاع الدين للسياسة؟**

* نعم.. ومن يفعل ذلك فهو مخطئ لأن الدين لا يخضع للسياسة لأنه أسمى وأعظم وأكبر من أن يخضع للسياسة، لأنه تشريع إلهي ولا يحق أن يغير أو يبدل ولكن تخضع السياسة للدين، لأن السياسة لا أخلاق فيها ولعبة قذرة، والدين إيمان ويقين وطهارة ونقاء وبراءة، وإذا خالف الدين السياسة إذن فلا بد من إخضاع السياسة للدين وليس العكس.

**** ماذا عن فتوى قتل أعضاء جبهة الإنقاذ وتطبيق حد الحرابة عليهم؟**

* هذه ليست فتوى بل شيء شاذ وغريب نطق به من لا يعرف ومن لا يدرس ومن لا يفقه، لا يوجد في الدين كله ما يحض علي قتل الفرد أو التحريض علي القتل، والله قال: «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق»، لكن إن نقتل الناس بمنتهى البساطة لأنهم معارضون؟. فهذه بلطجة وإجرام وسفك للدماء والدم مصون ومقدس في الإسلام.

**** كيف تتعامل الدولة مع هذه الفتاوى؟**

* قضية الفتاوى الشاذة المحرضة علي القتل ينبغي أن يحاكم من يطلقها، بتهمة التحريض علي قتل الناس، لأن حرمة دم البشر أشد عند الله من حرمة الكعبة، وسيدنا النبي صلي الله عليه وسلم قال: «الإنسان بنیان الله ملعون من هدم بنیان الله» ولا يمكن قتل الناس تحت دعوي ذفاق الحاكم والدولة، فهذه جريمة بشعة ومنكرة ويجب محاسبة من أفتي بهذه الفتوى، ويحاكم ويحول إلي التحقيق في مجالس تأديب.

**** ما الفتوى الشرعية وشروطها ومن يقوم بها؟**

* المفتي من يقوم بها، وهو موقع عن الله سبحانه وتعالى فيما يقول، لأنه يقول إن الله قد حرم هذا وأحل هذا، وبالتالي لا بد أن يكون دارسا وعالما وفقها وبرعا ويخاف ويتقي الله سبحانه وتعالى، ويكون علي بينة من الدين ويعرف الفقه دراية ودراسة وخبرة وعلم، حتى يفتي الإفتاء الصحيح ولهذا لا يجوز لأي شخص أن يفتي إفتاء عاما، بل يجوز له أن يرد علي سؤال، وإذا كان الأمر يختص بالأمور العامة التي تتعلق بضرورات المجتمع فالإفتاء يكون للمجامع العلمية وليس للأفراد، مثل مجمع البحوث العلمية

الذي يتكون من أربعين عضواً وتناقش الأمور فيه مناقشة وافية ثم تصدر القرارات بعد ذلك، ولا يصح أن يظهر «علاج» من «الأعلاج» في إحدى الفضائيات ويفتي بقتل هذا وبيع ذاك، فهذا عبث ومجون وذفاق، ولا بد من وقفة جادة من الدولة ضد هؤلاء حتى لا يستشري القتل في مصر، مثلما حدث في تونس وقتل «بلعيد» زعيم المعارضة نتيجة لفتوى شاذة.

** هل يحرم الإسلام الخروج علي الحاكم؟

* قضية الحاكم من القضايا الشائكة جداً، ومن القضايا المحاطة بكثير من الضمانات والأسوار التي تجرم وتحرم العدوان عليه، طالما اختارته الأمة والطريق الشرعي الصحيح لتغييره هو طريقة الاختيار التي تم وصوله للسلطة بها سواء كانت انتخاباً أو بيعاً، وإذا رفضه الشعب يكون الخروج عليه بعدم التخريب والتدمير والفساد والأسوء والشر والبداءة، إنما يكون خروجاً فيه شيء من الحكمة وحسن التصرف حتى يخرج.

** وإذا لم تتم الاستجابة؟

* يعود الشعب إلي ما كان عليه في ٢٠١١، حيث اجتمعت مصر كلها ١٨ يوماً ولم تحدث واقعة سيئة لم يقص أحد غيره أو يستقطب فصيلاً آخر، لكن اليوم يتم التحرش والسحل والقتل والسباب والتخوين والإقصاء والاستقطاب بحجة الخروج علي الحاكم، ولا تتجمع النوايا كما حدث في يناير ٢٠١١ ضد مبارك مقاومين للظلم والفساد ولكن اليوم أصبحنا فرقاً وطوائف وميليشيات ولا نري صفاً واحداً ولا ضميراً واحداً ولا توجهها واحداً وإذا انقسمت الأمة ضاعت هيبتها ومكانتها.

** وما الضوابط التي تحكم الحاكم في الإسلام؟

* توجد ضوابط كثيرة منها الدستور الذي يحدد واجبات الحاكم، ولا يوجد صك علي بياض لأحد في الإسلام مهماً كان، لأن الحاكم بشر يخطئ ويصيب.

** متى يخرج الشعب علي حاكمه؟

* يخرج الشعب علي من يحكمه حينما يخرج علي حدود الله سبحانه وتعالى، وحينما يخرج علي مصالح الناس في المجتمع لأنهم اختاروه وبايعوه لتحقيق هذه المصالح.

** ماذا عن استخدام المساجد للدعاية السيلسية؟

* أري أن الإمام الذي يحترم علمه ودينه ونفسه لا ينبغي أن يخوض في السياسة، ولا يجعل المسجد مكاناً للدعاية السياسية، وعليه أن يعرف أن المساجد لم تبني لهذا وإنما لعبادة الله سبحانه وتعالى ولقضاء مصالح المسلمين ولما ينفعهم بكل طوائفهم وفرقهم وهيئاتهم.

**** يقول بعضهم إن النبي صلي عليه وسلم كان يستخدم المسجد في السبيل؟**

* نعم.. لأن المسجد كان فيه إدارة الدولة في عهد رسول الله صلي الله عليه وسلم، وكان مقرا لرئاسة الدولة لأنه لم يكن يوجد وزارات ولا دواوين ولا برلمانات، فكان المسجد مكانا للصلاة والنادي والمدرسة والجامعة والمحكمة والقيادة العامة لجيش المسلمين، والجيش كانت تتطلق من المسجد وتعود إليه، ولكن الآن الأمور اختلفت بعد وجود مؤسسات لإدارة الدولة، فالمسجد يكون لتوجيه الناس إلى دين الله ومعرفته والي ما ينبغي وما لا ينبغي دينيا، والرسول صلي الله عليه وسلم عندما رأي فردا ينشد ضالته في المسجد فقال: لا راد الله عليك ضالتك، وآخر يعقد صفقة تجارية في المسجد.

فقال: لا ربحت تجارتك لأن المساجد لم تبين لذلك.

**** هل الإكراه وارد في إقامة العدل؟**

* أولا: لا إكراه في الدين نهائيا ولكن إذا كان لتطبيق مصلحة الناس بالتصدي للمذحرفين فيتم الإكراه، حتى يسيروا في الطريق الصحيح ولا يصح علي الحاكم ألا أن يكون توجهه لصالح الجميع، ولخيرهم وإسعادهم ولا يكون لجماعة دون جماعة أو طائفة دون طائفة أو حزب دون حزب، وبالتالي لا يصح أن يكره أحد حتى يقتنع بما تقتنع به جماعة ما أو حزب ما لأن هذا يعتبر خروجا علي ما ينبغي أن يكون عليه الحاكم.

**** ماذا عن ظاهرة الشعارات الدينية التي تظهر في الانتخابات؟**

* هذا إقحام للدين في غير ما هو له، فالدين لا يستخدم فزاعة للبشر، مثل الشعارات التي تظهر خلال الانتخابات وأن من يقول «نعم» سيدخل الجنة ومن سيقول «لا» سيدخل النار، فهذا كلام لا أساس له ولا معرفة به وليس من الدين في شيء وهؤلاء يشوهون الدين وينحرفون به عن مساره، وطريقه، والمولى عز وجل لم يعط صكا لأحد في توزيع الناس علي الجنة والنار فهذا هراء وتخريف ولا يحدث من إنسان لديه ذرة من قيم ودين وإنسانية.

**** كيف يتم تقنين الشريعة بين المجتمع والسلطة؟**

* الحاكم مسئول عن تطبيق الشريعة، وإذا حاد عنها أو انحرف بها أو سلك سلوكا يخالفها وجب علي الناس إسقاطه، لأن الشريعة هي الأساس وعليه أن يطبق الدين في المجتمع، وإذا لم يفعل سيكون انحرافا بالسلطة. والشريعة لا تردد كهتاف ونشيد وشعار ولافتات، فالتطبيق غير ذلك بأن يكون قولاً وفعلاً، وقد قدم أبو بكر الصديق دستوراً لكل حاكم مسلم عندما قال: أيتها الناس إني وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنتم فأعينوني وإن أخطأت فقوموني، الضعيف فيكم قوي حتى أخذ له حقه، والقوي فيكم ضعيف حتى أخذ الحق منه، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإن عصيت فليس لي طاعة عليكم، وإذا طبق الحاكم هذا الدستور حقيقة فعلي الناس طاعة الحاكم لأنها من طاعة الله ورسوله طالما لم يحد عن أمر الله.. وعمر

بن الخطاب قال: والله لو عثرت دابة في العراق لسألني ربي لمّ لم أسوّ لها الطريق.

**** الدماء التي تراق والأرواح التي تزهق في الشارع المصري في رقبة من؟**

* هذه الدماء وهذه الأرواح في رقبة الدولة الحاكمة بالكامل، لأن الدماء طاهرة ولها حرمة ولا ينبغي أن تترك الدولة البعض يسفك هذه الدماء، وعليها أن تحقن الدماء سريعاً لأنها جريمة من الجرائم التي ستفكك المجتمع وتثير الفتن والمشاكل التي يصعب حلها.

**** وما حدود الثوابت والمتغيرات بين الإلهي الملزم والاجتهاد البشري؟**

* الرسول صلى الله عليه وسلم كان يجتهد في الأمر الذي لا يرد فيه الوحي، مثل تلقيح النخل واختيار موقع النزول في غزوة بدر وأسري بدر، مع أن الله عاقبه في بعض هذه الأمور التي اجتهد فيها. وعندما لم ينتج النخل بسبب عدم تلقيحه سأله العام الثاني فقال لهم: «أنتم أدري بشئون دينكم»، وأيضاً أخذ الرسول صلى الله عليه وسلم برأي «الحجاب بن المنذر» في اختيار موقع غزوة بدر وأسماء بعد ذلك «ذا الرأي» فإذا نزل وحي فالنبي ملتزم وطبقه كما هو وفي عدم وجود الوحي فالاجتهاد واجب وعلي الناس جميعاً أن يجتهدوا لصالح العامة ولصالح المجتمع.

**** إذن ما دور المؤسسة الدينية في الإسلام؟**

* المؤسسة الدينية في الإسلام عليها أن تعلم الناس ما هو الحلال والحرام، وما يجوز ولا ما لا يجوز وأن تطبق شرع الله ودينه في المجتمع، وأن تخرج علماء دين ينصحون ويوجهون ويعلمون الناس أمور دينهم، وهذه وظيفة المؤسسة الدينية وينطبق عليها قول الله: «والتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر».

**** هذه تنطبق علي جماعات الأمر بالمعروف التي يريد البعض إطلاقها في الشارع المصري؟**

* بالطبع لا.. لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا يعني وجود ناس في الشارع تضرب الناس وتزعجهم أو تقتلهم، كما قتلوا الشباب في محافظة السويس!! إنما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب أن يكون من خلال الدولة والمجتمع والحاكم، ومن خلال مؤسسات الدولة والقضاء والنيابة والشرطة، وهذه هي المؤسسات التي يخول لها الأمر بالمعروف في المجتمع، ولا يقوم أفراد من تلقاء أنفسهم ليقولوا إنهم سيطبقون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأنه لا يوجد في الإسلام أوصياء علي الناس في المجتمع.

**** وماذا عن رجل الدين في الإسلام؟**

* الإسلام لا يعرف رجل الدين بل يعرف عالم الدين وعلماء الدين هم الذين يأخذون بيد الناس إلى الله سبحانه وتعالى، وإلى الدين الصحيح الذي لا

عوج فيه ولا انحراف ولا خروج، ولا يوجد في الإسلام رجل دين له قداسة.

**** وثيقة الأزهر التي تنبذ العنف لماذا لم تلتفت إليها الدولة؟**

* دون مجاملة للأزهر أرى أن وثائق الأزهر التي أصدرها بالكامل كانت قمة فيما صدرت فيه من إصابة الحقيقة والوصول إليها بمنتهى الوضوح والصراحة، ولكن الدولة معرضة أو مشغولة عن هذه الوثائق، ومن الضروري الالتفات والاهتمام لما يصدر عن الأزهر، لأن الشعب يحترم ويقدر الأزهر ودوره، ويؤمن ويصدق على ما يصدر من الأزهر في شئون كثيرة، وعلى الدولة أن تعترف بوثائق الأزهر وتعتمدها وحيثها سيطبق الناس جميعاً ما صدر عن هذه الوثائق، وسينجو المجتمع من الفتن التي طلت براسها وظللنا محلك سر منذ عامين ولا نعرف أن نخطو خطوة للأمام.

**** عدم الاهتمام بهذه المبادرات يؤكد عدم اهتمام الدولة بمؤسسة الأزهر؟**

* الأزهر هو الأزهر سواء رضي الناس أو كر هو لأنه قيمة وقامة في العالم كله، فهو منارة للإسلام لأكثر من ١٠٥٠ سنة حتى مع غير المسلمين، لكن الناس اليوم مشغولون والدنيا غلبت عليهم جميعاً، والكل يريد أن يحصل على جزء من الدنيا التي أتت عليهم فجأة، ولهذا فهم انشغلوا عن الدين بالدنيا وعن الأزهر وعن شئونه.

**** كيف تري اعتراض بعض التيارات الدينية علي زيارة أحمد نجاد رئيس إيران إلي القاهرة؟**

* أحمد نجاد رئيس دولة مسلمة وجاء إلي مصر لحضور مؤتمر إسلامي بدعوي من الرئيس محمد مرسي فهو ضيف علي مصر وجاء ليعرض خدماته علينا فما المانع في تعاونه مع إيران فلا يصح أن يخرج أحد ويدفعه بالحداء فهذا عيب كبير، ولا داعي للأسير وراء الغوغاء لهدم المجتمع، ومصر لا يصلح فيها التشيع لأننا نحب آل البيت أكثر من الشيعة ولهذا لن يؤثر فينا أحد أو يزايد علينا في العشق والولع بالبيت.

**** لكن حجتهم أن الشيعة يسبون بعض الصحابة؟**

* الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر قال لـ«نجاد» ما ينبغي أن يقال في هذا الأمر، بكلمات في منتهى الصراحة، ولهذا ينبغي أن يصمت الإعلام ولا يتكلمون، ثم أن الأعداء من أمريكا وإسرائيل يأتون إلي مصر ولا نرى هذه الضوضاء حول زيارتهم!! والرسول صلي الله عليه وسلم قال: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر، وإذا كان الشيعة يسبون الصحابة فهم فسقة وليسوا كفرة.

**** ماذا عن دعوة عصام العريان لعودة اليهود المصريين؟**

* ربما رأي الدكتور العريان رؤياً مناميه فأراد أن يذشرها علي الناس، ليعرفوها لأن الدنيا صعبة والجو متقلب، فجاء الحلم علي شكل كابوسا مزعجاً.

■ ■ بهاء طاهر



** كيف ترى جماعة الإخوان في السلطة؟

* جماعة الإخوان يفعلون ما يشاءون في السلطة مهما حدث من سلبيات وأخطاء أو كوارث، المهم أن يستمروا في الحكم غير عابئين بغيرهم، لا يستمعون لأصوات الشعب التي تنن وتطالب بالإصلاح ولا يقيمون وزناً أو قدراً للمعارضة، وتأكد للجميع أنهم سبطلون هكذا لا يرون إلا أنفسهم بعدما أقصوا الجميع من التيارات السياسية المخالفة لهم، فخرجت الجموع تطالب بتحسين الاقتصاد ومزيد من الحريات، والبعض طالبهم بالرحيل، وغيرهم يطالبون بعودة الجيش للسلطة مرة أخرى، وأخيراً ظهر العصيان المدني في بورسعيد.

** هل العصيان المدني يصبح حلاً لتحقيق المطالب التي ينادى بها الشارع المصري؟

* العصيان المدني حل قوى، ولكنه حتى الآن غير مؤثر لأنه بدأ في محافظة واحدة وهي ليست مصر كلها، ولكنه لم يمتد إلى السويس والإسماعيلية، وإذا حدث قد يكون مؤثراً، ولكن الشعب المصري غالبية بعيدة عن السياسة، وله مطالب بسيطة معظمها يتمثل في أكل العيش، أي الإصلاحات الاقتصادية هي التي تهمة في المقام الأول، ولكن إذا استمرت الأوضاع الاقتصادية في تدهور قد ينفجر المشهد بالكامل، ولن يستطيع أحد التنبؤ بما يحدث أو السيطرة على الأمور.

** تقصد ثورة جياع؟

* ولم لا؟! لأن الجوع بدأ الآن ولكنه محتمل وقد يصير الشعب على هذا الاحتمال، ولكن إذا زاد الجوع عن الاحتمال، قد يخرج المهمشون من العشوائيات والأحياء الفقيرة في غضبة لن تبقى شيئاً على حاله أو موقعاً في مكانه.

** هل من الممكن أن يسجل متفقو مصر هذه الرؤى ويتم إرسالها إلى قصر الرئاسة؟

* لن نرسل شيئاً، والرئاسة لن ترد علينا أو تهتم، فقد سبق وأرسلنا مثل هذا الاعتراض من المثقفين إلى الرئيس مرسي ولم يردوا علينا وكأننا لم نرسل شيئاً، واستمروا في طريقة حكمهم، وإذا أرسلنا بياناً لن يردوا أيضاً أو يلتفتوا إليه أو إلينا.. لأن هذه عادة التيارات الإسلامية التي تهتمش وتستبعد المثقفين، ولن يتغير هذا الموقف بين عشية وضحاها، وواقعة قطع رأس تمثال الدكتور «طه حسين»، وهو أحد الرموز التنويرية في التاريخ الثقافي المصري هي عملية رمزية بضرب «الحجر» ليخاف «البسر» ولا يوجد في الساحة أي مؤشرات لوجود مسعى جاد لإعادة الثقافة إلى دورها الحقيقي لتقود مسيرة التنوير وتقدم الشعب ونهضته.

** ولماذا رفضت الدستور؟

* الحمد لله إنني رفضته لأن كل يوم يمر يؤكد أن هذا الرفض كان الإجابة الحقيقية على مثل هذا الدستور الذي لا يمثل جموع الشعب، لأنه

بجمع كل السلطات في سلة واحدة ويعطيها للسلطة الحاكمة، ولا يمنح شيئاً للمؤسسات المستقلة أو المعارضة.

**** ولهذا تراجعت شعارات الثورة وأهدافها وحل محلها شعار المرجعيات الإسلامية؟**

* لا يوجد خلاف بين المرجعية الإسلامية وشعارات الثورة لو تم تطبيقها، لكن المشكلة أن البعض من التيارات الإسلامية يعتبر أن المرجعية الإسلامية بديلة عن شعارات الثورة، ولا يعرف جيداً أن الشريعة الإسلامية تحض على الكفاية والعدل والحرية التي هي من أهداف الثورة، ولهذا تم رفعها في ميادين الجمهورية.

**** كيف يتم إيجاد أرضية مشتركة بين تيار الإسلام السيلسي وبين التيار السيلسي المدني؟**

* أولاً: لابد من أن يؤمن هذان التياران بأنه لن يتم اختفاء التيار الآخر، ولهذا عليهم أن يقتنعا بأهمية الآخر، وأن كل تيار سياسي له دوره في المجتمع وهنا ينشأ توازن بعد اعتراف كل طرف بالطرف الآخر وألا يرفضه أو يقصيه أو يهمله، فيتم التعايش بعيداً عن الصدام وهذا ما يحمي الوطن.

**** لماذا وصفت هذه الأيام بالأمل والحيرة؟**

* بالفعل أطلقت على الأيام التي أعقبت الثورة خلال حكم المجلس العسكري بالأمل والحيرة، لأن آمالنا كانت في السماء، وكان يوجد قدر كبير من الحيرة بسبب التخطئ في قرارات المجلس العسكري، خاصة تحالفه مع التيارات الإسلامية، مما أسفر عنه ما نحن فيه الآن من زيادة في التخطئ، وعدم انطلاق الثورة في المسار الصحيح.

**** ما التحدي الذي يواجه المجتمع المصري بعد وصول الإخوان إلى الحكم؟**

* التحدي الحقيقي الذي يهدد نهوض المجتمع المصري هو عدم استكمال المسيرة التي بدأها أبناؤه من المثقفين منذ مطلع النهضة، مروراً بالأحداث التاريخية الكبرى ووصولاً إلى ثورة ٢٥ يناير.. وعليه أن يستكمل بناء الحرية لكي يعيش عصرها ولن يتم هذا إلا إذا استردت الثقافة قيمتها في المجتمع ويصبح المثقفون قادة الفكر والعمل، وتتاح لهم فرصة التنفيذ إلى العقول والوجدان لتكوين الرأي العام المتسلح بالوعي والحرية معاً، وألا يكونوا على هامش المجتمع يتغنون لأنفسهم أو يصبحوا ابواقاً للتلهيل والتبرير.

**** ومن هؤلاء المثقفون؟**

* المثقف الذي أقصده هو ضمير مجتمعه لأنه أول من يشعر بدوائر الخلل أو التخلف في نظام المجتمع، وهو أيضاً أول من يقترح طرق العلاج، ولهذا لابد له لكي يؤدي وظيفته هذه بأن يظل في مركز الصدارة وأن يكون

قادراً على التأثير وأن يقدم تفسيراً للظواهر التي تؤثر على مجتمعه، ويقدم معايير للسلوك توفر لمجتمعه إحساساً بالأمن ونوعاً من الإيمان بصلاحية القيم التي يعتنقها لمواجهة الظواهر السلبية التي تتراجع بمجتمعه وتعوقة عن التقدم.

** متى تراجع دور المثقف الفاعل في المجتمع؟

* بدأ التراجع مع ثورة يوليو ١٩٥٢ فلم نر أحداً من القيادات الفكرية مقرباً من قيادات الحكم ولم يأخذوا بأي رأي جاد تقدم به المثقفون، فقد ظل المثقف المثالي في عهد ثورة يوليو هو المثقف الموظف لا المثقف المفكر، أي المثقف الذي يتولى تجميل أفكار القادة السياسيين والترويج لها وليس المثقف الذي يعارضها أو يقومها.. بعدما كانت مكانة المثقف لدى الشعب وقيادته الكبيرة جداً مثلما كان «سعد زغلول» باشا يكن كل تقدير وإدراك حقيقي لدور الثقافة الذي يوازي دور السياسة، وقد كانت علاقته جيدة بقاسم أمين والعقاد.

** كيف ترى الرئيس محمد مرسى؟

* هل من الممكن أن أعتمر عن هذا السؤال؟!

** لماذا.. فالسؤال عن الأداء وليس الشخص؟

* الدكتور محمد مرسى هو رئيس الجمهورية المنتخب وعليه أن يحترم هذا الاختيار الذي جعله يحكم باسم الديمقراطية، وأن يؤمن بحق هذا الشعب في التعبير عن رأيه وفي إعلان مطالبه، وأن يكون له دور في إدارة شؤون البلاد، وعلى الشعب أن يحترم الآلية الديمقراطية في اختيار رئيسه الذي اختاره.

** هل تفاجأت من فتوى قتل أعضاء جبهة الإنقاذ؟

* المهم أن مطلق هذه الفتوى تراجع عنها ونفي أن تكون فتوى، وقال «إنها رأي» ولكنه بنسب الرأي كان، والعقلاء من أنصار التيار الإسلامي استنكروا هذا الرأي، لأنه يفتح الباب على الجحيم ونتمني ألا يحدث في مصر كما حدث وقتل «بلعيد» المعارض التونسي بسبب فتوى، فهذا ينذر بأخطار جسيمة ليست على حرية الرأي، بل على الحق في الحياة.

** كيف ومتى بدأت تعلو أصوات التكفير؟

* تم هذا بعدما صودرت الثقافة في مصر في السبعينيات، وكان من الممنوع نشر أية أعمال لأهم كتاب مصر وهاجروا خارج الوطن، وفي الداخل لم يوجد غير أشباه الكتاب الذين افتعلوا المعارك، ولم يكن لديهم غير أن يكفروا بالباطل أصحاب الأقلام وأن يدفعوهم بقوة السلطة ويطشها إلى الهجرة، وهكذا غاب عن الساحة من حملوا رسالة التنوير التي بدأها «رفاعة الطهطاوي» فخيم ظلام الفكر على مصر، وتقدم الخواء الفكري ليملاً الساحة الممهدة بتيار التكفير الإرهابي الذي سنح له الجو ليبيض ويفرخ «عقلاء» رهيبية مازالت تخيم بجناحها الأسود فوق الجميع.

**** في فترة السبعينيات ألم يسمح الرئيس أنور السادات بعودة الكتاب المفصولين؟**

* السادات في بداية حكمه جعل من معاداة الثقافة سياسة ثابتة له (!! فقد كان يكن للمثقفين الضغينة ويصفهم بأنهم «مجموعة من الأفندية الحاقدين» أو «شيوخيون وملاحدون» وأغلق المجالات الثقافية والمسارح الجادة رداً على رسالة بعث بها مجموعة من المثقفين تطالبه بتحديد أسلوب واضح لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي، فقام بجرة قلم بفصلهم جميعاً من وظائفهم وكان منهم توفيق الحكيم ونجيب محفوظ..

ولكنه قبل حرب أكتوبر أعاد الكتاب المفصولين، وبعدها بدأ شهر عسل قصير بينهم وبين السادات.. فقد كانوا يكيلون له المديح ويزينون جبينه بأكاليل الغار، ولكن عندما بدأت سياساته تدخل في متاهات وإنفجاعات تثير الجدل، أصبح من الصعب على المثقفين أن يستمروا في التصفيق له، فعاد إلى سياسته الأولى من التنكيل بهم وغلق الصحف والمجلات التي تشكك في حكمة سياساته.

**** كيف تمكن الفكر الإخواني من التأثير بنسبة ليست بالقليلة على الرأي العام في مصر؟**

* هذا يتجاوز بكثير الانتخابات البرلمانية الأخيرة ونتائجها، فالتمكين والسيطرة تشمل حتى تلك الأغلبية التي تقاطع الانتخابات أو التي لا يعينها أمرها، لأن القضية هي قصة انقلاب من ثقافته ووجدان المواطن المصري، حيث تم تدميره على امتداد ثلاثة عقود على الأقل بحذكة وعلى مهل، وللأسف لم تغلق أصوات الإنذار المبكر التي كان يطلقها المثقفون في وقف مساره ولا في حشد القوى لمواجهة الخطر والتصدي له، وأيضاً اسهمت في نجاح هذا المخطط سياسات داخلية وخارجية وأموال دولية طائلة، ونزوات للتاريخ غير متوقعة، وقفزات في وسائل الاتصال غير المسبوقة، ولكننا نقتصر في هذا الأمر على النظر في الخلفية الفكرية والثقافية لهذا الانقلاب وعواقبه.

**** إلى أين سيذهب الحكم الديني بالمجتمع المصري؟**

* لنا تجربة في ظل الخلافة العثمانية التي وصفها الدكتور «جمال حمدان» بـ «الاستعمار الديني» وهو نوع من الاستعمار باطش غريب يتستر بمفهوم الخلافة ليستتفز آخر قطرة من عرق المصريين ودمائهم، تمثلت في المنظومة الفكرية في التسليم بحق الحاكم أيا كان سلطاناً أو خليفة، في الحكم المطلق والأمر والنهي دون أية حقوق للرعية غير الطاعة العمياء لهذا القائد الديني.. وفي ظل هذا الحكم المهلك المستند إلى مرجعية دينية زائفة يتبرأ منها إسلامنا الحنيف عم الأخراب في مصر، وكاد المصريون يندثرون بسبب المجاعات المتكررة والمجازر والأوبئة، وهذه بعض من نتائج الحكم الديني في مصر.

**** ماذا قدم المثقفون المصريون لمجتمعهم؟**

* استطاع المثقفون العظام الذين خرجوا من عبادة الإمام محمد عبده ومشروعه الكبير وشيدوا منظومة فكرية عصرية ومدنية عشنا فيها لمدة قرن ونصف من الزمان، ومن نتائجها إحياء فكرة الوطن التي كانت غائبة تماماً في ظل فكرة الخلافة، وإدخال مبدأ الوحدة الوطنية والمساواة بين المسلمين والمسيحيين في الحقوق والواجبات، ثم نفي وجود الأسطة الدينية بنزع أية قداسة أو صفة دينية عن أي حاكم، وأيضاً نزعها عن أي جماعة أو مؤسسة تدعى لها سلطة دينية من أي نوع، ولا يفوتنا تحرير المرأة التي كانت في وضع أسوأ من الرقيق، والمساواة بينها وبين الرجل، ثم ظهور فكرة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحق التعليم للجميع، وهذه قيم جديدة دفع ثمناها المثقفون أثمناً فادحة، حتى اكتسبت مصداقيتها من خلال معارك وطنية ضد الاستبداد الداخلي والاستعمار الخارجي.

**** ماذا عن ظاهرة الواعظ الديني الذي يدمج الدين بالسياسة؟**

* بدأ هذا في عصر السادات ولا أكن له ضغينة شخصية بل أقدر دوره في معركة العبور، وتحرير سيناء، رغم التحفظات على ثمن السلام المدفوع، ولكن في هذا العصر كان لابد من إخلاء الساحة من عناصر الممانعة والمقاومة للمشروع الفكري الجديد، فتم تشتيت مثقفي النهضة والتطوير بعيداً عن مصر، وإسكات أو إضعاف من بقي منهم في مصر، وتم جلب بدلاً منهم مجموعة من الوعاظ المهاجرين منذ العهد الناصري إلى دول الخليج، ولم يكن هؤلاء الوعاظ استمراراً بأي شكل لشيوخ مصر العظام مثل محمد عبده أو تلميذه الشيخ شلتوت ممن كرسوا جهدهم لإظهار وتأكيد مواءمة الإسلام للعصر ولكل العصور، وأنه لا يعارض النهضة والتطور الاجتماعي، بل يحث عليهما، بل كانوا معنيين بإبعاد الدين عن قضايا التطور الاجتماعي والحض على طاعة الحاكم والمغالاة في التركيز على الجوانب الشكلية للعبادات، وانفردوا بساحة الرأي العام وأضيفت عليهم قداسة ونسبت إليهم كرامات من ماكينة دعاية جبارة فنجحوا بالفعل في التأثير على قطاعات كبيرة في الرأي العام المغيب عن أي مناقشة أو عن وجهة نظر أخرى تخالفهم الرأي.

**** كيف تسالت جماعة الإخوان للعمل العام وقد منعت منه منذ ١٩٥٤؟**

* بعدما أصبح الوعاظ سلطة دينية والجماهير تقدم لهم الطاعة دخل الإخوان المسلمون المسرح، فوجدوا المشهد مهياً تماماً، فالجماهير أدارت ظهورها أو صرفت عنوة عن مكثبات الدولة المدنية واستبدلت بالعقلانية الإذعان والدروشة، وكان الإخوان هم عصب التيارات الدينية التي لجأ إليها السادات للقضاء على قوى المقاومة والممانعة للردة الشاملة، واتبع الإخوان أسلوب المسايرة معه وحاولوا إرضاءه بكل الطرق، وامتنعوا عن نقد سياساته نحو إسرائيل وعملوا على عامل الوقت ليحققوا مشروعاتهم الخاص بالسيطرة على العقول، ثم على المجتمع.

**** هذا التغلغل الإخواني تم بواسطة سلطة الوعاظ؟**

* كان هذا من أحد أساليبهم للتغلغل التدريجي في المجتمع ولكنهم بدءوا بالتمكين من النظام التعليمي، فقد جندوا الآلاف من المدرسين الحكوميين، ومولوا إنشاء مدارس خاصة إسلامية التوجه والمناهج التي كانت تنصب على تلقين النصوص، وإتقان الشعائر والعبادات دون التطرق إلى المعاملات أو المنهج الإسلامي، لتقدم المجتمع وتغيره نحو الأفضل، وأكمل التعليم الإخواني ما يبثه إعلام الوعاظ واستفاد كل منهما من الآخر في نشر ثقافة التلقين والطاعة والتمهيد لسلطة الدعاة والوعاظ، لكي تؤتي هذه الثقافة نتائجها حينما يكبر هذا النشء، ورأينا ظاهرة حجاب النساء وكان الهدف الأهم هو إعلان الحضور في الشارع والمجتمع والدعوة إلى اجتذاب مزيد من الأنصار.

**** وكيف تتم أخونة المجتمع؟**

* يتم هذا بإقصاء المثقفين من أنصار الدولة المدنية من رواد التنوير وتهميشهم، حتى لا يكون لهم أي تأثير على الرأي العام ويحل محلهم في منابر الإعلام وعاظ يؤسسون للسلطة الدينية، وبالسيطرة على المساجد والمدارس والجامعات والنقابات والإعلام، وتقديم الخدمات الاجتماعية والطبية في الأحياء الفقيرة، بعد تخلي الحكومات عن دورها في تقديم هذه الخدمات، وأعمال البر والإحسان الإخوانية هي في الأساس وسيلة جيدة لنشر الدعوة واجتذاب الأنصار.. ومن هنا يتم إضعاف الدولة المدنية مما يسهل للإخوان تنفيذ مشروعاتهم في السيطرة على المجتمع، وساعدهم أيضاً في تنفيذ مشروعاتهم عدم ظهور أي قوة جديدة تحمل مشروعاً قوياً ومقنعاً يتصدى للمشروع الإخواني، بعدما حاربت الدولة الفكر الليبرالي واليساري والوسطى بكفاءة عالية فلم يبق في الساحة إلا الإخوان.

**** معنى هذا أننا سندخل مرحلة الدولة الدينية؟**

* لم يكتف المشرعون الجدد بالنص الوارد في الدستور بأن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع، فأرادوا للدستور الجديد أن يفصل اختصاصات السلطات الثلاث على أساس الشريعة الإسلامية، ثم إنهم لم يوافقوا على انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية، وكان مطلباً شعبياً فتم أخذيارهم وخرج الدستور كما رأيناه، ثم إنهم يقولون عن إخواننا الأقباط إن لهم كل الحق في تولى الوظائف العامة فيما عدا رئاسة الدولة، مع أن أي دولة متحضرة لا تحرم طائفة من الحق في تولي أي منصب حتى لو كان مجرد حق نظري يصعب تحقيقه، وعن الثقافة والقانون يؤكدون أن الحكومة هي التي تشجع الآداب والفنون شرط أن يكون أدباً وفناً جادين وملتزمين بقيم المجتمع وثوابت الأمة بعيداً عن الإسفاف والابتذال والاستخفاف بالعقول وتسطيح الأفكار، فما هي الدولة الدينية إن لم تكن هذا بالضبط؟!

**** لكن هناك من يرى أن مصر مجتمع متدين وله عاداته وتقاليده التي يتمسك بها خوفاً من الانحرافات؟**

* الفن والأدب لم يعرفا هذه القيود الصارمة، والقابلة للتأويل حسب المزاج والتعصب إلا في أشد عصور الانحطاط لأي مجتمع، وإذا قرأ هؤلاء المتشردون أدب الجاحظ أو ابن حزم الأندلسي أو شعر البحتري أو المتنبي سيدهشون من إبداعهم الأدبي ومن درجة الحرية في تناول موضوعات الجنس والدين بما لا يجروء على مثله أي كاتب معاصر ودون أن يحتاج عليهم أحد في عصرهم، فالضوابط الأخلاقية حسب الفهم المتمزمت للأخلاق لا تدمى الفضيلة إنما تدمى الرذيلة، وتخلى بينها وبين النفوس كما قال الدكتور طه حسين.

**** هل لا تقبل أي قيود على الإبداع؟**

* القيد الوحيد المقبول على الإبداع هو قيد القانون العام الذي ينطبق على المبدعين مثل غيرهم.. ولهذا أشعر بخوف حقيقي من عدم الاحتكام للقضاء أو إلى أحكام النقد الأدبي، بل إلى إثارة الجماهير التي لا تعلم شيئاً من ذلك كله.. والخوف أن يثيروها من جديد بالدعوى الأخلاقية الكاذبة لكي يحرقوا الكتب إن لم يكن الكتاب!!

**** ولماذا كل هذا التعصب ضد المثقفين؟**

* لأن المثقفين رغم ما أصابهم من إضعاف وتهميش هم آخر قلاع المعارضة ضد مشروع الدولة الدينية التي يرونها قريبة المنال، ولكنني ككاتب وكمسلم سأظل أرفضها وأقاومها مستهدياً برأي الإمام محمد عبده في رفض أي سلطة دينية خارجية على ضمير الإنسان.

■ ■ اللواء طيار محمد زكي عكاشة



* لماذا تعلنون عن تشييد حزب الضباط المتقاعدين الآن؟

* لأن مصر بعد الثورة تتحدر يوماً بعد يوم، وهذا نتيجة للتواطؤ الذي حدث بين المجلس العسكري السابق وأخطائه الفادحة مع جماعة الإخوان، فنحن لا نرى أي بارقة أمل في أي تقدم في جميع مؤسسات الدولة، وتدهور الحالة الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية، وعلى اعتبار أننا حاربنا من أجل مصر في الخارج فكان علينا أن نفعل شيئاً في الداخل لننقذ مصر من حالة الضياع الكامل فقلنا إنه على ضباط القوات المسلحة أن يتحملوا مسئوليتهم، ويدافعون عن الوطن لأن ما يحدث من جماعة الإخوان هو تدمير للوطن، وليس حكماً ولا تولياً لشئون الدولة.

** وما طبيعة هذا الحزب؟

* هو حزب مدني وليس حزباً فئوياً وسيسمح بانضمام كل الفئات ولكن من يشكله هم الضباط المتقاعدون، وسنتولى أمور الحزب في الفترة الانتقالية له ثم سنسلمه للشباب حتى يديره.

** هل سيكون له علاقة بالقوات المسلحة؟

* لا.. لن يكون له علاقة بالقوات المسلحة لا من قريب أو بعيد، ولا يوجد معهم تفاهم حول الحزب ولا يدعموننا ولا يعطوننا توجيهات.

** ما برنامجهم وأهدافهم؟

* الهدف إقامة دولة ديمقراطية حقيقية وليست المسخرة التي نسير فيها الآن، لأنها لا تمت للديمقراطية بصلة، بل هم يضحكون علي البسطاء ثم يدعون أنهم أغلبية بالصندوق، ويملكون الشرعية مع أن أول من حطم الديمقراطية والشرعية وداس عليها بأقدامه هو الدكتور محمد مرسي بإلغاء الإعلان الدستوري الذي أقسم عليه وتحجيم المحكمة الدستورية العليا، وتعيين نائب عام خاص وآخرها عندما طالبت الدستورية العليا بتعديل قانون الانتخابات فقاموا بإجراء تعديلات صورية دون تعديل.

** ما ثوابت المؤسسة العسكرية في الداخل؟

* هذه الثوابت تتمثل في حماية المواطن المصري، من أي خطر يهدده كما يحدث الآن من خطف وسحل واعتداء وأصبحنا في شبه حرب أهلية وأراها علي الأبواب.

** ماذا عن مبادرة «طوق النجاة»؟

* هذه المبادرة طلبنا فيها من القوات المسلحة أن تتحمل مسئولياتها، وهذا ليس له علاقة بالحكم العسكري نهائياً.. هذه الكلمة أطلقتها جماعة الإخوان من أجل مصالح ضيقة جداً مما أدى إلي شرخ قوي بين الشعب والجيش ولكن الحمد لله الأمور عادت لطبيعتها بينهم مرة أخرى لأن الشعب يقدر قيمة رجال القوات المسلحة.

**** كيف تري الاتهامات التي وجهت إلي القوات المسلحة بتدبير مجزرة رفح؟**

* هذا ما قاله علي عبد الفتاح القيادي الإخواني لأنهم طبقوا المثل القائل «يقتلوا القاتل ويمسوا في جنازته»، ومن قام بمذبحة رفح هم الإخوان وحماس بإشراف إسرائيلي أمريكي وهذا واضح جدا.

**** كيف ولماذا؟**

* أين العملية «نسر» التي أعلن السيد الرئيس أنه يقودها؟.. لقد مضي علي هذه العملية حتى اليوم أكثر من ٢٣٠ يوما وحتى الآن لم نعرف من قتل جنودنا ولماذا انسحبت القوات المسلحة من العملية «نسر» فهل تدرج القوات المسلحة من تلقاء نفسها أم بقرار سياسي فجأة؟.. ثم صدور كلمة مخادعة وهي إعادة انتشار القوات المسلحة وتوقفت العملية تماما إذا يوجد توجيه سياسي أن نتيجة هذه العملية لا تظهر في العلن، وكانت للتخلص من المشير طنطاوي والفريق عنان وبتراجع الجيش خطوتين ثلاثة من المشهد لتتقدم جماعة الإخوان وتستولي علي البلد.

**** وماذا عن شائعة تغيير الفريق أول عبد الفتاح السيسي في هذه الظروف المضطربة؟**

* جماعة الإخوان لا يعملون إلا لصالح جماعتهم، لأنها في مقدمة أولوياتهم ثم يأتي أي شيء في مرتبة تالية، والوطن ومصر لا يخطران في ذهنهم قبل الجماعة، وحتى يخضعوا سلطاتهم علي مصر لا بد أن يخضعوا ٣ سلطات هي الشرطة وقد بدعوا بها ونجحوا نجاحا كبيرا والوزير الحالي اللواء محمد إبراهيم يخدم مخطط جماعة الإخوان (!!).. والقضاء مخترق ومهمش وتتدخل مؤسسة الرئاسة في أحكامه وبعض الأحكام لا تنفذ بواسطة التنظيم المساند للإخوان باسم «قضاة من أجل مصر» والجيش هو السلطة التي تريد الجماعة أخوتها وإخضاعها، والأخونة ستحتاج إلي وقت طويل لإدخال كوادر وتتم ترقيتها حتى تتولي مناصب فهم يريدون إخضاع الجيش الآن ببعض الرسائل.

**** متى بدأت هذه الرسائل وما مضمونها؟**

* بدأها المرشد محمد بديع والحقيقة لا أعرف ماذا يمثل في مصر؟.. لأنه بدون مناصب سياسي أو سلطة، فجأة قال: إن العساكر المصريين مساكين وقادتهم فاسدون وخائعون فما هي علاقته بالجيش؟.. وأين كان عندما كان يستشهد أبناء القوات المسلحة في ١٩٦٧ و ١٩٧٣؟.. والرسالة الثانية عندما أصدر الرئيس مرسى قرار التمليك المشين لسيناء بإعطاء حق التمليك للمصريين، دون أن يذكر لأيوين مصريين وكان واضحا تماما أنه يقصد بها المصريين لأم مصرية من أزواج فلسطينيين حيث يوجد ١٧ ألف فلسطيني من أمهات مصريات، وبالفعل كانوا قد بدعوا شراء أراض في رفح لتنفيذ مشروع غزة الكبرى، وهذا ليس سرا لأنه منشور في أبحاث أمريكية

وإسرائيلية والمخابرات المصرية تعلمه جيدا.

**** لكن القوات المسلحة لم تصمت تجاه هذه الإجراءات؟**

* نعم.. والحقيقة الفريق «السياسي» أثبت أنه رجل وطني ومحترم مع أنهم بدعوا حملة لتشويهه وادعوا أنه من الإخوان، ولكنه أصدر قانون تمليك سيناء وكان ضد قانون مرسي فصب في مصلحة الأمن القومي المصري، بأن التمليك لمصريين من أبوين مصريين ومنع التمليك نهائيا لمسافة ٥ كيلو مترات علي الحدود لأنها منطقة عمليات وأغلق الأنفاق.

**** قضية الأنفاق أمن قومي فهل هي معادلة صعبة بين جماعة الإخوان ودور القوات المسلحة؟**

* لا شيء يعلو علي مصلحة الأمن القومي، وحماس تحصل رسوما تبلغ ١٣ ألف دولار علي كل نفق ثم تحصل رسوما علي كل ما يهرب داخل هذه الأنفاق إذن فهي عملية تجارية بالنسبة لـ«حماس» ويتم فيها تهريب أفراد خطيرين وأسلحة ومخدرات و مواد تموينية مدعومة وسولار نحتاجه في مصر، وعند الاعتراض علي الأنفاق يقولون لنا: هؤلاء مسلمون فهل نذن كفار في مصر؟! إن الأمن القومي يحتم غلق الأنفاق ومعبر «كرم أبو سالم» ومعبر «رفح» مفتوحان ٢٤ ساعة ولكنهم يصرون علي الأنفاق للمصالح الخاصة لهم ويرفضون التعامل في النور من خلال المعابر المفتوحة.

**** وكيف ظهرت رسائل القوات المسلحة ضد رسائل الإخوان؟**

* رسالة الجيش الثالثة جاءت بعد قرار حظر التجول في مدن القناة، وكلف الرئيس القوات المسلحة بتنفيذ هذا القرار، وهذا كان يهدف إلي دفع الجيش المصري للاشتباك مع المواطنين!! ولكن جاءت الرسالة أن العساكر لعبت كرة قدم مع الشعب في الشوارع بعد الساعة التاسعة مساء فوصلت الرسالة إلي الشعب أيضا أن الجيش لن يواجه الشعب نهائيا.

**** وأيضا جاءت تصريحات الفريق صبحي صدقي رئيس الأركان شديدة وقوية عندما صرح قائلا: لو الشعب احتجنا سننزل هل هذا يعني نية الصدام؟**

* لا ليس صداما بل تحذيرا لأن جماعة الإخوان يلعبون بالنار ويحفرون قبورهم بأيديهم ولن يستمروا في تنفيذ المخطط الفاشل الذي خططوه، لأنهم ضد الطبيعة والقيم وكل شيء خاصة أن مصيبتهم الكبرى أنهم بدون كوارر حتى تساعدكم للاستمرار بعض الوقت مثل «هتلر» والاتحاد السوفيتي والجيش هنا يحذرهم حتى لا يلعبوا بالنار.

**** هذه التصريحات شجعت قطاعات كبيرة من الشعب لإصدار توكيلات للقوات المسلحة بإدارة البلاد؟**

* المسائل كلها متتابعة والشعب غاضب من المجلس العسكري لقتل المتظاهرين وتسليمه البلد لجماعة الإخوان، وكان يوجد شرح بين الشعب

والمجلس العسكري السابق، وطالبنا في بيان بمحاكمة كل من تسبب في جرح وقتل المتظاهرين في عصر مبارك والمشير طنطاوي والدكتور مرسي ولا نستثنى أحداً والشعب أيقن أن القوات المسلحة تحافظ على مصر وشعبها وعادت الثقة مرة أخرى إلى الشعب من خلال الرسائل التي تحدثنا عنها وهذه التوكيلات أثبتت أن الشعب التحم بجيشه مرة أخرى.

**** لماذا كنت من أوائل المطالبين بالعصيان المدني حتى في عصر مبارك؟**

* بالفعل طالبت بالعصيان المدني عام ٢٠٠٦ وقلت: يجب أن نطفيئ النور لمدة ساعة في ذكرى الأحداث المؤسفة أمام نقابة الصحفيين وتعزية الصحفيين فسرَقوا منزلي ٣ مرات وأحرقوا سيارتي وفي ٢٠١٣ مازال التفكير الأمني كما هو فأعلنت في قناة تليفزيونية أنه لا بد من الدفاع عن ثورتنا بالعصيان المدني لأن جماعة الإخوان لن يقتنعوا إطلاقاً بالوسائل السلمية لأن الأفراد الذين قتلوا في عهد مرسي زادوا عما قتلوا في عهد المجلس العسكري، ومبارك وثاني يوم وجدت سيارتي محطمة من الداخل وأنا أتفقدتها واصلتني رسالة علي موبائل من رقم مجهول فقلت حسبي الله ونعم الوكيل.. ولا أعلم لماذا غضبوا مني مع أنني أرى أن الرئيس مرسي عامل عصيان مدني في منصب الرئيس!! ولا أراه يفعل أي شيء بل يتعامل مع الأحداث المؤسفة الدامية في بورسعيد كأنها لم تحدث في مصر فاين الرئاسة واين رئاسة الوزراء والوزراء والإخوان المسلمون مما يحدث في بورسعيد.

**** ألم يكن الشكر الرئاسي للقوات المسلحة علي تأمينها مؤتمر القمة الإسلامية كفيلاً بتهنئة الأمور؟**

* قيادات الإخوان أصبحوا مفضوحين في أساليب تعاملهم بعد بالونة الاختبار المتمثلة في شائعة إقالة الفريق السيسي ثم رد عليه الفريق صدقي صبحي بالتصريح الشهير فأنتهزوا فرصة المؤتمر الإسلامي وأيضاً صرح المرشد بأنهم يكونون للقوات المسلحة كل خير وتقدير وعرفان بعد تصريحه بأن القوات المسلحة ليس بها قادة محترمون والعساكر مفهرون فهذه رسائل مفضوحة وتوزيع أدوار.

**** ولماذا لم تتخذ القوات المسلحة موقفاً قانونياً حاسماً تجاه تصريحات المرشد العام لجماعة الإخوان؟**

* بالفعل كان يجب اتخاذ إجراء تجاه المرشد ولكن اليوم المرشد العام لجماعة الإخوان له وضع خاص في الدولة هو وخيرت الأشاطر وغيرهما مثل محمد البلاتجي وعصام العريان، حيث يقولون تصريحات ويقابلون وفوداً رسمية ويعطون عن اتفاقيات!! فما وضع هؤلاء القانوني في الدولة حتى يفعلوا هذا؟! ووصل الأمر أن الدكتور سعد الحسيني قال: لدينا ٥ ملايين مقاتل وأسأله من هؤلاء ومن سيقاثلون؟!!

**** كيف تلقيتم دعوة الدكتور عصام العريان بعودة اليهود مرة أخرى إلى مصر؟**

* وقع هذه المقولة علينا مع الخطاب الذي أرسله الرئيس إلى صديقه شيمون بيريز كان سيئاً جداً وأنا تذكرت زملائي الشهداء الذين دفعوا حياتهم ثمناً لخروج اليهود من أرض مصر ثم نجد دعوة العريان لعودتهم مرة أخرى، والرئيس يحيي بيريز وأنا أعلم جيداً أن دباباته دهست جنودنا العزل في سيناء.

**** ماذا يحدث لو ثبت فعليا وجود ميليشيات عسكرية للإخوان وتم استخدامها؟**

* نحن بالفعل على أبواب حرب أهلية بعد جمعة «كندهار» ٢٩ يوليو ٢٠١١ ورأينا أعلام السعودية والفاة وحماس وساكون أسعد إنسان لو أنني مخطئ، فتاريخ الإخوان يؤكد أنهم أخطر وأبشع مما يتصور الكثيرون، وكانوا يغتالون بعضهم كما فعلوا مع «سيد فايز، عضو الإخوان فماذا سيفعلون مع الشعب المصري؟! إنني أعذبهم قوة محتلة مصر الآن بل أبشع من الاحتلال الذي جربناه!

**** هل المجلس العسكري خرج خروجا آمنا؟**

* طبعا بل وتم تكريمه ويهنا آمنا مكرما في بيته الآن؟

**** لكن الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري أدي إلى توتر العلاقة بينهما؟**

* المجلس العسكري تذبذبه مؤخرا إلى ما يحدث لكن بعد فوات الأوان واكتشف أن الإخوان سيتنون ولا يعملون إلا لصالحهم، فحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه وأصدر إعلانا متسرعا وغير مضبوط فظهر أنه متخبط.

**** لكنه أيضا سلم السلطة في موقف وطني يشهد له؟**

* كان متخيلا أن الدولة من الممكن أن تصبح سلطة برأسين، أي سيظل المجلس كما هو ولا يعلم أن الإخوان من أخذت الجماعات السياسية، ولا يبدئون إلا عن مصالحهم فقط، والدليل على هذا أن الدكتور مرسي قبل انتخابات إعادة جلس مع رموز من القوي المدنية منهم حمدي قنديل والدكتور عبد الجليل مصطفى وغيرهم وتعهّد بالستة تعهدات وساندوه ثم عند وصوله للسلطة لم ينفذ شيئا من هذه التعهدات.

**** هل تتوقع حدوث صدام بين المجلس العسكري الحالي وبين جماعة الإخوان؟**

* أنا أرى هذا الصدام ماثلا أمامي الآن، لأن المصالح متضاربة والإخوان لا يعطون أحدا أي فرصة لأي منفذ للحل، فلا بد من حدوث التصادم.

**** كيف يبدأ هذا الصدام؟**

* الصدام بدأ لأنهم يفرضون قرارات غير مضبوطة وغير قانونية، وليست في صالح الشعب ومستوي المعيشة يتدهور، والشعب يعاني من الغلاء الفاحش، فسوف يصطدم الشعب بالإخوان، فهل يتوقع أحد أن الجيش سيشاهد ويصمت؟! إن الأثمن سيكون غاليا ونتمنى علي الله ألا تدفع مصر هذا الثمن.

**** ماذا يحدث في سيناء؟**

* ابني خالد عقيد شرطة كان يخدم في العريش قبل الثورة بسنة، وبعد الثورة بسنتين وخرج من الداخلية خلال شهور قال لي ليلة السبت ٢٩ يناير ٢٠١١ السبعين كيلو ما بين العريش والحدود المصرية، كانوا خارج نطاق الدولة بعد دخول قوات منظمة علي أماكن محدودة مثل ميني المخابرات، السجن، الشرطة، مركز المدينة وتم ضربها فهذه كانت خلأيا في سيناء وحصلت علي الأمر بالتنفيذ، فمن هذا اليوم خرجت سيناء عن سيطرة الدولة المصرية، مع غياب الأمن وتصرفات الشرطة التي أحيانا نتصف بالغباء والرعونة، ومع هذا دفعت الشرطة شهداء كثيرين ولكن بهجومنا الدائم علي الشرطة تم هدم الداخلية.

**** ولماذا الجماعات الجهادية تحديدا؟**

* بعد غياب الأمن بدأت الجماعات الجهادية تتمركز في سيناء، بعد انتهاء دور جهاز أمن الدولة الذي لم يكن يسمح لأحد أن «يكح» في سيناء إلا بإذنهم، ومخازن السلاح التابعة للشرطة لم يجرؤ أن يقترب منها أحد، وزادت الوفود الجهادية من أفغانستان والصومال واليمن، والجماعات كلها تجمع بعضها في سيناء وهي منطقة رائعة لهم، لما فيها من جبال ووديان، بالإضافة إلي الخارجيين علي القانون من سيناء الذين يعملون في تجارة السلاح والمخدرات، وفي المقابل نجد أن الدولة أصبحت تشاهد بدون أي رد فعل.

**** ولماذا لم تحقق العملية العسكرية نصر أهدافها؟**

* بدأت العملية العسكرية «نسر» مأموريتها وهاجمت بعض المنازل في رفح، وبعد ٣ أيام فجأة قالوا إن قوات العملية «نسر» انسحبت من رفح إلي الشيخ زويد، لأنهم يواجهون سيارات مدرعة (٤×٤)!! وأحد عظماء سيناء هو الشيخ حسن خلف وكان هارب معنا في حرب الاستنزاف ودمر مركزي قيادة للعدو في العريش بمفرده قال تعبيرا جميلا عن العملية «نسر» إن الجيش المصري لم يات ولم يزد بكلمة واحدة، والرئيس أرسل مندوبا للتفاوض معهم، ومحمد الظواهري يعلن شروطا لوقف الإرهاب في سيناء، وهذا التفاوض يعتبر اعترافا بهم، ولهذا يحق لسيناء أن تصبح في هذا الوضع المستباح بين إسرائيل والجماعات التكفيرية وحماس.

**** وما خطورة المنطقة الحرة في رفح علي الأمن القومي المصري؟**

* هذه إحدى بالونات الاختبار ليرى رد الفعل، ويرتبط هذا المشروع بمشروع غزة الكبرى، بحصول غزة علي ٧٢٠ كم^٢ من الأراضي المصرية بين رفح والعريش، لتكون امتدادا لغزة ويتم تهجير الغزاية إلي سيناء وفي المقابل يعطون مصر مساحة مماثلة في «الذق» ، والضفة الشرقية تتبع الأردن، وإسرائيل تحصل علي المماثل في الضفة الغربية، وهذا بالطبع به إغراءات مالية وهم يريدون حل المشكلة الفلسطينية علي حساب سيناء، وفجأة صرح «خبرت الشاطر» بأنهم يريدون إقامة منطقة حرة في رفح، وهذا سيكون بداية لفتح الحدود والغزاية رايعين جابين ثم فجأة ينوون، ويصبح لهم مصالح ولهذا تم رفض المشروع لأنه خطر علي الأمن القومي المصري.

**** وماذا عن مشروع تطوير القناة ومطامع قطر وتقاربها مع إسرائيل؟**

* أولاً قناة السويس آخر خطوط الدفاع والأمن القومي المصري وخط الدفاع الأول في غزة، هكذا يقول التاريخ، ولكن جماعة الإخوان يعرقون أن الموضوع تجارة ومكسب وخسارة فقط، ويوجد تفاهم بينهم وبين قطر في هذا الشأن وتم نشرها وتوثيقها، وقطر تريد حق استغلال منطقة القناة لإقامة مشاريع بها، ولكن الحمد لله المصريون الشرفاء موجودون في مصر بكثرة، وتم تشكيل مبادرة من الدكتورة مها جعفر والدكتور مصطفى السلماوي تحت عنوان «قناة السويس استثمارات مصرية فقط» وتهدف لتأسيس شركة بـ ١٠ مليارات جنية يتم جمعها من المصريين فقط، وذهبنا إلي السويس نستطلع الأمور فوجدنا السوايسة الشرفاء يهددون ويتوعدون أي أجني يضع طوبة في منطقة قناة السويس، خاصة بعدما عرفوا هذه المطامع وتأكدوا من جدية تكوين شركة من أموال المصريين لتطوير منطقة القناة.

**** ماذا تحتاج مصر من القوات المسلحة؟**

* نحتاج إلي عبور آخر لأننا في مرحلة أبشع من مرحلة هزيمة ١٩٦٧ حينها الأمور كانت واضحة لأن الشعب كان متكاتفاً والعدو ظاهراً.

■ ■ الدكتور إيهاب يوسف

الخبير الأمني



**** دكتور إيهاب.. كيف ترى المشهد الأمني في مصر؟**

* تم تدمير الجهاز الأمني بالكامل بعد «٢٥ يناير» لأن طبيعة هذا الجهاز تقوم على شيئين، أولاً: الإمكانيات المادية والبشرية، وثانياً: الرؤية والحالة النفسية، وتم تدمير هذه العوامل خاصة مع اتهام الجهاز الأمني في سلوكه قبل «٢٥ يناير» واعتقاد البعض أن الثورة قامت ضد هذا الجهاز واختيار يوم «٢٥ يناير» وهو عيد الشرطة للتعبير عن الغضب وظهر هذا بإحراق أقسام الشرطة والتعدي على السجون خلال هذه الفترة، وتدمير لوجيستيات كثيرة وكبيرة من جهاز الأمن.. ثم الاتهامات التي وجهت للأمن بعد الثورة.

**** لكن هذه الفترة في احتياج إلى رؤية وإستراتيجية مختلفة حتى لا يتدهور الجهاز الأمني بهذا الشكل؟**

* بالفعل فقد كان من المفترض بعد الثورة مباشرة أن يتم بناء جهاز الأمن بمنظومة جديدة تتماشى مع معطيات الثورة وتحقيق مكاسبها ويكون جهاز الشرطة مشاركاً في هذه المكاسب، ولكن للأسف خلال «٢٥» شهراً الماضية لم يعمل أحد من المسؤولين على هذا الملف نهائياً.. والسادة الوزراء الذين تولوا وزارة الداخلية بعد الثورة مع خبراتهم الجيدة ومكانتهم الأمنية الاحترافية إلا أنهم حاولوا إعادة العمل إلى ما كان عليه من خلال التواجد والتكاتف وهذا بالطبع لم ينجح لأنه بدون رؤية وإستراتيجية متطورة لأن الرؤية القديمة لجهاز الأمن لا تصلح، والمعادلة الأمنية التي كانوا يعملون بها لا تصلح نهائياً مع المتطلبات الجديدة للثورة.

**** وما هي رؤية القيادة الأمنية لمنظومة العمل الشرطي التي ينبغي أن تواكب أهداف الثورة؟**

* بالطبع لم تختلف عن الرؤية السابقة بعيداً عما كان يقال عن الأمن الوطني، فما يهمنا هو الناحية المهنية التي تحقق الأمن من مفهوم معين بتواجد الأفراد في الشارع، وعدد ساعات العمل.. والقيادات التي تولت الوزارة بعد الثورة كان ما يهمها أن تحقق نفس النتيجة.. وإذا سألنا كيف؟ يقولون إن أفراد الشرطة كما هم والمعدات لم تتغير، والأسلحة والملابس كذلك.

**** هذه معادلة أمنية قد تكون مقبولة فماذا ينقصها؟**

* ينقصها العامل النفسي، ولو افترضنا وجود معادلة أمنية تؤكد وجود قانون وفرد شرطة وسلاح وساعات عمل محددة سيتحقق الأمن، ولكنهم أغفلوا عدد الأسلحة وعدد الأفراد مع صلاحيتهم القانونية، ونضيف عليها احترام المواطن لرجل الشرطة أو خوف المواطن من بطشه وإحساس الشرطي أنه قادر على تنفيذ القانون، وكل هذه العوامل غير موجودة في المعادلة الأمنية فأصبح بها خلل.

** كيف تتم معالجة هذا الخل؟

* هذا الخل يتم تعويضاً إما بالقهر أو بالتراضي، وجميع من في وزارة الداخلية لديه اقتناع شديد أنهم لن يعيدوا الأمن بالقهر، إذا هم في الاحتياج إلى التراضي، وهذا لن يتحقق إلا باقتراح عقد أممي جديد، باعذار أن الشعب يستأجر الأمن ويدفع راتبه ولهذا يحتاج خدمة أمنية جيدة وأن تكون الشرطة في خدمة الشعب.. ووصلنا إلى حالة من السخرية فعندما يوقف رجل شرطة سيارة أو ميكروباص كان السائق يسخر منه قائلاً: طالما الشرطة في خدمة الشعب فاشتر لي علبة سجائر أو امسح لي زجاج السيارة، فهل هذه الخدمة التي سيحتاجها الشعب من الشرطة؟!... بالطبع لا، الشعب يحتاج إلى معايير للجودة حتى ينسني له القياس والمقارنة.

** ما هو العقد الأمني الجديد؟ ما هي متطلباته؟

* المفترض أن العقد الأمني يذصب على متطلبات الشعب، وهذا يتحول إلى تكليفات تصاحبها طلبات واختصاصات.. أي طلبات سيقابلها مطالب وصلاحيات، ويتم بحث متطلبات الشعب والمطالب الأمنية التي تحتاجها لتحقيق هذه المتطلبات. ولكنه لم يحدث أو يتم هذا العقد الأمني.

** وما النتيجة؟

* النتيجة إذا قلنا أن الأمن سيعود مرة أخرى فهذا ضرب من الخيال.. وما يحدث أننا تركنا (أولادنا الشرطة) في الشارع لكن تواجدهم سلبي وغير إيجابي، ويتم ضربهم وقتلهم لأنهم يفكرون ملبون مرة فيما هي صلاحياتهم وهل يستخدمون السلاح أم لا؟ وهل يطاردون المجرم ليقضوا عليه أم لا؟.. وبالطبع هذا المجرم لديه ميزة رهيبه أنه لا يحتاج إلى التفكير في القوانين، وعلى الفور يستخدم السلاح ولهذا جهاز الشرطة لديه «١٨٠» شهيدا وأكثر من «٦٠٠٠» مصاب.

** ماذا عن رؤية المواطن ونظرة إلى رجال الشرطة؟

* أصبحت لدينا مشكلة اجتماعية رهيبه تحتاج إلى بحث المتخصصين من أساتذة علم الاجتماع، تتمثل في التعامل مع الشرطة من النواحي الاجتماعية، والإعلامية والنفسية داخليا وخارجيا، لدرجة أصبحنا نرى أن العلاقة بين الشعب والشرطة وصلت إلى مرحلة متفجرة.. ولكننا لا بد أن نحدد: هل الخلاف بين الشرطة والشعب أم بين الشرطة والخارجين على القانون؟ لأن «٩٠٪» من الشعب المصري ليس لديه خلاف مع الشرطة، ولكنهم قد يكونون غير راضين عن الأداء.. ومع هذا لم تحدد الدولة من هو الخارج على القانون في الميادين العامة، وهل هو ثائر أم بلطجي؟.. ولا بد أن الدولة تفرز من هم الخارجون على القانون حتى تستطيع الشرطة التعامل معهم.

**** وما هو تفسيرك لظهور القوة المفرطة من رجال الشرطة بعد تعيين اللواء محمد إبراهيم وزيراً للداخلية مع الشعب بصفة عامة؟**

* هذا حقيقي... لأن الشرطة اعتقدت انه بتولي وزير داخلية جديد، ستكون لهذا الوزير رؤية جديدة يستطيعون من خلالها تحقيق أمرين.. أولاً: احترامهم في المجتمع، ثانياً: استطاعتهم تقديم الرسالة الأمنية.. وما حدث أنهم نفذوا تكاليفات الوزير وتصدوا لمحاولات البعض الخروج على القانون وكانت هناك مغالاة في استخدام الغاز المسيل للدموع، وكان هناك أيضاً تراجع في الأداء الأمني نتج عنه استشهاد أكثر من أربعين في «بور سعيد»، والداخلية تدعى أن تكون السبب ولم تقدم متهمين.

**** لكن البعض من رجال الشرطة اعترض على هذه القوة المفرطة؟**

* بالفعل لأن بعض الضباط والأفراد في ظاهرة تحدث لأول مرة في مصر أعلنوا أنهم غير راضين عن قياداتهم ولا عن أداء وزير الداخلية، وأن سياساته لن ترضى الشعب وبعيدة عن رسالة الشرطة، فامتنعوا عن العمل من منطلق الضمير الأمني وإحساسهم بالمسؤولية.

**** وأين دور الرئاسة تجاه ما يحدث من الداخلية سواء القيادات أو الأفراد؟**

* للأسف لا يوجد دور للرئاسة والمفترض وجود دور لرئيس الجمهورية بمراجعة ما يتم بل عليه أن يعلن: هل هو يؤيد سياسة وزير الداخلية؟ وحينها سيكون ضد الوزارة أو يعلن انه ضد سياسة الوزير وعليه أن يصدر قراراً بإقالته، وبهذا يخلق نوعاً من المعادلة الأمنية، ولكن حتى هذه اللحظة مازالت مؤسسة الرئاسة مترجعة، مما شجع الجماعة الإسلامية على تصوير نفسها بديلاً موازياً للداخلية وبالتأكيد لو استمر الوضع كما هو، فستخرج علينا جماعات الجهاد والقاعدة لتعلن تأمينها حدود مصر من الناحية الشرقية وتتمركز في سيناء وتمارس الجماعات الإرهابية مهام وزارة سيادية مثل وزارة الداخلية.

**** لكن هناك اتهامات لوزارة الداخلية بأنها تريد العمل بطريقتها السابقة من وحشية مكروهة في عهد «مبارك»؟**

* متفق مع هذا الطرح، بسبب عدم وجود رؤية لقيادات الوزارة، ولا ندعى هنا أو نفترض أن الضابط الصغير أو فرد الشرطة لديه رؤية ووضع استراتيجي، في كيفية التعامل مع المجتمع الخارجي، وبالتالي كنا ننتظر هذه الرؤية من مديري الأمن ومساعدى الوزير والمجلس الأعلى للشرطة، وللأسف لم يقدم أحد من هؤلاء شيئاً، وعدم قيامهم بدورهم القيادي جعل كل فرد يأخذ مبادرة تبرير أو شرح الأمور التي تحدث من رجال الشرطة الذين يصل عددهم إلى أكثر من «٤٠٠» ألف فرد.

**** هل ترى بالفعل انه يتم أخونة الداخلية كما أعلن بعض ضباط الشرطة، مطالبين وزير الداخلية بالاستقالة أو وقف عملية الأخونة؟**

* إذا اعتبرنا الأخونة هي إمداد وزارة الداخلية بمجموعات كبيرة من الإخوان داخل الوزارة، أو بجعل سياسات الوزارة الترخيم على سياسة جماعة الإخوان، فهذا تحقق جزء كبير منه، وتوجد الآن محاولة من مجلس الشورى لتقنين لجنة لمراقبة الأداء الأمني، وهذا شيء آخر من السيطرة، أو إذا تم فتح باب وزارة الداخلية لالتحاق عدد ممن حصلوا على ليسانس الحقوق بها ويتخرجون بعد «٦» شهور ليصبحوا ضباط شرطة، وبالطبع الذي سيلتحق بالداخلية هم الأفراد التابعون لجماعة الإخوان، وبصورة أو بأخرى هذه العملية لن تكون مجردة عن الانتماءات السياسية.

**** ما هي خطورة أخونة وزارة الداخلية؟**

* الخطورة ستكون شديدة جداً لو استرجعنا التاريخ، إذ سنجد أن الحرب الأهلية في لبنان بدأت بأحداث شبيهة بما يحدث في مصر، مع أن مصر حماها الله يوم «٢٨ يناير ٢٠١١» ولم تتجرف في نزاع مسلح بين أهلها، اليوم يوجد سلاح كثير مهرب داخل الجمهورية وسيحدث انشقاق بين قوات نظامية شرطية تملك السلاح والتنظيم والقانون لكنها لا تستطيع التواجد بصفة قوية، لأن لديها خللاً في الرؤية.. وبين تنظيمات أخرى غير شرعية ومعاقب عليها قانوناً، ولكنها تريد أن تصل وتسيطر، ويوجد أفراد خليط يجمع بين الاثنين، الجماعات لها تنظيمات غير شرعية وخارجة عن النسيج الشرطي، ولن يستطيع أن يتوافق مع الضابط الذي مكث «٤» سنوات في الكلية، ولكن الداخلية تضم إليها الضباط المتخصصين مثل المهندسين والطبيب.. لكن كيف تضم خريج الحقوق ليعمل ضابطاً وهو لم يعيش أجواء التدريبات والتعليمات وهذه العوامل تخلق قماشه معينة لضباط الشرطة.

**** كيف تتم هيكلة وزارة الداخلية؟**

* للأسف الكل تحدث في هذا الأمر سواء من المتخصصين وغير المتخصصين، لدرجة خلقت حاجزاً نفسياً بين العاملين بوزارة الداخلية وبين لفظ الهيكلية، الذي أصبح يمثل لهم إهانة، وعند التعامل مع الهيكلية لابد من التعامل مع هذا التبعث من الذي يعيد هيكلة الداخلية؟! أهل المهنة أولى الناس بتقديم الأفكار الجيدة للهيكلية لتحويل المساوئ إلى مميزات، وكان يوجد في وزارة الداخلية قيادة أممية واحدة هي القدرة على الأمر والذهي.. فلماذا لا نحول هذا إلى مؤسسة وهي المجلس الأعلى للشرطة، ويصبح لدينا وزير له رؤية سياسية ومجلس أعلى للشرطة له رؤية مهنية علمية متخصصة، وبالتالي لو تغير الوزير فيستظل الرؤية المهنية ثابتة.. ثانياً: وزارة الداخلية بها قطاعات كبيرة عديدة هل نتركها كما هي أم نفكك أجزاء منها؟!.. وأيضاً من المهم أن يوجد في الوزارة توصيف للعمل لأن في الداخلية لا أحد يعرف ما هي اختصاصاته تجديداً، إلا في قطاعات معينة ولا بد من متابعة البرامج التدريبية حتى تسير وفقاً لبرنامج محدد ولا تسير وفقاً للهوى، ومن الممكن أن يستعينوا في هذا الأمر ببرامج القوات المسلحة، فنحن لا نخترع العجلة، بل علينا أن

نضع جداول زمنية محددة للوصول إلى الأهداف المرجوة تدريجياً.

**** ولماذا لا نطالب بمساعدات عالمية من دول صديقة؟**

* هذا وارد... لأننا في مؤتمر الاقتصاد العالمي أصبحنا الدولة الأخيرة في العالم في مجال السياحة بسبب التدهور الأمني، ولو طلبنا مساعدة دولية لرفع مستوى الأمن وليس من الناحية الاستخباراتية بل من النواحي التدريبية واللوجيستيات من أجهزة بصمة وكاميرات وكل ما يساعد جهاز الأمن على السيطرة على موقع الجريمة بمنتهى السرعة، ولكن المشكلة إننا ننظر إلى التعاون مع أجهزة الدول الخارجية من منطلق استخباراتي ونخشى حصولها على معلومات، مع أننا أساساً مخترقون من كل الجهات بسبب جهاز أمنى يعانى المشاكل وظروف البلد المضطربة والظروف الاقتصادية.

**** وزارة الداخلية تعمل وفق منظومة شبه عسكرية، فهل يحق لها القيام بعصيان مدني كما حدث؟**

* بالطبع لا يحق لها هذا، لكن ما حدث كان توصيل رسالة، ولا بد من رجوع ضباط الشرطة إلى عملهم في أسرع وقت ممكن، ومع تكوين مجموعات لمتابعة تدفي طلباتهم لأنه لا يصح أن يذهب المواطن إلى قسم شرطة فيجده مغلقاً.

**** كيف تحراً بعض ضباط الشرطة على وزيرهم وتم طرده من مسجد الشرطة في ظل ضوابط وقوانين صارمة تحكم أفراد الداخلية؟**

* لأن الضباط اجتمعوا مع الوزير قبل صدور الحكم الأول في قضية استاد بورسعيد وقالوا: نتوقع ظهور مشاكل بسبب صدور الحكم، وسألوه: كيف يتم التصرف حينها؟ فقال لهم لا تخافوا من شيء ولم يعطهم رؤية وبالفعل تم استشهاد بعض ضباط الشرطة، فحضر الوزير الجنازة وهؤلاء الضباط الذين اعتدوا عليه وطردوه هم الذين اجتمعوا معه.. ورغم أن الوزارة تحكمها قوانين صارمة إلا أنها ليست منضبطة في الوقت الحالي!! والشرطي لا يشعر برضا المواطن، وهو لا يرضى عن قياداته، والضابط يشعر أنه غير قادر على تحقيق الرسالة الأمنية وفي نفس الوقت لا يتقاضى راتباً كافياً فلماذا ينضبط؟!

**** مرت ٢٥ شهراً على ثورة يناير والأمن لم يحدد من هو الطرف الثالث؟**

* لو أن وزارة الداخلية لم تحدده أو عرفته ولم تدلغ عنه، فهذا تقصير، ولكننا في جمعية الشرطة والشعب تقدمنا ببلاغ إلى النائب العام في «٨ ديسمبر ٢٠١٢» نطلب خلاله التحقيق في واقعة فتح السجون وحرق الأقسام، وللأسف لم يتم التحقيق في البلاغ حتى الآن، رغم أنه تحول إلى نيابة أمن الدولة العليا، ولنا تقرير عن سنة ٢٠١١ سجلنا فيه أن الداخلية أخفقت في مجموعة أشياء منها أنها لم تحقق في حرق الأقسام وفتح السجون، ولم تحدد من قتل المتظاهرين؟.. ومن هم القناصة الذين كانوا متواجدين في ميدان التحرير؟.. ولم تحدد من سرق سيارة السفارة الأمريكية وقتل المتظاهرين في الشارع؟.. ولم تقم بالتحريات أو تقدم معلومات؟.

**** هل قدمت البلاغ فقط أم كانت هناك معلومات مع البلاغ عن الطرف الثالث؟**

* لا.. قدمنا البلاغ ومعه معلومات عن الأقسام، والسجون وفيها إشارات كثيرة عن الطرف الثالث، وبها تسجيلات لمسؤولين حاليين وسابقين، المطلوب سؤالهم لأنهم قالوا أنهم يعرفون من هو الطرف الثالث، مثل اللواء منصور العيسوي واللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية الأسبق، وخالد أبو بكر المحامي واللواء حبيب العادلي، وكل هؤلاء أجمعوا على دخول أفراد من حماس بالتعاون مع جماعة الإخوان المسلمين، ولهذا طلبنا التحقيق من منطلق أمنى لا سياسى.

**** هل نشير إلى أن جهاز الأمن كان ضحية مؤامرة؟**

* حتى نطلب من جهاز الأمن أن يعيد نفسه لمكانته الطبيعية لدى المواطن ويحقق الرؤية الأممية منه، لأبد أولاً من أن يتخلص من عقدة الذنب، لو اكتشفنا أن جهاز الأمن كان ضحية لمؤامرة يصبح على الشعب الوقوف بجواره ومساندته، ولو ثبت أن أقسام الشرطة تم حرقها من البلطجية والمواطنين الذين كان يتم تعذيبهم داخلها، علينا أن نعرف من الذي كان يعذب ويتم محاكمته، وهذه نقطة مفصلية هامة ولا أحد يريد أن يتخذ فيها إجراء حتى الآن.

**** البعض يؤكد عدم رغبة القيادة السياسية في كشف الغموض عن الطرف الثالث؟**

* نعم لا توجد رغبة لديهم في كشف الطرف الثالث بسبب أنهم يملكون مقاليد الأمور والشعب في احتياج لمعلومات عن الطرف الثالث، ولكنهم لم يقدموا معلومة واحدة عن قتل المتظاهرين في كافة الأحداث التي حدثت أيام الثورة وأمام ماسبيرو ومسرح البالون وحتى بورسعيد.. وإذا كان هذا عن عجز فإن له طريقة علاج وإلا فإن أدوات الدولة تعمل ضد القيادة السياسية.. والمقصود هنا النائب العام ووزير الداخلية ولو كانا عاجزين عن تقديم المعلومات أو يعملوا ضد القيادة السياسية تتم إقالتهم، ولكن طالما مازالا في منصبيهما، فيوجد رضاء عن عملهما!!

**** كيف والرئيس «مرسى» أعلن أن القصاص للشهداء هو دين في رقبته؟**

* لا.. لم يحدث شيء وإلا فأين دم شهداء الحدود، وقد سلمت جثث القتلى بعد ما قتلهم إسرائيل إلى مصر، المفترض أن نعمل تحليل الـ«D.N.A» لنعرف جنسياتهم ولم يحدث شيء منذ «٧ أشهر» حتى الآن!!

**** وما هي خطورة تنظيمات الأتراس والبلوك والميليشيات الاخوانية على أمن المجتمع؟**

* دائماً الخطورة تكمن في عدم وجود المعلومات عن أي تشكيلات، وهذا نتج عن تدمير جهاز أمن الدولة السابق إلى أشار الناس إلى أنه كان نموذجاً

للقهر والتعذيب والقتل، في حين أن القيادة السياسية الحالية كرمت قيادات أمن الدولة، ومنهم السيد اللواء رئيس جهاز الأمن الوطني الحالي، إذن جهاز أمن الدولة لم يكن يقهر الناس ويعذبهم، وإلا لماذا لم يحاكموا، وبعد تدمير أمن الدولة أصبح الأمن يعمل بدون عقل أي بدون معلومات ومن هنا لا أحد يعرف شيئاً عن هذه التنظيمات وهنا الخطر الداهم.

**** دولة في حجم مصر كيف يسمح فيها بالضبطية الشعبية للمواطنين؟**

* أولاً أسيء فهم هذا التصريح لأنه لا يعطى صلاحية بل يوضح حقيقة القانون للمواطنين، والمادة «٢٧» من قانون الإجراءات القانونية تبيح للمواطن في حالة مشاهدته جريمة من الجرائم أن يتفاعل ويحاول أن يضبط المتهم ويسلمه إلى جهاز الشرطة، هذا في حالة عدم وجود الأمن، والتصريح عندما خرج من النيابة العامة كانت وزارة الداخلية في حالة إضراب والجماعة الإسلامية وجدت فرصة وبدأت تعلن استعدادها لتحل محل وزارة الداخلية، فالناس فسرت به بأنه تصريح للجماعة الإسلامية لممارسة هذا الدور، ولكن النائب العام أذكر هذا الكلام وأثبت أنه غير صحيح لأنه يمثل خطورة عالية جداً على الوطن.

**** يوجد تخوف من تصريح وزارة الداخلية بأنها ستتدرج في استخدام القوة.. كيف والبعض يراها تستخدم القوة المفرطة؟**

* هذا التصريح نتيجة لعدم وجود رؤية واضحة وإستراتيجية، مع أن هذا موجود في الكتب والقوانين منذ الثلاثينيات، لكن استعراضه في أوقات معينة وبطريقة معينة يوصل رسالة خطأ، وللأسف وزارة الداخلية وقيادة جماعة الإخوان في الدولة غير قادرتين على تنفيذ أمور كثيرة، ومنها عندما أعلنت الدولة الأحكام العرفية في مدن القناة استهزا الناس بهذه الأحكام، ونظمت مباريات لكرة القدم، ومن المؤكد أن استعراض القوة بالألفاظ لن يفيد وما يفيد هو أن نعمل على أرض الواقع بموضوعية.

**** ماذا يحدث في بورسعيد؟!**

* بورسعيد تقع تحت مؤامرة ضخمة جداً، ولو نظرنا إلى المجري الملاحي لقناة السويس فسنجد لدينا أزمة كبيرة في سيناء التي تقابلها في الغرب محافظة بورسعيد، ولو هناك تخطيط لإيقاع مشكلة لمصر واصطناع أزمة في قناة السويس فالظروف التي تمر بها محافظة بورسعيد تجعله يسير في الاتجاه الصحيح للمؤامرة.

**** كيف ومتى نرى وزارة داخلية تتحاز إلى المواطن بدون سحل أو تعذيب أو قتل؟**

* عندما نضع معادلة أمنية جديدة يدني عليها العقد الأمني الجديد بين الشرطة والشعب، ونرى أفراداً على قيادة الوزارة لديهم إستراتيجية ورؤية ويسمعون إلى الأفراد والضباط الذين يعملون في الشارع، ويتعرفون على طلباتهم، وعندما نشعر بالمواطن ونفصل الداخلية عن السياسة حينها سنقول ان الداخلية تتحاز للمواطن.

■ ■ الدكتور حسن أبو طالب



**** لماذا جاء المؤتمر السنوي لكلية الإعلام واستضافته «الأهرام» تحت عنوان «إعلام الأزمات وأزمة الإعلام»؟**

* المؤتمر هو تعاون علمي مشترك، بين معهد الأهرام الإقليمي للأصحافة وجامعة الأهرام الكندية، حول الأوضاع الإعلامية في مصر والعالم العربي وإلى أي مدى تأثر الإعلام بالثورات الشعبية التي حدثت في محاولات للبحث عن المخرج في أزمة الإعلام في هذه الدول.

**** هل حاول الإعلام البحث عن حلول لهذه الأزمات؟**

* الإعلام في الدول العربية سواء التي قامت بها ثورات شعبية، أو لم يحدث بها هذا الأمر يبحث عن دور جديد ومزید من الحريات، ويدتاج إلى مؤسسات ذات طابع وطني تدير الإعلام بعيداً عن تدخلات الحكومات والنظم السياسية وهذه أهداف نبيلة وجميلة، ولكن لم تسمح ظروف القلاقل والاضطرابات السياسية والاجتماعية بالتفكير في المنظومة الإعلامية بشكل هادئ وعقلاني.

**** لكن هذه الاضطرابات السيلسية أثرت على المنظومة الإعلامية؟**

* بالفعل وهذا ظهر بعد انتخاب الرئيس «مرسى»، حيث تأثر الإعلام بالتدافع بين الإعلام والإعلاميين، وبين النظام السياسي من جهة أخرى، وبدأ الحديث عن أن نعتز أداء الرئيس «مرسى» له سبب خارجي وجزء منه يرتبط بالأداء الإعلامي غير المضبوط من الناحية المهنية والسياسية، ومن ثم ترتب على هذا عدة أزمات واتهم البعض الإعلام بأنه أصبح يصنع الأزمات.

**** هل الإعلام يصنع أزمات أم يواجه الأزمات؟**

* الإعلام يواجه أزمة مهنية تتعلق بزيادة ورفع مهارات العاملين به، وأيضاً يواجه أزمة التنافس مع التقنيات الحديثة، مثل الإنترنت ووسائل الاتصال وصحافة المواقع الإلكترونية والإخبارية التي يمكنها التأثير على الصحافة المكتوبة، بالإضافة إلى مشكلة جذب القراء لهذه الصحف من الأجيال الجديدة التي تلجأ إلى التعامل مع الإنترنت، ولهذا فالإعلام يواجه تحديات مهنية قاسية ومنافسة شرسة، وأيضاً يوجد خلط بين العمل الإعلامي والعمل الدعائي السياسي، وفي الوقت نفسه يوجد تضيق على الإعلام واعتداءات على الإعلاميين والصحفيين، وصلت إلى سقوط شهداء ومصابين من الإعلاميين أثناء تأدية عملهم، حينما يتعرضون للمضايقات والاعتداءات سواء مع مؤسسات أمنية أو مع قوى سياسية معينة.

**** ما تقييمك لوصف الوزير صلاح عبد المقصود للإعلام بأنه إعلام الفتنة والانفلات والهدم؟**

* طبعاً تراجع الوزير عن توجيه هذا الاتهام لكل الإعلام، وقال إنه يستخدم فكرة البعض التي يمكن أن يتهمة بما جاء على لسانه، وهذا يؤكد أهمية بحث هذه العلاقة وفقاً لرؤيتين حادتين بين مؤيد ومعارض للإعلام،

مع أن الرؤيتين كل منهما ليست صحيحة إنما يوجد مزيج بينهما وفي بعض الأحيان نجد إعلاميين مؤدجين يتبعون أيديولوجية معينة، وهذا لا يقتصر فقط على الإسلاميين والمدنيين، بل على الجميع، وفي الوقت نفسه الإعلام الذي يدافع عن الحكومة لا يصل بكفاءة إلى المواطنين، إذن هناك فجوة موجودة لكن من الصعب أن نصفها بالهدم والتخريب، كما وصفها الوزير.

**** لكن الاعتداء على الإعلاميين والصحفيين وصل إلى القتل؟**

* نعم.. ولهذا نحن في حاجة إلى منظومة إعلامية جديدة، فيما يتعلق بالمجتمع خاصة كل الذين لهم صلة بالمنظومتين الإعلامية والسياسية، لأننا رأينا في بعض الأحيان من يصف الإعلاميين بأوصاف في منتهى القسوة مثل سحرة فرعون وما أدراك ما سحرة فرعون، وفقاً لما جاء في القرآن الكريم، وأيضاً اتهمهم بأنهم السبب المباشر لتراجع الأداء الاقتصادي مع أنه مرتبط بمنظومة اقتصادية فاشلة تغيب عنها الحكمة والقرار السليم في اللحظة المناسبة، وعلى الإعلاميين أن يتدارسوا فيما بينهم الوضع الراهن لأن استمراره يكلفهم أعباء عديدة بسقوط مصابين أو شهداء وتعرض بعض المؤسسات الإعلامية للاعتداء، كما حدث لجريديتي «الوفد» و«الوطن» وتعرض الإعلاميين بين الحين والآخر للاستدعاء إلى القضاء والدخول في المتاهات القانونية والقضائية لا شيء إلا لأن لديهم رأياً ربما لا يخالف البعض.

**** إذن على الإعلاميين أن يهادنوا السلطة أو يرضخوا لبطشها؟**

* لم أقصد هذا.. بل أقول إن بعض الممارسات لبعض الإعلاميين تحتاج إلى الضبط وليس الانفلات، وإذا كانوا لابد وأن يستخدموا السخرية فليجعلوها في وضعها الطبيعي دون مبالغة نحو الشخصيات المقصودة بالسخرية، ويكون التعامل مع قراراتها ومواقفها ولا داعي للتعرض للأشخاص.. ولكن أحياناً يوجد خلط بين هذه الأمور بطريقة تفصل بين النقد المسموح به والمتعارف عليه محلياً ودولياً، وما بين السخرية المضرة والتي لا تصيف جديداً للمجتمع، وإذا تمت الاستعانة بالأفكار التي تنطلق من المسؤولية المجتمعية، التي يجب أن يتحلى بها القائمون بالعملية الإعلامية فقد يتم حل جزء كبير من هذه الإشكالية.

**** لكن جماعة الإخوان اتهمت الإعلام بأنه يروج الفتنة.. ألم يكن هذا الإعلام الذي يساندها ويؤيدها خلال عهد النظام السابق؟**

* كل من يصل إلى السلطة يريد من الإعلام أن يكون إيجابياً تجاهه، فإذا كان ناقداً بدأت المشكلات معه وهذا أمر طبيعي، فعندما كانت جماعة الإخوان في المعارضة وتعرض للضغط كانت تلجأ إلى الإعلام ليدافع عنها، والإعلام لعب دوراً كبيراً جداً في إبقاء جماعة الإخوان على قيد الحياة، ومن يقول غير ذلك ينكر دور الإعلام والإعلاميين وكثير من الإعلاميين والصحفيين دافعوا عن ضرورة إدماج الجماعة في الحياة السياسية، نكايه في النظام السابق، وإدراكاً بأن جماعة الإخوان جزء من النسيج الوطني، وكذا وجدنا جماعة الإخوان منذ حصولها على أغلبية

برلمانية وفي البرلمان المنحل وفي ظل رئاسة الدكتور مرسى تنتهج السياسات نفسها، التي كنا ندينها وننتقدها من الحزب الوطني ونظام مبارك بمحاولة التضييق على الإعلام، وعدم الاستجابة لتقبل النقد وبعض أنصار الإخوان يتعاملون مع الإعلام بطريقة فجأة ويتصورون أنهم لا يخطئون، وإنما الآخرون هم المخطئون!! لأنهم يتصورون ما ليس موجوداً في الحكم وهذه آفة السلطة، وسيعاني منها المجتمع المصري لفترة، لأننا لم نصل بعد إلى مرحلة ما نسميه الإيمان بقواعد اللعبة الديمقراطية، وهذه طبيعة المراحل الانتقالية.

** وكيف يتم تقليص الفترة الانتقالية؟

* نحن الآن نعيش صراعاً بين قوتي جذب متناقضتين إحداهما تتمسك بالقديم، وتشدنا إلى الخلف، والأخرى تتوافق مع تطلعاتنا نحو الديمقراطية وتجذبنا إلى المستقبل والأمام.. والعلاء هنا من يدرسون تجارب الدول التي مرت بمثل هذه الفترات الصعبة والدقيقة والحساسة، ليعرفوا جيداً أن هناك آليات نجحت فيها هذه الدول لكي تخفف من النتائج السلبية على الجميع، وهذا من خلال فكرة الحوار السياسي، والبحث عن التوافق الوطني، وتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية، دون انتقام، وضرورة محاسبة المخطئ على قدر خطئه ودون مبالغة، فهذه الآليات قد أفادت المجتمعات في تقصير الفترة الزمنية والانتقالية وخففت من المعاناة، وبالتالي أسرعوا في عملية التحول الديمقراطي ونحن في حاجة إلى هذه الآليات، ولكن حتى هذه اللحظةؤكد أن المجتمع بأسره سواء من يعمل في الإعلام أو السياسة بوجه عام، لم يجرب فكرة التوافق الوطني التي ستقلل الفترة الانتقالية.

** وما القضايا التي يمكن أن نبني عليها فكرة التوافق الوطني؟

* القضايا المهمة التي يمكن أن نبني عليها التوافق الوطني كثيرة ومتعددة، وعلى سبيل المثال قضية التعليم الذي يفرز لنا أجيالاً تلو أجيال، لا تتوافق تماماً مع متطلبات أي تطور اقتصادي أو صناعي أو تقني في المجتمع، أو قضايا الصحة العامة والبيئة، ولكن الأهم وما يجب أن يشغلنا هو الحالة الاقتصادية التي لا يختلف عليها أحد لأدنا في أزمة اقتصادية كبيرة جداً، ويوجد تراجع اقتصادي في كل لحظة تمر، وهذا يؤثر على جميع طبقات المجتمع، فالجميع يشكو.. إذن هناك مصلحة عامة لكي نوقف التدهور الاقتصادي، وهذا لا يتعلق بالرئيس مرسى وجماعة الإخوان أو الحكومة ولا المعارضة أو رجال الأعمال، فهذه قضية عامة، فلماذا لا نبحث فيها عن توافق وطني ونبدأ بحوار حقيقي حول مخرج معينة لهذه الأزمة، ويسعى الجميع إلى تطبيقها؟!.

** هل ترى أن هناك صراعاً على هوية مصر؟

* طبعاً وبلا جدال يوجد صراع حقيقي حول هوية الدولة الوطنية المصرية، التي اعتدنا عليها منذ عصر محمد علي والتي تقوم على فكرة الجيش لكل أبنائه والسلطة لكل أبناء مصر، ونظام قانوني ومالي يطبق على الجميع دون تفرقة، ودون أي تدخل في مؤسسات بعينها باعتبار أن لها

الهيمنة والسيطرة على توجيه حركة الأحداث، إنما تترك الأمور للمؤسسات ذات الطابع الوطني، ولكن مصر الآن يتنازع عليها تياران أحدهما يتمسك بمدينة الدولة بحيث تتمتع بديمقراطية حقيقية، والتيار الآخر يرى أن الديمقراطية والمذنية والليبرالية هي الكفر بعينه، وأن مصر بلد المسلمين ولا بد أن يوجد بها نظام له مرجعية إسلامية يؤثر فيه رجال الدين، وأن يكون جزءاً من مشروع الخلافة وهذا موجود في أدبيات الإخوان المسلمين، والسلفيين ومعظم القوى السياسية ذات التوجه الديني.

**** من هذا المنطلق هل الصراع حول هوية مصر سيئ أم ديني؟**

* بهذا المعنى أصبحت هوية مصر قضية سياسية وليست دينية، لأن المصريين بطبيعتهم متدينين، ولكننا أمام أفكار ذات طابع سياسي تستخدم الأبعاد والشعارات والمنظورات الدينية وهنا الخطورة الشديدة من هذا الصراع السياسي المغلف بالأفكار الدينية.

**** تقصد خطورة خاط الدين بالسياسة؟**

* نعم.. وبعض الدعاة الذين انخرطوا في العملية السياسية من السلفيين بعد الثورة، اكتشفوا أنها تتناقض مع فكرة الدعوة، لأن الداعي يدعو إلى الله وإلى الحكمة والصدق واليقين، ولكن السياسة تتطلب الكثير من المناورات والتحالفات والتراجعات، وهذه قضايا لا علاقة لها بالدعوة، لأن السياسة صراع على الموارد والسلطة، وبالتالي فالسياسي الذي يصارع على السلطة ويمزج بها الدين، تعود الكارثة على الدين والمجتمع والحياة السياسية ككل، وهذا ما نراه الآن، حينما تخرج علينا التيارات الإسلامية ويريدون أن يشكلوا ميليشيات أو تجمعات شعبية لحفظ الأمن، ولا يستدعون لها إلا أنصارهم فهذه قضية تمس تماسك المجتمع وتؤثر على فاعلية المؤسسات الموجودة فيه.

**** وما أهم المؤسسات التي تمثل خطورة حقيقية على مدينة الدولة إذا تمت أخونتها أو تخريبها سياسياً؟**

* فعلاً توجد مؤسسات يجب أن تبتعد تماماً عن أي تأثير سياسي أو حزبي، وفي مقدمتها القوات المسلحة والقضاء والشرطة والخارجية والمخابرات العامة، التي تدافع عن المصلحة العليا للدولة وهذه المؤسسات تمثل أعمدة الدولة الحديثة، وإذا تم تسييسها أو تخربت لم تعد مؤسسات للدولة، وإذا أصبحت مؤسسات للحزب أو للتيار، وفي هذه الحالة تفقد مصداقيتها ويحدث الانفصال بينها وبين الشعب وبالتالي تضعف الدولة وهذا ما نحذر منه الآن.

**** هل توجد بالفعل أخونة للدولة من خلال السيطرة على هذه المؤسسات؟**

* نحن نرى الإخوان المسلمين يستخدمون تعبير التمكين بمعنى التغلغل في مؤسسات الدولة بمستوياتها القيادية المختلفة ونرى تعيينات كثيرة في

مواقع مختلفة من الوزارات والمحافظات، بوضع شخصيات بعينهم ينتمون إلى جماعة الإخوان، بغض النظر عن كفاءتهم لدرجة أننا نرى تعيين طبيب في مجال هندسي!! إذن المسألة بالنسبة لهم لا تتعلق بالكفاءة بل بالثقة والانتماء والبعد السياسي وهذه صفة لتخريب المجتمع.

**** إلي أي مدى نجحت جماعة الإخوان في التغلغل داخل المجتمع المصري؟**

* هناك محاولات لهذا التغلغل ويوجد بعض العناصر الإخوانية حصلت على مناصب إدارية أو تنفيذية، والأمر إلى هذه اللحظة يدل على توجه في إطار التمكين والانتشار الأفقي والرأسي، ولكن هناك عمليات فضح تحدث لهم أولاً بأول مما يساعد على تخفيف هذه العملية، لكن ما نراه أن البعض كان يتصور أن جماعة الإخوان لديها خبرات وكوادر ميدانية وإدارية، ولكن أداء قيادات الإخوان ليس جيداً وثبت أنه أداء متواضع، ولهذا ننصح الإخوان بالنظر إلى المصلحة الوطنية بمنظور عام، أي أن المذهب يكون لمن تتوافر لديه الكفاءة الحقيقية وليس بمنظور الانتماء الديني أو الأيديولوجي للجماعة والعشيرة، حتى يستطيعوا النجاح في أي مجال، لأن عملية الأخونة تشعر بها من خلال التراجع الذي يهز تماسك المجتمع ويهز المؤسسات وتجعلها واقعة تحت ضغوط شديدة، وهذا له نتائج عكسية على الجميع.

**** هناك مخاوف من التأثير بالتجربة الإيرانية خاصة بعد طرح فكرة اللجان الشعبية التي يمكن أن تتحول إلى حرس ثوري؟**

* التجربة الإيرانية نأمل ألا تحدث في مصر وسنقف ضدها جميعاً، لأننا نرفض البعد العقائدي في المجال الشيعي، أي أن إيران لديها الحق في أن تدافع عن كل شيعي مهما كانت جنسيته، وبالتالي هذا له بعد هجومي يجعل الدولة الإيرانية دائماً في محل شك من جيرانها ومن المجتمع الدولي، وأيضاً قامت إيران ببناء مؤسسات بديلة وموازية للمؤسسات الوطنية، مثلاً إلى جانب الجيش هناك حرس ثوري يخضع مباشرة إلى سلطة الفقيه، وأيضاً المتطوعون «الباسيج» الذين يماثلون الشرطة ويقومون بأعمال تتنافى مع الأداء الشرطي بمعناه القانوني والحقوق، وهذا أدى إلى أن المجتمع دائماً عليه ضغوط وفي حالة من حالات عدم التوازن الداخلي، ولهذا نحن سنقف ضد تطبيق التجربة الإيرانية في مصر لو حاولوا تطبيقها، ومحاولة البعض تشكيل لجان شعبية تذكرنا بالتجربة الإيرانية التي يوجد بها مؤسسات بديلة لا نعلم عنها شيئاً، وهذه المؤسسات تكون تحت سلطة أصحابها وبالتالي البعد الوطني لن يتوفر في هذه المؤسسات ومنها تبدأ مرحلة انتهاء الدولة.

**** كيف ترى أداء الرئيس «مرسى»؟**

* الرئيس حتى هذه اللحظة نجح في أن يفقد كل من ساندوه حتى يصل إلى منصبه، سواء كانوا قوى مدنية أو سلفية، والجميع كانت تحفظاتهم شبه مشتركة وتقوم على فكرتين أن الرئيس ليس رئيساً لكل المصريين، وإنما رئيس لجماعة الإخوان، وأنه لم ينجح في هذا التحدي بأن يعمل لمصر كلها، ثانياً أن الرئيس حركته مترددة وفيها شيء من عدم الوضوح وبالتالي هذان

الأمران بالتأكيد أفقده الرصيد الشعبي شيئاً فشيئاً، وكلنا نرى زيادة حجم الغضب والرفض الشعبي، إضافة إلى عدم الثقة في أداء جماعة الإخوان، ومن هنا أصبح الرئيس في محنة.

**** ما هذه المحنة التي أصبح الرئيس فيها؟**

* هو رئيس منتخب نعم، ومن حقه أن يستمر ولكن نحن أيضاً من حقنا كمصريين أن يحقق برنامجاً على الأقل، وأن يحقق دوره كرئيس لنا وأن نشعر بأنه يدافع عن مصالحنا، وأنه يعمل لمصلحة الوطن ككل، وأن نرى في أدائه ما يدفع البلاد خطوة إلى الأمام.. ولكن للأسف لا نرى ذلك.

**** الذين يدافعون عن الرئيس يرجعون هذا التردد إلى مستشاري الرئيس الذين يوجهون له معلومات خاطئة؟**

* هذه تفسيرات تدخل فيما يسمى بالتفسيرات التكتيكية محاولين إظهار أن هناك أسباباً خارجة عن الإرادة، ونرد عليهم بقولنا: من الذي أختار هؤلاء المستشارين أليس الرئيس نفسه؟ يجب على الأقل أن يحقق الرئيس ما وعدنا به وأن يفي بوعوده فقط لأنه وعدنا بمشروع النهضة وتم التراجع عنه فوراً، وقالوا إنه لم يكن هناك مشروع للنهضة وإنما كانت مجرد أفكار.. ولا أعرف طالما لم يكن لديهم مشروع فلماذا خدعوا الشعب؟.. وإذا لم تكن لديهم رؤية مستقبلية للوطن فلماذا وضعوا أنفسهم في هذا الابتلاء الكبير الذي سيحاسبون عليه أمام الناس وأمام الله سبحانه وتعالى.

**** هل ترى أن جماعة الإخوان عبء على الرئيس؟**

* نحن نشعر دائماً بأن جماعة الإخوان تفكر بطريقة، والرئيس يفكر بطريقة أخرى، ونظراً لتكوين الرئيس وعلاقته بالجماعة فهي دائماً تحاصره بالمستشارين غير الأكفاء وقصيري النظر، أو تنصحه ببعض التحركات القانونية والدستورية التي جلبت الوبال عليه وعلى المجتمع، وزادت الانقسام والاستقطاب وأدت بالوضع الاقتصادي إلى الانهيار، ولكن المسؤولية الأولى والأخيرة على الرئيس.

**** هل من الممكن أن تضحي الجماعة بالرئيس «مرسى»؟**

* وفقاً لتقديرات الجماعة فكل شيء وارد للإبقاء على جماعة الإخوان، ولكن هل إذا تمت التضحية بقيادة ما أو شخص ما سيؤدي هذا إلى إنجاز ما للجماعة؟ ولا أعتقد هذا والمشكلة أن الإخوان ليس لديهم إبداع أو انتقاء سياسي أو حسن التعرف على طبيعة الأزمة الموجودة لأنهم خلال ٨ أشهر دفعوا المجتمع للاستقطاب السياسي، ولا مخرج من هذا الاستقطاب إلا بقبول فكرة الحوار التي تقوم على المشاركة وليس المغالبة، وحتى هذه اللحظة هم يسعون إلى المغالبة والسيطرة الهيمنة، وكل المؤشرات تقول إنها سكة الندامة والرئيس الآن في تحد أمام نفسه، إما أن يكون رئيساً لكل المصريين أو يظل ينتظر التعليمات والقرارات في الأفكار من جهة أخرى.

**** هل هذا هو ما أوصل البعض إلى تقديم توكيلات إلى المجلس**

العسكري لقيادة البلاد مرة أخرى؟

* إدخال الجيش مرة أخرى في العملية السياسية فيه ضرر على المجتمع وعلى العملية الديمقراطية، وقيادات القوات المسلحة الآن تدرك هذا الأمر، وتعرف أن مستتبع الأحداث الحالية ليس له آخر، وهذا يضر بمسئولية القوات المسلحة ودورها في حماية البلد، فلنترك القوات المسلحة تقوم بدورها الدستوري والوطني ولنساعدها على هذا، ويجب ألا ننسى أن القوات المسلحة كانت تحكم في الفترة الانتقالية والذين يطالبون بنزولها الآن كانوا أكثر الناس في مهاجمتها.

** ما الدور الأمريكي في مصر بعد وصول الإخوان إلى السلطة؟

* أمريكا ستتعامل مع أي فصيل يأتي إلى الحكم فهي تتعامل مع الحكومات الموجودة، إذن فاللوم على أمريكا، فاللوم علينا نحن في تنفيذ ما تطلبه أمريكا هل هذا في صالحنا أم لا.

** هل تراهن الجماعة على أمريكا في استمرارها في الحكم؟

* ولم لا..؟ من حقهم أن يراهنوا على ذلك طالما هي في السلطة، ويراهنوا على أن أكبر قوة في العالم تقوم بدعمهم وترضى عنهم وتساعدهم في حل بعض المشكلات الاقتصادية، وفي علاقاتهم الخارجية مع بعض الدول أو في الاتفاقيات والمعاهدات، وأي فصيل يصل إلى السلطة عليه أن يتعامل مع أمريكا، وأمريكا أيضاً تفعل هذا، مع أن المساعدات معروف عندها أنها آلية ضغط سواء في الظاهر أو في الباطن، وأمريكا تريد من مصر أن تكون نموذجاً للتحرر الديمقراطي لأن هذا يدعم مصالحها في العالم العربي، ويدعم صورتها في العالم أنها تساعد الدول في التحول الديمقراطي.

** هل لها مشروع خاص في مصر بعيداً عن الشرق الأوسط الجديد؟

* الشرق الأوسط الجديد انتهى لأنه كان يتبع الجمهوريين الجدد في وقته، وكان هدفه تقديت المنطقة وإدخالها في بؤرة ما يسمى بالقرن الأمريكي الجديد أو بؤرة الهيمنة الأمريكية، ولكن الثورات العربية خلقت متغيرات جديدة وقوى سياسية لم تكن موجودة ولكنها خرجت إلى الأسطح، في مصر وتونس واليمن وسوريا، إذن المجتمعات العربية فرضت حقائق وتفاعلات جديدة بينها وبين نفسها وبين المجتمعات الأخرى، والمهم أن نعي أن المنظومة التي نبنيها يجب أن تتجح في بناء ديمقراطية حقيقية، وفي إيجاد اقتصاد قوي، وأن يظل جيشنا قادراً على ردع التحديات التي تواجه الوطن، وللأسف الشديد نحن متعثرون في الاقتصاد والسياسة، يستكثر البعض أن يكون جيشنا قوياً ويؤثر عليه معنوياً إذن فاللوم علينا نحن وإن لم نكن واعين لذلك سندفع الثمن غالياً.

■ ■ الدكتور علي السمان
المتحدث الأسبق لرئاسة الجمهورية



**** ما هي نتائج المظاهرات التي تضرب مصر طويلاً وعرضاً في كل الأوقات وأمام كل المؤسسات؟**

* هذه المظاهرات مستمرة مع تطور حالات الاحتقان السياسي وأصبح الصدام ينتقل من مؤسسة الرئاسة إلى من يعتبرهم المسؤولين عن الموقف الحالي، حيث تجمهر المتظاهرون أمام مكتب الإرشاد لأنهم يرون أن بيت القصيد هو جماعة الإخوان المسلمين وليس مؤسسة الرئاسة.

**** الرئيس قادم من جماعة الإخوان المسلمين وهم الذين دفعوا به مرشحاً للمنصب.. إذن فالمسئولية مشتركة؟**

* القاعدة واحدة بالنسبة لوعود الرؤساء، ولكن المعيار هو ما يتحقق على أرض الواقع وحين لا تتحقق الوعود فالاستعداد للتبرير موجود والناس ستعارض طالما لم يتحقق شيء. ولهذا لا بد من وقفة لتقييم موضوعي، مع التأكيد أن من بيدهم المسئولية بدون تجربة في إدارة الدولة ومن باب أولى إدارة اقتصادها بسبب اعتقالاتهم وحبسهم في الزمن الماضي، ولكن الشعب المصري يعتبر أن هذه ليست مشكلته لأن قضيته الأولى هي لقمة العيش ودوران عجلة الإنتاج وتنشيط السياحة.

**** هل يمكن أن نعتبر الشعب المصري ضحية انتقام وتصفية حسابات يمارسها الإخوان المسلمون؟**

* ليس انتقاماً من الشعب المصري، أما الانتقام فهو من شخصيات سياسية معينة كان لها موقعها ومكانها، وأيضاً قوى منافسة اليوم تحت مسمى المعارضة، نعم يحدث الانتقام بقاعدة لا أرتاح لها سياسياً وهي الإقصاء، وكل هذا يحدث في مرحلة نحن في أمس الحاجة فيها إلى وفاق وطني بكل معناه، ولغة العقل تقول إن من بيده مسئولية الحكم عليه أن يضع يده في يد الآخرين، وهذا من موقف قوة وليس موقف ضعف.

**** تقصد محاكمات رموز النظام السابق والمعارضين الحاليين؟**

* ما أقصده أنه توجد شخصيات من العهد السابق ليس عليهم مأخذ قانونية ومحقة أي بمحاكمة فعلية وعادلة، وليست صادرة مما يسمى بجهاز الكسب غير المشروع، لأنه جاء الوقت لكي يفهم الناس أن هذا الجهاز هو جزء من وزارة العدل أي من السلطة التنفيذية وليس جزءاً من السلطة القضائية، إذا من يثبت فساده فليحول إلى القضاء والباقي شخصيات نافذة كخبراء في المنظمات والمؤسسات العالمية، ولماذا لا تستفيد من هؤلاء طالما أنه لم يثبت فسادهم، حتى نسرع في إصلاح الاقتصاد الذي وصل لدرجة من الخطورة وأصبحنا لا نملك معها أن نتنظر أكثر من الوقت الحالي حتى نبدأ في الإصلاح.

**** كيف يبدأ الإصلاح الاقتصادي؟**

* بأن يتعامل المسؤولون في المؤسسة الرئاسية والحكومية بكثير من الذكاء والوعي والحرفية، مع رجال الأعمال لأنه حينما يضربون بيد من حديد رجال الأعمال سيكون رد الفعل هو الخوف، فإن هذا الخوف لن

ينطبق علي رجل الأعمال المصري بل علي المستثمر العربي والأجنبي، وأذكر كلمة قالها لي أحد أهم رجال البنوك في أوروبا البارون «روتشي»: «حينما يقلق رجل الأعمال المصري فمن حق رجل الأعمال الأجنبي أن يقلق أيضاً».

**** هل يوجد قلق من نقد أداء الرئيس؟**

* هناك شرعية الانتخاب التي جاءت بالإخوان المسلمين ولكن هذا لا يمنع إطلاقاً من النقد بل النقد اللاذع الذي يتساوى مع درجة خطورة الأحداث التي تحيط بنا، ولكن لست من أنصار أن نرفض شرعية الحكم حتى بحجة أن ليس لهم تجربة ولكن النقد تعبير عن رأي الشعب وتقييمه في أداء من يحكم.

**** ولكنهم يرفضون النقد ويهاجمون الإعلام؟**

* عند تعامل من يحكموننا مع الإعلام نرى أن لديهم خطأ في التقييم، لأن الإعلام يرد عليه بالإعلام المقابل والرأي برأي مخالف له، أما أن يتركوا جماعة بعينها تذهب إلى مدينة الإنتاج الإعلامي لمحاصرتها أو تعتدي على جريدة «الوفد» بتاريخها الأشمخ فهذه لغة الخاسر الأكبر فيها هي مؤسسة الحكم، لأن التفسير الوحيد لها هو الرغبة في تكميم الأفواه، وتحجيم حرية الرأي والرأي الآخر، والمفترض أن لمؤسسة الحكم مؤسسة إعلامية وتعبيراً إعلامياً وقنوات تليفزيونية، تقوم بالرد لأن هذا هو التناقض الشريف بين أجهزة الإعلام وبعضها وبعض.

**** كيف تستقيم الأمور لمؤسسة الرئاسة ومن خلفها جماعة الإخوان وهي تصطدم بالقضاء والشرطة؟**

* الصدام مع الشرطة هو الأكثر تعقيداً لأن ما يحدث على أرض الواقع، يتطلب من الشرطة أن تقوم بدورها في التصدي للمتظاهرين والمعتصمين، والشوارع والمعارضين.. وأنشاء قيامها بدورها فمن المحتمل أن تحدث احتكاكات ويقع جرح في صفوف المتظاهرين.. وعليه فقد يقدم أفراد الشرطة إلى المحاكمات ارضاء للرأي العام أو خوفاً من أن يحدث تفسير لما تم في هذا التصدي بأن الدولة تساند عنف الشرطة ضد المتظاهرين.

ولهذا رأينا ولأول مرة رجال من الشرطة خاصة جيل الشباب يقومون بغلق الأقسام بالسلاسل مؤكداً أنه يرفض أن يتم استخدامه سياسياً ثم يتحمل المسؤولية. أما الصدام مع القضاء فهو دون شك كان غير موفق أو مقبول في أوساط الرأي العام لأن القضاء يحترم في مصر تاريخياً بل هو جزء من النسيج والعقل المصري، ولكن اليوم نرى محاصرة للمحكمة الدستورية العليا، ودار القضاء العالي ومكتب النائب العام فهذه أفعال أعطت ردود فعل سيئة وسلبية جداً، لعدم احترام القضاء.

**** وماذا عن التعامل مع مؤسسة القوات المسلحة؟**

* الحقيقة وحتى لا يتم خلط الأوراق حتى الآن لم يحدث صدام مع القوات المسلحة، لأنها لها وضعاً مختلفاً في الدولة، بسبب طبيعة المهام التي تقوم

بها، وفي مواقف معينة نجد القوات المسلحة تتصرف بحكم الدستور والقانون اللذين منحها مسئولية حماية حدودنا الخارجية، وهي تعمل على هذا بتفجير الأنفاق التي تهدد الأمن القومي المصري بتهرب الأسلحة وما هو أخطر، بل أزننا جميعاً أن يهرب من الأنفاق من قتلوا أبناءنا في رفح.. وأيضاً القوات المسلحة تقوم بدور هائل في محاولتها وبأقصى جهد في مواجهة ما يطلق عليهم بالجهاديين أو غيرهم في وسط سيناء.

**** هذا الصدام مع مؤسسات الدولة سببه سياسة التمكين أو الأخونة للدولة؟**

* أنا دائماً أتعامل بحذر مع أي شعار وأخونة الدولة شعار، وتعودت في أوروبا لو نجح حزب ديجول فإن رجاله يحكمون وإذا جاء بعده حزب اشتراكي سيحكم رجاله وهكذا، لكن تطور المجتمع الغربي بين المجتمع والفرد ليس كبيراً وتظل طبقة من الذين تولوا أمور البلاد مستمرة ولها مستوى معين لا يتغير، ولا يقلقني أن يضع الإخوان المسلمون رجالهم في المواقع ولكن ما يقلقني هو اختيار الأكفأ ومن لديه القدرة والحرفية، ولا يكون الاختيار بعين الثقة فقط.

**** لكن الرئيس لم يأت بأصوات الإخوان ولم يكونوا هم أصحاب الثورة بمفردهم وتم نجاحه بعد تأكيده على المشاركة وليس المغالبة؟**

* حينما أقول لا يقلقني من أن يعين أنصاره لا أقصد انتماء الجميع إلى فصيل واحد، بدليل عدم ارتياح الناس، وعدم ارتياح شخصياً لتشكيل اللجنة التأسيسية للدستور من فصيل واحد لأن الدستور يهتم المصريين، إذن لا خلاف على أن من صوتوا للرئيس كانوا ينتمون إلى فصائل أكثر من الإخوان وكانت القاعدة هي الخوف من الفريق أحمد شفيق، وبالتالي من حق الناس أن يكون القيادات جميعها من الإخوان المسلمين ولا مانع من أن يكونوا من أنصاره الآخرين الذين انتخبوه وأيدوه المهم أن تكون لهم القدرة والحرفية.

**** كيف يتعامل الشعب مع إحباطاته بعد أن خرج في ثورة يناير مطالباً بالعيش والحرية والديمقراطية؟**

* المظاهرات السلمية لها حدود فقد تبدأ سلمية وتتحول نتيجة صدام أو درجة سخونة الموقف إلى عكس ذلك، لأن الخارجين في مظاهرات ليسوا جميعهم عقلاء الأمة، ونرى نسبة صغار السن في المظاهرات عالية جداً من ١٤ إلى ١٦ سنة، وإذا خرجت المظاهرات عن سلميتها فهؤلاء يتحولون إلى خارجين على القانون، بعدما يلقي أحدهم بالحجارة على المؤسسات والمنشآت ويجب على الرئاسة والمعارضة والإعلام ومن يقودون المظاهرات الذين يرون هذا الكم من الدماء المصرية تسيل في الشوارع، أن يبادروا إلى لغة الحوار حتى ينتهي سفك الدماء بين المصريين.

**** إذن لا بديل عن الحوار؟**

* بالطبع لابد من حوار لكن نجد طرفاً في المعارضة يقول: إن أسلوب

الدعوة إلى الحوار لن يؤدي إلى نتيجة، ثم مؤسسة الرئاسة تقول: ردوا على الدعوة بالقبول ثم قولوا ما تشاءون، وهذا تكتيك سياسي وتقييم موضوعي من الطرفين، ولكن لا بد من الذهاب إلى الحوار لأن رفض الحوار صعب شعبياً ثم لا بد من التعبير عن الآراء داخل لجنة الحوار ويخرج المعارضون ويعلنون الاختلافات للرأي العام حتي يعرف ما يدور ومن المخطئ.. وأنا احترم وقدرت جزءاً من جبهة الإنقاذ عندما أعلن أنها من الممكن أن تشارك في الانتخابات لأن المواقف تتعدد وتتغير حسب خطورة الموقف وتقديره.

**** ولماذا تتساءل عن عقلاء الأمة وما هو المطلوب منهم؟**

* لدينا عشرون من هؤلاء العقلاء وحتى لا يبحث الناس عن هذا العدد ولا يجدونه ساكتي بخمسة عشر منهم والأسماء عديدة ولكن سأذكر اسماً مثل الدكتور عبد العزيز حجازي والمطلوب منهم قبل بداية الحوار أن يلتقوا مع مؤسسة الرئاسة وعلى الجانب الآخر المعارضة ليستمعوا ويناقشوا ويعطوا الرأي والمشورة للطرفين ثم يحدث اللقاء للحوار، وأري أن لغة العقل ستؤدي إلى تهدئة الأجواء إلا إذا كان القصد والنية عدم نجاح الحوار.

**** لكن المعارضة تطالب بضمانات تنفيذ الالتزامات التي يتم الاتفاق عليها حتى لا يتكرر عدم التزام مؤسسة الرئاسة كما حدث في السابق؟**

* لن يضير أحداً أن توجد تجربة ثالثة لأن مصر تستحق هذه المحاولة، وخطورة الموقف يستحق هذا والدم الذي سال ينادي الجميع بالتعجل إلى محاولات جديدة ثم يتحمل الطرف الآخر مسئوليته أمام التاريخ بأنه رفض التنفيذ بالاتفاق للمرة الثالثة.. ولنتق أن شعب مصر لديه ذاكرة وذكاء على عكس ما يعتقد البعض، حيث يستطيع بهما أن يفرق بين الملتزم وغير الملتزم.

**** لماذا لا تتنازل جماعة الإخوان ومؤسسة الرئاسة بعض الشيء لنجاح الحوار؟**

* بالفعل.. فمن بيده مسئولية وشرعية الحكم هو الذي بيده أن يقترح، وأن يلتقي ولن يضير أن يتنازل لأنه في موقع القوة، ولنفترض أن المعارضة ليست في موقف القوة، وأعيدهم جميعاً لكلام «ديجول» حيث قال وهو رئيس للمقاومة «إن موقفنا أضعف من أن نقبل التنازل»، فمن يملك سلطة الحكم والشرعية هو الذي يملك أن يمد يده للطرف الآخر للحوار والمفترض عدم الخوف من الخطأ لأن الأكثر خطورة هو كتمان الكلمة والرأي لأن لا أحد يملك الحقيقة المطلقة وأعتقد أن الرئيس مرسي لا يريد هذه الاختيارات لكن الحكم وحلفاءه وشركاءه سبب في هذا وأدعى مع أدنى لست عالماً ببواطن الأمور أن الضغوط على الرئيس كثيرة من جماعته ومن الاتجاهات الإسلامية الأخرى وهكذا.

**** هذه مأخذ على مؤسسة الرئاسة تؤكدها المعارضة وتنفيذها التيارات الإسلامية؟**

* عندما نحسبها بلغة العقل والمنطق نجد أن الرئيس منتخب واستمعنا إلى الكلمة التي كانت رمزاً للغة العقل وقالها في خطابه «أنه سيكون مع من صوتوا معه أو ضده» والرأي العام بكامله كان سعيداً بما قاله الرئيس، ولكن حدث في التنفيذ خلاف لأنه ليس وحده.

**** في ظل هذا الانقسام والاستقطاب.. إلى أين تتجه مصر؟**

* أدعو الله ألا تذهب مصر إلى حدود ثورة الجياع لأنها ستكون ثورة بطبيعتها من يقومون بها لا يحملون العقول، ولا عقل للجائع لأن صوت الجوع الذي يناديه، وإذا نزل الجياع إلى الشارع سيكون حجم نزولهم وخطورتهم أكثر من أي مظاهرة خرجت إلى الشارع منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن، وبالتالي توقعات الضحايا ستكون كبيرة جداً وستكون النتائج ضاغطة على الجميع سواء من في الحكم أو من يعارض، وندعو الله ألا نذهب إلى ثورة الجياع التي لا حاكم لها.

**** لكن النخبة حذرت من ثورة جياع خلال عهد مبارك وجاءت ثورة أبهرت العالم فلماذا التخوف من ثورة جياع مرة أخرى؟**

* لأن ثورة الجياع أي إنسان لديه القدرة على الرؤية يتوقعها، لأن حالة الإنسان المصري أمام الحرمان وارتفاع الأسعار والتضخم، وارتفاع أسعار الدولار الذي نشترى به كل المواد الأولية لمصر، كل هذا يعطي إنذاراً حاداً وخطيراً.

**** بعض النخب حذرت من وصول التيار الإسلامي للحكم ولم يستمع إليها أحد.. معنى هذا أنه يوجد انفصال بين النخبة والشارع المصري؟**

* في الواقع ليست النخبة التي حذرت من وصول تيار الإسلام السياسي للحكم، بل مؤسسة الحكم حينها، الرئيس والوزراء والمسؤولون ووزير الداخلية كانوا يحذرون من التيار الإسلامي، ولكنه كان يفسر على أنه رغبة في الاستئثار بالحكم.

**** كيف ترى الانتخابات القادمة في ظل الأوضاع الحالية؟**

* هذه الانتخابات بها نوع من الرهان، لأن البعض أصبح يتوقع بعد أن كان متأكداً أن الأغلبية ستكون لصالح حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين، أو على الأقل أغلبية معقولة، الجزء الآخر يرى أن تجربة الإخوان في الحكم الآن قد تقلل من حماس من سيصوتون للإخوان المسلمين، إنما على كل الأحوال من يعطي صوته للإخوان سيكون إخوانياً وهنا نتساءل هل سيحصلون على ٣٥٪ من مقاعد البرلمان.

**** هل من الممكن أن تأخذ في الاعتبار نتيجة انتخابات اتحاد الطلبة ونقابات الصحفيين والصيدالة؟**

* قد يحدد هذا فرص النجاح، ولكن هذا مجتمع آخر متطور ولا ننسى أن الانتخابات مصنع كبير يؤثر فيه من لم يسعدهم الحظ بالتعليم، فالامية والجهل يعطي اتجاهاً معيناً من غير حتى تزوير، وهذا قد يلعب لصالح الإخوان المسلمين.

** كيف ترى أزمة النائب العام وأنت رجل قانون؟

* كل إنسان له تقييم مختلف إذا وضع مكان النائب العام الحالي، فقد يكون هناك طموح للنائب الحالي ولكن هذا الطموح إلى متى يستمر؟ سنة أو سنتين؟ والكثيرون لديهم طموح بأن يكون الرجل الذي يبادر بالاستقالة ويقول: إنه غير سعيد وهو يرى الأجواء التي تحيط بهذا الموضوع حالياً ولا يقبل أن يكون هو نفسه في معركة وعليه سوف يتخلى عن المنصب، وأقسم إنه لو فعل سيدخل التاريخ من أكبر أبوابه، بدلاً من أن يكون عنصراً مرفوضاً أو إلى حد ما مكروهاً.. وفي المقابل في تصوري الشخصي أنه لن يقبل المستشار عبد المجيد محمود أن يعود إلى المنصب لأن ما يريد هو رد الاعتبار له بحكم محكمة الاستئناف وقد تم، وأنا أعرف عبد المجيد محمود، جيداً فهو أعقل من أن تكون العودة هي اختياره، وأيضاً لو عاد سيكون في ظل معارك مستمرة مع السلطة التنفيذية، وهذا لا يستقيم في منصب النائب العام مع أنه ليس المطلوب من النائب العام أن يكون رجل السلطة التنفيذية ولا أن يعيش في حالة عدااء مستمر معها.

** ماذا عن أسفار الرئيس المتعددة دون الالتفات إلى الداخل المنقسم؟

* السفريات واللقاءات مع المجتمع الدولي والرئيس قادم جديد على السلطة والحكم قد يفيد بأن يتعرف عليه العالم ويعرض وجهة نظر مصر.. ولكن الضرر في الخطابات التي يختلف عليها التقييم، مثل ما حدث في خطابه في «قطر» فكان تقييم الخطاب غير جيد، وهذا يعطي أثراً سلبياً.. ولكن أختلف مع سفريات رئيس وزراء مصر لأنه الرجل الذي في يده الحكم اليومي لمصر، فالمشاكل تتفاقم والدنيا والعة وهو يسافر لمهام قد تعتبر غير مهمة.

** لماذا يوجد خلافات حول السيلسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بدولة قطر؟

* العلاقات المصرية القطرية اتخذت رد فعل قوياً لدى الرأي العام، وقطر بكل أمانة هي دولة صغيرة ذات طموح إقليمي عال وبإمكانيات مادية كبيرة جداً، إذن هذا الطموح عليه بعض الخلافات، لا سيما عندما يكون لها دور بموضوع أكثر حساسية مثل «غزة» لأن أمير قطر هو أول حاكم عربي يزور «غزة».. ونحن كمصريين قضينا عمراً في حماية الشعب الفلسطيني بين غزة والضفة إنما دخول حماس في اللعبة موضوع آخر.. إذن موضوع العلاقة مع قطر خلافي.

** وماذا عن العلاقات المصرية التركية والإيرانية؟

* العلاقة مع تركيا شيء هام لأن تركيا لها طموح إقليمي بأن يكون لها بدور فيما يسمى بالربيع العربي ومصر إحدى هذه الدول، فشيء طبيعي أن يكون هناك وفاق وتعاون وأيضاً مساعدات اقتصادية لمصر.. أما إيران فالدولة ذاتها تلتقي حتى لا يكون أمامها موقف مقاطع، ولكن اعتقد أن هناك

الحد الأدنى من الوعي بأن العلاقات لا تذهب إلى أبعد من هذا لأن هذا له أبعاد دولية ودينية وخلافات مع الأزهر والسلفيين.

**** اقتربت من الرؤساء السابقين لمصر.. كيف ترى أداء الرئيس محمد مرسي؟**

* لا بد أن يقال إن صناعة خطاب الرئيس مهنة وحرفة وكان ذلك مع عبد الناصر والسادات ومبارك حتى يخرج الخطاب في صورته النهائية بالوجه الأمثل.. يحتمل أنه توجد مشكلة أن مستوى المستشارين له ليس بالقدر المطلوب.. وأذكر أن مبارك كان مسافراً وكنت أجلس معه أنا والدكتور أسامة الباز وفي طريقنا إلى باريس، وقال: تعرفان أنه مطلوب مني أن ألقى خطبة هناك وطلب من كل منا مشروعين للخطبة، فكتب كل واحد منا خطبة.. وأعطى مبارك الخطبتين لمستشار آخر، فقال أسامة الباز يا رئيس خطاب الدكتور علي أفضل، وهذا يعبر عن مستوى مستشار جيد، أما الأداء السياسي فاعتقد أنه ربما لو أعطى هذا الرجل الفرصة للاختيار وحرية الحركة والكلمة يحتمل أن يكون الأداء مختلفاً.

■ ■ المستشار عبد الستار إمام



** ماذا يحدث للقضاء المصري الآن؟

* القضاء الآن يعيش في محنة ويتم استهدافه واتهامه بالفساد وضرورة تطهيره، رغم أنه قضاء طاهر ونزيه وله سمعة طيبة علي المستوي المحلي والعربي والعالمي ومشهور بحرفيته العالية من الناحية القانونية، ولكنه مستهدف من الكثير من التيارات السياسية، رغم أنه الحصن الحصين للحاكم والمحكوم، لأنه لا ينحاز إلي تيار أو حزب أو جماعة، ولا يعادي أحداً لأن القضاء المصري لجميع المصريين، وهو القلعة التي يلجأون إليها ويحتمون بها عندما يقع عليهم ظلم أو عدوان.

** متى بدأت أزمة القضاء تحديداً؟

* بدأت الأزمة بين القضاء وبين السلطات القائمة منذ أن صدر حكم المحكمة الدستورية بحل مجلس الشعب، ثم جاء الدكتور محمد مرسي، رئيس الجمهورية، وأصدر قراراً بإعادة مجلس الشعب، وكان هذا القرار في نظر رجال القضاء ونظر المصريين جميعاً يمثل تحدياً لهذا الحكم، وعدم الاكتراث بالأحكام القضائية وعدم تنفيذها، ثم جاء بعد ذلك حصار المحكمة الدستورية العليا، ثم إصدار الإعلان الدستوري المشؤم الصادر في ٢١ نوفمبر، ثم الأزمة الأخيرة بمشروع السلطة القضائية المعروض علي مجلس الشورى، لأنه جاء في وقت غير مناسب، ليصب الزيت علي النار وليشعل الأزمة.

** لماذا الاعتراض علي التوقيت.. مع أن الإصلاح بعد الثورات لابد أن يكون سريعاً وناجراً؟

* لم يكن هناك وقت لاستعجال هذا القانون، لأن مصر مشاكلها كثيرة، وتخفيض سن التقاعد ليس محل استعجال، ويمكن أن ننتظر لمناقشته في مجلس النواب بعد انتخابه.

** لكن يوجد انقسام داخل القضاء بين مؤيد ومعارض لما يحدث؟

* لا يوجد خلاف بين رجال القضاء سواء شيوخهم أو شبابهم علي المطالبة باستقلال السلطة القضائية، حتي تستطيع أن تقيم العدل، أما تخفيض سن القاضي فهذا لا يؤيده شباب القضاة، لأن الجميع يرفض تخفيض السن طالما يتم لغرض سياسي كما يحدث الآن، خاصة أن مصر تعاني مشكلة بطء التقاضي، أي أن القضية تظل لسنوات تنظر داخل المحاكم نتيجة لقلة عدد القضاة، وزيادة عدد القضايا المدنية والجناذية وقضايا الأسرة، وهذا يحتاج إلي زيادة عدد القضاة وليس تقليل عددهم.

** إذا ما الهدف من وراء هذا القانون؟

* الهدف من قانون السلطة القضائية هدف سياسي، لأن الدستور الجديد جاء بميزة في قضايا الجنايات التي كانت تنظر علي درجة واحدة وإذا قضت بالإدانة أو البراءة فهذا هو الحكم وينفذ فوراً، أما الطعن بالنقض فهو طريق غير عادي، والدستور الجديد أعطي ضمانات أكثر بالتقاضي علي

درجتين، وسيعدل القانون ويفتح باب الاستئناف بالطعن علي الجنايات خلال سنة من تاريخ العمل بالدستور، والقاهرة بها ما يقارب من مائة محكمة جنايات وتحتاج إلي ثلاثمائة مستشار، وفي حالة وجود درجتين ستحتاج إلي ضعف المستشارين علي مستوي الجمهورية، إذن نحن في حاجة إلي زيادة عدد القضاة وليس خروج عدد منهم، ولهذا فمشروع قانون السلطة القضائية لا يحقق المصلحة العامة.

**** قيل إنه لتطهير القضاة؟ ****

* القضاة بشر وليسوا ملائكة ومن يخطئ في القضاء أو أي قاض تكون عليه شبهة اتهام، علي الفور نلفظه كقضاة، ولدينا آليات داخلية من خلال التفتيش القضائي، ومجلس القضاء، ودوائر الصلاحية ودوائر التأديب وبالتالي القاضي يؤخذ بالشبهة، ولهذا فمؤسسة القضاء تطهر نفسها باستمرار، ولكن عندما ندخل في دعوات تطهير القضاة فنحن نضر بسمعة القضاء، لأننا نقول إن القضاء فاسد، وعندما يذهب الشعب إلي المحكمة لن يكون مطمئناً لأحكام القضاء وسيضطر إلي استخدام العنف والاقتصاص بنفسه وبهذا ندخل طريق الفوضى.

**** هل السلطة القضائية تقف عقبة أمام طموح الإخوان في سياسة التمكين؟ ****

* السلطة القضائية يهملها إحقاق الحق وإرساء العدل، وليست في عدا مع جماعة الإخوان ولا عدا مع الليبراليين أو الإسلاميين أو السلفيين، ولا تناصر أحداً ولا تنحاز إلي أفكار سياسية، وأحكامنا تطبق القانون ولا تصدر أحكاماً لإرضاء السياسيين ولا الشارع السياسي، وبالتالي القضاء ليس عقبة أمام أحد لأننا بدون توجه سياسي.

**** لكن يوجد قضاة يؤيدون سياسة الإخوان المسلمين ضد باقي القضاة؟ ****

* إذا انتمي أي قاض إلي تيارات سياسية تحت أي اسم أو شعار فلا يصلح أن يكون قاضياً، فالقاضي يجب أن يكون مجرداً ليعمل بشفافية دون أفكار سياسية، فقط القانون والعدل والحق.

**** هل يوجد تصفية حسابات مع القضاء؟ ****

* أولاً جميع قضاة مصر يحترمون ويوقرون ويقدرهم السيد الدكتور محمد مرسي رئيس الجمهورية باعتباره رئيساً لكل المصريين، وجاء بانتخابات حرة نزيهة تحت إشراف قضائي، وبالتالي كيف يكون لهم معنا تصفية حسابات، وحينما كانت جماعتهم محظورة كانوا يلجأون إلي المحاكم والقضاة كان ينصفهم، وحينما كان تصدر ضدهم أحكام كانت توجد أوراق وأدلة لهذه الأحكام، ولهذا لا أري سبباً لتصفية الحسابات مع القضاء.

**** فلماذا إذاً يصرح مهدي عاكف باستبعاد ما يقرب من ٣٥٠٠ قاض؟ ****

* هذه المقولة هي التي أشعلت الأزمة، وكنا نتمنى أن يعدل الأستاذ عاكف عن هذه المقولة، لكن جاء تقديم مشروع القانون ليؤكد لنا أن ما قيل

يتم تطبيقه في الواقع، فكيف يتم عزل كل قاض فوق الستين بدرجة الفساد؟.. هل هذا منطق؟

**** هل سيتم تعويض النقص في عدد القضاة من الشباب الذي تم حرمانه من التعيين في القضاء خلال فترة الرئيس السابق؟**

* لو تم خروج العدد الكبير من القضاة بسبب السن سيحدث نقص شديد في عدد القضاة، ولن يمكن سد هذا العجز من الخبرات المتركمة، لأن أعداد القضاة يحتاج سنوات لأنه يعين معاون نيابة ثم مساعد نيابة، فوكيل نيابة ثم وكيل نيابة ممتازة، ثم يجلس علي منصة القضاء عضو شمال ليتعلم ثم يندل عضو يمين فيكتب الأحكام، فكيف يستبدل ٣ آلاف قاض لديهم خبرة وكفاءة بأفراد في حاجة إلي تدريب وتأهيل لسنوات؟.. هذا هدم للقضاء وتقويض لأركان الدولة والعدالة، التي أساسها القضاء المستقل ذو الخبرة والحرفية.

**** هل نستطيع أن نقول إن التاريخ يعيد نفسه في مذبة القضاء ٢٠١٣ كما حدث في ١٩٦٩؟**

* رغم إيجابيات عبد الناصر لكن عندما تذكر سلبياته تذكر مذبة القضاء في عهده، وكان عددها ١٣٧ قاضياً، والآن المذبة تتعدي الثلاثة آلاف قاضٍ، إذا فهي مذبة أبشع وأشنع لأنها ستقوض أركان الدولة ولا توجد مقارنة بينهما رغم أنها مازالت تذكر علي أنها من سوءات نظام عبد الناصر.

**** هل سيتم تدويل مشاكل القضاء كما ذكر في الجمعية العمومية للقضاة؟**

* ما جاء في الجمعية العمومية للقضاة كان نتيجة غصبة شديدة وصرخة من القضاة، فاتخذوا هذا القرار بالشكوى للاتحاد العالمي للقضاء، لكن لدي ثقة في أن مصر بها حكماء وعقلاء وطنيين، سيدخلون لحل الأزمة دون اللجوء إلي الجهات الأجنبية، رغم أنه من حق القضاة أن يطالبوا بالحماية لأنهم يشعرون بهجمة لتشويه صورة القضاء، ومع هذا لدي ثقة في السيد الرئيس أن يحل هذه الأزمة، لأن القضاء حصن للدولة كلها.

**** ما النتائج التي ستترتب علي مصر لو تدخل القضاء الدولي لحماية القضاء المصري؟**

* إن شاء الله ستحل هذه المشكلة وينتهي تشويه صورة القضاء والضغط عليه، قبل أن يتم تدخل أي جهة من الجهات الخارجية، حتى تظل سمعة القضاء المصري كما هي، لأن استقلال القضاء هو الأمن والأمان الذي يجذب الاستثمار والسياحة، خاصة أن مصر في حاجة إلي العمل وليس إلي الصراع.

**** لماذا ترفضون مناقشة مجلس الشورى لمشروع قانون السلطة القضائية؟**

* مع احترامنا الكامل لمجلس الشورى وأعضائه، لكن المفترض أن ينظر إلي التشريع العاجل، أي الذي به صفة الاستعجال مثل الأمن والاستثمار، فما هي صفة الاستعجال التي في مشروع قانون السلطة القضائية؟.. إنه

ضمن القوانين المكملة للدستور، ويجب أن يعرض علي الجهة المختصة، أصلاً للتشريع وهو مجلس النواب وليس مجلس الشورى.

**** استقلال القضاء يحتم وجود شرطة قضائية تتبع وزارة العدل؟**

* الشرطة القضائية مطلب قديم وضروري ومُلح لأنها ستضمن انضباط الأمن في المحاكم حتى يعمل القاضي في جو من الهدوء والسكينة، وقد يسند إليها تنفيذ الأحكام بالتنسيق مع وزارة الداخلية لأن ثمرة الحكم القضائي تنفيذه، وستقوم بحراسة المحاكم والنيابات من الاعتداءات والحرائق والبلطجة، إذن فالشرطة القضائية مطلب مهم وضروري حالياً.

**** لماذا رفضت منصب مستشار الرئيس؟**

* حينما عرضت فكرة نديبي من القضاء للعمل مستشاراً للسيد الرئيس من خلال هيئة مستشارين، سألت من تحدثوا معي عن هذه الهيئة، فقالوا: إن الرئيس والحكومة عازمان علي إقامة دولة القانون، لأن الفترة السابقة كانت مليئة بالآزمات القانونية والقضائية التي وقعت فيها الدولة وعانت منها، وقالوا إنهم سيشكلون هذه الهيئة برئاسة الرئيس شخصياً وستكون من أفراد ليس لهم انتماءات سياسية أو حزبية، ويتسمون بالموضوعية والحيادية، ويلتزمون بالقانون والدستور، بهدف كتابة قرارات الرئيس ومشاريع القوانين ذات الصلة القانونية، فوافقت في البداية، إلي أن حدثت أمور وتطورات وخرجت مليونيات تطالب بتطهير القضاء ونهتهمة بالفساد، وتقديم مشروع السلطة القضائية، فوجدت أن الجو العام أصبح مشحوناً بالتخوين والتشكيك، وتناحر حزبي وسياسي وإقحام القضاء في هذا المعترك فتأكدت أنني لن أستطيع أن أؤدي المهمة التي أتمناها لأن المناخ لن يساعدني علي هذا فاعتذرت.

**** كيف تري أزمة النائب العام؟**

* هذه أزمة كان يجب أن تحل منذ فترة لأن منصب النائب العام منصب رفيع لأنه ينوب عن المجتمع ومحل ثقة الشعب بالكامل، لكن للأسف في الفترة الأخيرة حدثت أمور أدت إلي اهتزاز هذا المنصب، ولكن بعد عرض القضية علي القضاء يجب أن يمتنع الجميع عن الحديث في أزمة النائب العام حتى يصدر الحكم، وحينها علي الجميع أن يلتزم به، حتى نحافظ علي هيبه القضاء وعلي منصب النائب العام.

**** وماذا عن استقالة المستشار أحمد مكي؟**

* المستشار أحمد مكي قامة وقيمة كبيرة وله تاريخ طويل في الدفاع عن استقلال القضاء، لكنه جاء في فترة عصيبة وفوجئ بأن معارضي النظام يعارضونه، ثم جاء بعد ذلك ووجد أن مؤيدي النظام يهاجمونه، فأراد أن يزيل هذا العبء عن كاهله، وقدم استقالته، ولكنني كنت أتمني أن يستمر المستشار «مكي» في منصبه لأنه قادر علي إقناع الجميع وكافة الأطياف السياسية الموجودة علي سحب مشروع قانون السلطة القضائية، لأنه أعلن أنه ليس مع عرض مشروع القانون، وليس مع تخفيض سن القاضي في هذا

التوقيت لأنه يستغل لأغراض سياسية والقضاة لديهم مشروع خاص بالسلطة القضائية يمكن أن يعرضوه علي مجلس النواب.

**** هل تم إقحام القضاء في السياسة مؤخراً؟**

* لا بد أن يبتعد القضاء عن السياسة فلا شأن لنا بالسياسة، وأطالب كافة الأحزاب السياسية ورئاسة الجمهورية بأن يبتعدوا عن القضاء بالسياسة، فإذا دخلت السياسة حرم القضاء خرج العدل منه فوراً.

**** لكن أحكام المحكمة الدستورية العليا تتعلق بالسياسة؟**

* هذا صحيح لكنها تطبق الدستور والقانون، وبينما السياسة أفكار سياسية وأحزاب وأجندات وأهداف سياسية، المحكمة الدستورية العليا عملها وأحكامها تؤثر علي السياسة لكنها لا تعمل من خلال أفكار سياسية بل من خلال دستور وقانون فقط، وتصم أذانها ولا تسمع التناحر السياسي خارجها.

**** هل توجد محاولة للسيطرة علي المحكمة الدستورية العليا؟**

* لا أعتقد أنه يوجد قاض في الدستورية العليا أو القضاء الإداري أو العادي يستمع لأحد في قضية ينظرها، لكن ربما تقصد ما جري من تقليص عدد أعضاء الدستورية العليا، ولهذا لا بد من التكثير في إبعاد السياسة عن القضاء إذا كنا بالفعل جادين في إصلاح القضاء، والمحكمة الدستورية العليا لها دور كبير جداً في المحافظة علي الحريات العامة في المجتمع من خلال ما تنظره من قوانين تتعارض مع الحريات وتنتقص منها فنقول إن هذا القانون أو القرار غير دستوري، وبهذا نحافظ علي الحريات العامة.

**** لماذا لم يشارك القضاة في الإشراف علي الاستفتاء؟**

* كانت هناك غضبة من القضاة، وبدأ الموقف مع السلطات الأخرى متوتراً ثم تطور إلي صدام، للأسف أصبح في ظاهره وشكله عداء، فبعض القضاة أعلنوا قبول الإشراف علي الاستفتاء باعتباره واجباً دستورياً، والبعض الآخر رفض الإشراف علي الاستفتاء تأثراً بالاعتداء علي المحكمة الدستورية العليا بمحاصرتها وعدم تنفيذ الحكم الخاص بحل مجلس الشعب، قبل أن يتم تنفيذه فيما بعد.

**** ماذا عن جبهة «قضاة من أجل مصر»؟**

* يجب أن يكون القضاة جميعاً وحدة واحدة ولهم هدف واحد، هو تطبيق الدستور والقانون وإقامة العدل بين الناس، فهذه هي رسالة القضاء، وبالتالي لا يجب أن يوجد داخل جسد السلطة القضائية أية تيارات، ولا بد أن تنتهي شعارات «تيار الاستقلال» أو «قضاة من أجل مصر» لأننا جميعاً قضاة من أجل القانون والعدالة للمواطن المصري وتحقيق الأمن والأمان له، وأرجو أن تنتهي كل هذه المسميات.

**** من يتحمل قتل المتظاهرين جنائياً؟**

* إذا كنا نطالب باستقلال القضاء فيجب أن تجري التحقيقات بشفافية ونزاهة، وبالحيدة المعهودة في القضاة والنيابة العامة، وما تسفر عنه

التحقيقات تتخذ بشأنه الإجراءات القضائية القانونية، وإذا وجدت أدلة تقدم الي محكمة الجنايات ضد من قام بالقتل، أو اشترك فيه بالتحريض أو المساعدة أو الاتفاق، وهذا هو استقلال القضاء حتى نعلي قيمة السلطة القضائية.

**** ماذا عن ظاهرة شطب بعض القضاة من نوادي القضاة؟**

* أتمني ألا يشطب أحد من نوادي القضاة حتى لا نخلق داخل الوسط القضائي خلافات، لأن القضاة ليسوا فئات.. هم قضاة مصر من أجل إحقاق الحق وإرساء العدل وبالتالي لا يجب أن يوجد بينهم خلافات، وبالتالي أرجو أن ينتهي موضوع الشطب حتى نحافظ علي وحدتنا.

**** كيف يكون القضاء وحدة واحدة ونري التناحر والاستقطاب السياسي بين بعض المستشارين علي شاشات الفضائيات؟**

* ما تقوله حق.. وهذا للأسف يحدث بالفعل مع أن القاضي المفترض أنه يُسمع ولا يري وهذا عنصر من عناصر استقلال القضاء وعنصر من عناصر بناء دولة العدالة، فالقاضي حينما يكون في حالة صراع مع قاض آخر أمام شاشات التلفزيون يقلل من احترام القضاء، ومن الثقة فيه بل يعدم هذه الثقة، ولهذا لابد أن نحافظ علي الثقة في القضاء وندعمها.

**** ماذا تريد من مؤتمر العدالة؟**

* الإعداد الجيد أولاً لهذا المؤتمر ومناقشة أمور القضاء كاملة وأهمها استقلاله، حتى يعود القضاء كما كان لأنه الملجأ والملاذ والحصن الحصين للشعب المصري والحاكم والمدكوم، ليعلم الحاكم أن القضاء هو حصنه أيضاً كما هو حصن للمدكوم، خاصة أنه الآن يحاكم أمام القضاء رئيس الجمهورية السابق ويتمني العدل أمام القضاء.

■ ■ نبيل نعيم



**** كيف تري الثورة المصرية بعد مرور عامين ونصف العام علي**

قيامها؟

* أفضل تعبير عن مسيرة الثورة المصرية هو تعبير «مدلك سر» لأنها لم تتحرك للأمام، وهذا جعلها تعود إلي الخلف.

** ما الذي يعطل مسيرة الثورة؟

* الثورة قامت لتحقيق الأهداف التي نادي بها الثوار في الميادين العامة وهتفوا «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية» ولم يتحقق أي شيء من هذه الأهداف.. بل زادت البطالة، والأمن غائب، ومازال التعذيب في السجون وأقسام الشرطة مستمراً، وزاد الغلاء، والحزب الحاكم يفرض نوعاً من الإقصاء على جميع التيارات السياسية من المشهد السياسي، والمشاركة السياسية تتم كما كان يفعل الحزب الوطني لكن بصورة أشد، لأنهم يقصون باسم الله.

** لكن الرئيس يؤكد أنه مستمر في تحقيق أهداف الثورة؟

* أولاً الرئيس قال: إنه سيأتي بحق الشهداء ولم يقدم شيئاً وكل الناس تحصل على براءات، وأكد علي تحقيقه للعدالة الاجتماعية ولم يتحقق شيء، بل الفقر زاد، والأمن ضائع مع أن جماعة الإخوان كانت تعترض علي حكومة «الجنزوري» بحجة أنها لم تسترد الأمن، ومع وجود الإخوان تدهور الأمن لدرجة اختطاف جنود الشرطة مؤخراً، وأحترق قسم ثان العريش والبلطجية في كل مكان، وفي المقابل أصبح الثوار يسجون ويلفق لهم قضايا، وتم قتل مائة من الثوار خلال الستة أشهر الماضية ولهذا لم تتحقق أهداف الثورة.

** من قام باختطاف الجنود وإحراق قسم ثان العريش.. وهل ينتمون إلى التيارات الدينية؟

* هذا يؤكد افتقاد الأمن سواء من فعل هذا إسلاميون أو غير إسلاميين.. ثم إن البلطجية الموجودون في الشوارع أليسوا إسلاميين.

** من هم تحديداً؟

* هذه المجموعة تطلق علي نفسها السلفية الجهادية، أو التوحيد والجهاد وهؤلاء تكفيريون أصلاً ويعتدقون فكر الأخوان ويستيجون قتل الجيش والشرطة وأعلنوا تكفيرهم للشرطة والجيش وحتى الدكتور محمد مرسي.

** كيف يتم إقصاء المعارضة؟

* جماعة الإخوان تمارس الإقصاء عن طريق تشويه المعارضة بالحق والباطل، واتهامها ظلماً وزوراً بما ليس فيها ومحاولة إسقاط أفرادها ورموزها وتشويههم عن طريق الحروب الإلكترونية الخاصة بالإخوان، لإلصاق التهم بالمعارضين وفي نفس الوقت تقصيدهم عن المشاركة في صنع القرار، فلا يوجد قرار صدر شارك فيه المعارضة، وحتى الجمعية التأسيسية للدستور تم إقصاء المعارضة منها.

**** لكن الرئيس مرسى يعلن عن طلب مفاوضات مع المعارضة وهي ترفض؟**

* لا بالعكس.. المعارضة هي التي تطالب بالتفاوض ولكن جماعة الإخوان لا تستجيب لها، وكأنها تتسول التفاوض مع الإخوان، والثورة عندما تتحاور تفقد ثورتها وحالياً يوجد ثورة علي الإخوان وبدأت تتشكل في حركات وجبهات.

**** لكن جماعة الإخوان تستقطب بعض معارضيها؟**

* هذا أسلوب الإخوان تتحالف مع من لا تقدر عليه، خاصة إذا كان في استطاعته أن يضر بمصالحها، ولو لم يستطع إيذاءها ولم تقدر علي استقطابه فيتم تشويهه، وتلصق به التهم.

**** من أكثر الشخصيات التي تم تشويهها من الإخوان؟**

* أكثرهم علي الإطلاق هو الدكتور محمد البرادعي بعدما تحالفوا معه في حملة «معاً سنتغير» فادعى عليه الدكتور عصام العريان، بأنه السبب في غزو العراق، مع أن البرادعي هو الوحيد في العالم الذي نفي امتلاك العراق لأسلحة كيميائية، وبالطبع حمدين صباحي وقيادات جبهة الإنقاذ.

**** ما تقييمك للحريات وحقوق الإنسان في فترة حكم الإخوان؟**

* بالطبع نحن نعلم أن مبارك كان يحكم بقانون الطوارئ، وهذا كان انتهاكاً لحقوق الإنسان، وجماعة الإخوان لا تحكم بالطوارئ ومع هذا حقوق الإنسان وحرياته لم تتقدم، فالتعذيب مازال يتم في أقسام الشرطة، إضافة إلى المعاملة السيئة والإقصاء.

**** بماذا تختلف جماعة الإخوان عن باقي التيارات الدينية.. أليست هذه طبيعة هذه التيارات؟**

* لا.. لأن باقي التيارات الدينية ضعيفة مادياً وعضوياً، لأن الأموال تعمل علي التقوية العضوية، لكن السلفيين علي أرض الواقع أقوى من الإخوان المسلمين، ولكنهم غير متضامنين، ثم إنهم جدد في العملية السياسية، ولكن ما قدموه خلال الفترة الماضية سياسياً يعتبر إنجازاً.

**** من هو التيار الأكثر متاجرة بالدين ودغدة لمشاعر البسطاء والعامّة؟**

* هذا لا ينطبق الا علي الإخوان بشعارهم «الإسلام هو الحل» وعندما حققوا هدفهم اختفت الأيافة بالشعار، فأين هي الشرعية والأشريعة، لا نري لا شرعية ولا شريعة.. ثم وجدنا غزوة الصناديق وتم تغيير الدستور بالكامل.. إن هذه متاجرة بالدين.

**** هل التيار الديني يقبل بالمعارضة ويؤمن بالديمقراطية؟**

* في المجمل لا.. لكن بعضهم يقبل هذا، خاصة جزء من الجهاديين الذين خبروا الدنيا جيداً وتأكدوا أنها ليست لوناً واحداً ولهذا أصبح يقبل التعايش

مع الآخر ويستوعبه لكن معظم التيارات الدينية تقصى الآخر لأنها تعتبر نفسها تمتلك الحقيقة.

**** كيف تري العلاقة بين الإخوان والسلفيين؟ ****

* هذه العلاقة ستأخذ شكل صدام قريباً، وسيكون صراعاً علي المصالح، وبدأ بإقصاء السلفيين من المساجد وتفصيل قانون الدعاة الجديد الذي سيحجمون به السلفيين، والسلفيون بدعوا في الاعتراض مما يوحى بأن الصراع قادم.

**** السلفيون كانوا يريدون الحصول علي وزارات الأوقاف في شبه اتفاق مع الإخوان ولكن تم الرفض؟ ****

* لو السلفيون تولوا وزارة الأوقاف سيمحون جماعة الإخوان من المشهد لأنهم أقوىاء ولديهم مصداقية، وفي خلال عام واحد يصبحون القوة السياسية الأولى في مصر، ولو حازوا وزارة الأوقاف، سينتشيرون عن طريق الدعوة، ولهذا لم ولن تسمح لهم جماعة الإخوان المسلمين بهذه الفرصة.

**** ماذا عن علاقة الإخوان بالجماعة الإسلامية؟ ****

* الجماعة الإسلامية ضعيفة وتتوارى خلف الجماعة بالاحتماء بها، ولهذا كل ما تفعله الجماعة الإسلامية من خلال حزب البناء والتنمية، هو تبرير لأفعال الإخوان المسلمين بالحق والباطل.

**** أين جماعة الجهاد في المشهد المصري؟ ****

* جماعة الجهاد انقسمت إلي ثلاثة أقسام، قسم أطلق علي نفسه السلفية الجهادية وهؤلاء تكفيريون، وأعتنقوا الفكر التكفيري ونوع من الغلو في التكفير واعتنقوا الجهاد، وعلي تواصل مع التيارات المنشودة في سيناء، وقسم آخر أنشأ حزباً سياسياً لنفاق الإخوان المسلمين وليس له برنامج سياسي إلا النفاق، أما البقية فهي للكلام فقط مثل حالتي، اي للتنظير، ومشاهدة الأحداث بدون أي فعل.

**** كيف تري علاقة الإخوان بالأمريكان؟ ****

* هي نفس علاقة مبارك بالأمريكان في الفترة الذهبية التي بدأت في ١٩٨٤ وحتى ٢٠٠٤، ولكن الفترة الذهبية للإخوان مع أمريكا لن تستمر ٢٠ سنة لأن الأمريكان قالوا للدكتور سعد الدين إبراهيم إنهم فوجئوا بالأداء السيئ للإخوان واكتشفوا أنهم بدون كوادر لإدارة الدولة ولهذا هم غير مطمئنين لوجود الإخوان في السلطة.

**** ما الطرف الذي يستفيد من الآخر أكثر؟ ****

* بالطبع الأمريكان هم المستفيدون من الإخوان المسلمين لأنهم ضمنوا أمن إسرائيل، في ذات الوقت ضمنوا الإخوان.. فبعد ٨٠ سنة قاتلوا فيها من أجل قضية الجهاد، الآن تغيروا للذبيض وأصبحت الجماعة راعية للسلام، وركعت وأصبحت الحارس لاتفاقية السلام، بل يعتبرون أن توقيع معاهدة

بين حماس وإسرائيل بطولة من البطولات وإنجاز من الإنجازات بعدما كانت تراها عمالة وخيانة.

**** هذا طبيعي لأن أي فصيل سياسي كان سيصل إلي السلطة سيحترم المعاهدات التي أبرمتها مصر؟**

* هذا صحيح لكن أي فصيل سياسي آخر لم يكن يتاجر باتفاقية السلام كما تاجرت جماعة الإخوان بها، ولم يوافق الناس ويدغدغ مشاعرهم ويقول: «ع القدس رايعين شهداء بالملايين».. ولم يقل: «افتحوا الحدود لنقتل اليهود».. ولم يزايد علي الرئيس السادات كثيراً بهذه المعاهدة.

**** لماذا قلت في السابق إن مكتب الإرشاد هو الذي يملك القرار في مصر؟**

* أنا لم أقل هذا، بل استعرت من الدكتور خالد علم الدين والمستشار فؤاد جاد الله مستشاري الرئيس، حيث قالها إن مكتب الإرشاد يدير مصر وأن الإخوان ليس لديهم خطة لإدارة الدولة، وهذا ما يلاحظه الشعب.

**** وماذا عن المشروع الإسلامي هل تراه أصبح شعاراً بديلاً عن «الإسلام هو الحل»؟**

* هم الآن يرفعون شعار المشروع الإسلامي ويقولون: إنهم اتخذوا خطوات في هذا المشروع، ولكن سيتم استكمالها بعد ١٠٠ سنة وعلي الشعب أن ينتظر علي الإخوان مائة سنة، والأول كان شعار «الإسلام هو الحل» وهذا شعار مخادع.. تماماً مثل مريض يسأل الطبيب فيقول له خذ دواء(!!) بدون تحديده أو تحديد الجرعات..

ثم يتهمون جبهة الإنقاذ والمعارضة بتعطيل المشروع الإسلامي مع أنه «الفنكوش الإسلامي» لأن الإخوان بدون مشروع.

**** وأين مشروع الخلافة الإسلامية؟**

* من يتمسك بالخلافة الإسلامية إما جاهل أو متاجر بالدين، لأن الرسول قال ستكون خلافة راشدة، علي منهاج النبوة ٣٠ عاماً، ثم يرفعها الله، ثم ملكاً عضواً، ثم ملكاً جبرياً، ثم خلافة راشدة.. إذن فالخلافة مازال عليها الكثير لأن عصرها لم يأت بعد، ولكنهم يتاجرون بالدين.

**** ما موقف الإخوان من تطبيق الشريعة؟**

* الإخوان هم آخر ناس يطبقون الشريعة(!!) ولماذا يطبقونها بعد صدور الدستور، مع أن المادة الثانية التي تتعلق بالشريعة وضعها «السادات» في دستور ٧١ والفضل فيها له لأن الإخوان كانوا في السجون والمعتقلات..

ووضعوها كما هي ولم يزيّدوا عليها شيئاً والدستور حسب فهم الجماعات السلفية هو دستور كفري، يقول: الشعب مصدر السلطات وينشئها، ويستمد منه التشريعات ثم إن الإسلام منهج سياسي كامل في الاقتصاد والتجارة والعلاقات الدولية أي أن تنشئ دولة لها هوية إسلامية كاملة، وليست حد الحراية، واستخدامها كأداة قمع لمعارض الرئيس، وهذا

سيجعل الشعب يكفر بها.

**** أين ستذهب المليونيات بمصر؟**

* هذه المليونيات تعبير عن المشاكل والأزمات، ولكن لو استمر الوضع كما هو سيخرج الشعب ويكمل ثورته، بنفس الملايين التي خرجت ضد «مبارك».

**** هل لو خرج الشعب إلي الشارع ننتظر دماء بين الإخوان وباقي الشعب؟**

* الإخوان لا تستطيع أن تقف ضد الشعب لو خرج بالملايين، فأقصى شيء يفعلونه أنهم سيفقون أمام مقراتهم لحمايتهم، والدليل علي هذا أنهم فشلوا في بورسعيد ولا يستطيعون أن يعلقوا فيها يافطة، لأن الإخوان كبيرهم حماية مقراتهم فقط، ويطلقوا طلقتين في الهواء أو يقتلوا ثائراً مثل «الحسيني أبو ضيف» ولكنهم لا يستطيعون الوقوف ضد إرادة الشعب.

**** فيما تتمثل قوة جماعة الإخوان؟**

* تتمثل في كثرة المال ومبدأ السمع والطاعة العمياء الذي يجعل من التنظيم الإخواني التنظيم الأقوى في مصر، ولكن الميليشيات لا تمثل شيئاً في ثورة شعب، وإلا كان الأمن المركزي قد نجح في وقف ثورة يناير، فمليشيات الإخوان خيال مائة يخيفون بها الناس مع أنهم تم ضربهم في ميدان «عبد المنعم رياض» بواسطة جماعة «البلاك بلوك».

**** من أين للإخوان بهذه الأموال؟**

* هذه الأموال نتيجة لعمل ٨٠ سنة، ومن المشروعات الخيرية في الخليج مثل «سنابل الخير» و«أكفل يتيم»، و«زوج أرملة»، و«ساعد العانس»، وهكذا استولت الإخوان علي هذه المشاريع التي تدار بالملايين.

**** باقي التيارات الإسلامية مثل الجماعة الإسلامية والجهاد والسلفيين لديهم ميليشيات؟**

* لا.. لأن هذه التنظيمات بالكامل تنظيمات ضعيفة للكلام فقط.

**** وكيف ظهر العنف؟**

* بداية العنف الحقيقي بدأ وظهر عندما تم ضرب المتظاهرين أمام قصر الاتحادية، وهذا عنف السلطة لأنه عنف ممنهج وتم القبض علي الناس داخل المساجد وقصر الاتحادية وضرب الثوار وتعذيبهم، وهذه كانت بداية العنف والإخوان دفعت الثمن فادحاً لأنه في المساء تم ضربهم بالرصاص وأي شيء آخر لا يعتبر عنفاً طالما غير ممنهج.

**** ماذا عن صراع الإخوان والقضاء؟**

* الإخوان يريدون هدم مؤسسات الدولة حتى يتم أخونتها، وأهم شيء لديهم النيابة والنائب العام والشرطة والقضاء لأن هذه الأجهزة هي التي ستحكم بها الجماعة قبضتها على الشعب وتضع الدولة الفاشية القانونية التي تعذب بالقانون، وتحبس بالقانون، وتقيد الحريات بالقانون، ومحاكم التفتيش كان لها قانون و«جاليليو» تم محاكمته بقانون، والكنيسة اضطهدت الناس في العصور الوسطى بالقانون، ولهذا الإخوان تريد أن تأخون القضاء لتجبره على فعل ما تريد.

** وماذا عن علاقة جماعة الإخوان بالإعلام؟

* الجماعة تريد إخونة الإعلام، وبدأت تهاجمه بشراسة وتعلق عليه فشلها مع أنهم قبل الثورة كانوا يفسلون الظهور في الفضائيات أو في الصحف، مع أن الإعلاميين والصحفيين كما هم ولم يبدلوا ولكنهم عينوا صلاح عبد المقصود وزيراً للإعلام لمجرد أنه إخواني وفتت منه كلام غير لائق، والكثيرون مستاءون من تصرفاته، وهذه بداية إخونة الإعلام.

** كيف تري أداء حكومة الدكتور هشام قنديل؟

* هي وزارة فاشلة حتى لو غيروا جميع الوزراء ستكون وزارة فاشلة!! لأنهم يستعينون بأقاربهم وتابعيهم ومحبيهم، ولا يهتمون بالخبرات والكفاءات، ولا يدركون أن مصر في احتياج إلى وزراء محترمين لأذنا نعيش في أزمت، والأزمات يحلها العباقرة والمبدعون ولا نحتاج الأهل والعشيرة لأنهم سيغرقون مصر.

** وماذا عن دعوات البعض لنزول الجيش إلى الشارع مرة أخرى؟

* الجيش ليس تحت أمر هؤلاء، ولكن لو الشعب نزل بنفس الزخم الذي خرج ضد مبارك وإصرارهم على التغيير، حينها الجيش سيكون أمام خيارين إما الصدام مع الشعب والتضحية به وهذا سيؤدي إلى انهيار الجيش والدولة كما يحدث في بعض البلدان، أو التضحية بالنظام وهذا الأسهل مقابل أن يحافظ على الدولة والجيش والشعب.

** كيف تفسر وجود حملتي «تمرد» و«تجرد»؟

* حملة تمرد هي استكمال للثورة ونجحت ولولا العقوبات التي توضع أمامها لكانت وصلت إلى الأعداد التي تروجها من التوقيعات، أما حملة «تجرد» هي مجرد تجانس لغوي وبدون قيمة وحملة فاشلة وهي تناقض الإخوان المسلمين معتقدين أنهم أصحاب مشروع ولكنهم بدون أي مشروع.

** كيف تري علاقة الإخوان بحملس وتأثيرها على السيلسة المصرية؟

* حماس جزء من الكل، أي تتبع مكتب الإرشاد، ولهذا تضخم دورها بقوة في مصر عن السابق بسبب علاقتها بجماعة الإخوان التي أصبحت الحزب الحاكم، ولهذا أصبحت حماس تطالب بأشياء لم تكن تستطيع طلبها في السابق مثل التسهيلات أو الاستثناءات.

** هل من الممكن أن ينشب صراع مسلح بين التيارات الإسلامية؟

* لو استقر الأمر للإخوان سيحدث صراع مسلح بين الإخوان والسلفيين، خاصة السلفية الجهادية تحديداً لأن الإخوان ستحاول التخلص منها ومن هنا سيبدأ الصراع المسلح، وقد حدث في غزة، ولكن إذا لم تسيطر الإخوان سيطرة كاملة ستظل الأمور كما هي عليه، لأن السلفية الجهادية أقرب الناس إلي حمل السلاح والخروج علي الحاكم.

**** هل من الممكن أن تحدث حرب أهلية بين التيار الديني والقوى المدنية؟**

* الجيش لن يسمح بذلك، لكن من الممكن أن توجد عمليات توعية يمكن السيطرة عليها أو عملية اغتيال لشخصية ما، ويتم احتواؤها لكن لن تحدث حرب شوارع وكانتونات جغرافية مثل ما حدث في لبنان.

**** كيف تمت مراجعات جماعة الجهاد؟**

* جماعة الجهاد لم تقم بمراجعات لكنها أصدرت وثيقة ترشيد العمل الجهادي وتهدف إلي رفض الفكر التكفيري الذي تعتقه السلفية الجهادية، وسبق أن حذرنا «أيمن الظواهري» منها، لكنه أفلس فاستعان بهم وأصبحوا جزءاً من تنظيم القاعدة، وأصبحوا أكثرية في التنظيم فارتكبوا أعمالاً محرمة شرعاً.

**** مثل ماذا؟**

* وضعوا متفجرات بقصد قتل الدكتور عاطف صدقي، فقتلوا الطفلة شيماء وأرادوا قتل حسن الألفي وزير الداخلية الأسبق فقتلوا خمسة من المارة، واختطفوا سائفاً ثم قتلوه واستولوا علي سيارته، والهجوم الذي كان يتم علي محلات الذهب.. كل هذه الأمور أساءت إلي التنظيم ولوثته، ولهذا أصدرنا وثيقة ترشيد العمل الجهادي ونبرأنا من هذه الأفعال، وحرمانها لأنها تخالف الجهاد الشرعي.

**** هل تري أن جماعة الإخوان في حاجة إلي مراجعات؟**

* جماعة الإخوان تدعي أنها لم تقم بمراجعات لأفكارها، ولكن الحقيقة أنها قامت بمراجعات ولكن المشكلة أنهم ليسوا ثابتين علي شيء مثل موج البحر.

وحسن الدينا نفسه قال: عن قتلة النقراشي ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين وأصدر بياناً قال فيه إنهم مجرمون، والامة خسرت علماً من أعلامها وقائداً من قادتها العظام لأن النقراشي باشا كان من ثوار ١٩١٩. وهذه مراجعة، وايضاً كتاب المستشار حسن الهضيبي «دعاة لا قضاة» أيضاً مراجعات وتوبة ولكنهم يكابرون ويرفضون الاعتراف بهذه المراجعات.

**** ماذا عن المراجعات الخاصة بالخلافة والجهاد؟**

* أفكار سيد قطب هي المسيطرة على أفكار الجهاد لدى جماعة الإخوان، مع أنها أفكار متطرفة.. وفكرة الخلافة فكرة حالمة وهدف تعجيزي لن يتم في وجود ٥٦ دولة إسلامية، وكيف تهدم هذه الدول حتى تقيم خلافة؟ كما أن العالم لن يسمح لهم بذلك، وأين قوتهم التي تحقق لهم هذا الهدف؟

**** ماذا يقلق الشيخ نبيل نعيم؟**

* يقلقني أن يحكم مصر تنظيم سرى، ولهذا مصر ستتأخر في عهد الإخوان.

■ ■ المستشار اشرف ندا



**** ماذا يحدث في القضاء؟**

* ما يحدث للقضاء هو عملية انتقامية بدت دون أي مبرر ولا فائدة تعم على الدولة، مجلس شورى يريد الانتقام من السلطة القضائية دون سبب باعتداء مستمر وبصفة مستمرة، ثم حصار المحاكم ومنع القضاة من إصدار الأحكام وسحب القضايا منهم، وهذا شيء غير طبيعي.

** وماذا عن حكم المحكمة الدستورية الأخير؟

* لو نظرنا لهذا الحكم، لرأينا أنها تقول: لو لم أحاصر لكان الحكم هو حل مجلس الشورى، وحل الجمعية التأسيسية للدستور، ولكن بعد فوات الوقت وصدور القرارات والاستفتاءات وآراء الشعب لم تستطع حله، وهذا تعطيل للعدالة، لأننا لم نصبح في دولة تقيم سياسة ولا دولة قانون، فقد أصبحنا في «عركة في شارع» وليست معركة سياسية.

** ولماذا تصف ما يحدث بالتصفية للحسابات؟

* لأنه لا يخاف من القضاء إلا الخارجون على القانون، لأن القضاء يقف لهم بالمرصاد، ولهذا يهاجمون القضاء ويدعون أن أحكامه مسيئة ولو صدرت الأحكام على هواهم لتهتفوا للقضاء.

** لماذا نجد أن التيار الديني هو المهاجم للقضاء؟

* لأن التيار الديني يفتقد الكفاءات تماماً وليس لديه أي كفاءة في أي عمل مدني في طول البلاد وعرضها، ولهذا يحاول هدم مؤسسات الدولة، والبلد يضيع ثم يقولون: جئنا بالخير لمصر، فقد ضاعت المياه ولا يوجد كهرباء ولا دولار والأرض بارت، وقد تركوا كل هذه المشاكل، وتفرغوا للأصراع مع السلطة القضائية، ومع أنهم قالوا: إن المستشار حاتم بجاتو هو وزيرهم الذي يتمسكون به ومع هذا صرح وزير الدولة للسلطة النيابية بأنه لا توجد ضرورة ولا استعجال لمناقشة قانون السلطة القضائية.. ثم يدعون أن ٢٠ نائباً تقدموا بطلب لمناقشة مشروع قانون السلطة القضائية.

** البعض فسر حكم الدستورية العليا بأنه أعطى شرعية لمجلس الشورى لمباشرة جميع السلطات التشريعية؟

* لا. حكم المحكمة الدستورية العليا يعني أن سلطة التشريع كاملة ليس معناها أن يصدر جميع التشريعات وليسألوا جهازاً القانون لديهم، لأنها تعني كمال الإجراءات فقط وليس من حق مجلس الشورى أن يصدر كل التشريعات. الآن التشريع لا يصدر إلا بناء على حالات وطلبات من رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء وليس من أفراد وأحزاب، لأنها سلطة تشريعية مؤقتة قضى ببطلان ثلثها وأرجئ تنفيذ الحكم لحين وجود مجلس نواب.

** وما أولويات السلطة التشريعية المؤقتة الممثلة في مجلس الشورى؟

* توجد مهام عاجلة لمجلس الشورى مثل مناقشة قانون مباشرة الحقوق السياسية للانتخابات، وكل قانون يشرع يصبح باطلاً، ويناقش أيضاً مشاكل نقص المياه والكهرباء والمواد البترولية، لأن الناس ضاقت ومخوفة، ولأن الفلاح لا يجد مياه الري ولا المصانع تجد الكهرباء، ولا البنزين ولا الدولار والشعب وضع أصابع يده في الشق!! ثم يقولون القضاء يتدخل في السياسة

وهم لا يفهمون في السياسة ولا الهندسة ولا الطب، ثم يتصارعون مع مؤسسة قضائية عريقة ويسعون لهدمها.

**** وما السبب في إصرار مجلس الشورى على مناقشة قانون السلطة القضائية؟**

* إنه حقد و ضغينة وبغضاء، لأنه لا مبرر للمناقشة ومع هذا أدعوهم لمناقشة قانون السلطة القضائية لأنه سيسقط بالدستور والقانون.

**** ولكن توجد حركة «قضاة من أجل مصر» التي تؤيد مناقشة القانون بواسطة «الشورى»؟**

* هؤلاء ليسوا قضاة في الأصل، ويوجد ضد بعضهم ملفات تتهمهم بجرائم جنائية، ومنهم من توجه لقيادة المتظاهرين لحرق أمن الدولة، ومنهم من كان يحرض على حرق محكمة جنوب، وتوجد تسجيلات وتصويرات واتحدى أحدا منهم أن يواجهني برفض ما أقول.

**** هل يوجد تصعيد بعد الاعتصام؟**

* كل وقت وله أذان.. ونحن نسير على نهج الرئيس مرسي وهو جراب الحاي مليان، ولكننا لسنا حواة بل قضاة ولنا إجراءات تصعيديه في حينها.

**** أين تكمن أزمة السلطة القضائية؟**

* كل ما في الأمر أن المجرم يخاف من أن يأتي له قاض عادل، فيريد أن يأتي بقاضي ملاكي مثل النائب الملاكي، ويعين قضاة من محامي الإخوان، وأقول: إن معظم محامي الإخوان كانوا يحضرون إلى الجلسات أمامنا ونحن نعرف قدراتهم وكفاءتهم ولا يصلحون لأن يكونوا قضاة، وتوجد معايير لكنهم يريدون تخريب الهيئة القضائية.

**** لكن يوجد انقسام داخل الهيئة القضائية حول مشروع قانون السلطة القضائية؟**

* يوجد انقسام داخل كل بيت في مصر، والمولى عز وجل قال لـ «موسى» اذهب إلى فرعون إنه طغى. لماذا؟ لأنه جعل أهل مصر شعباً، ومصر الآن أهلها شيع من بعد أن أتى الإخوان للحكم، وسأستعير لفظ الرئيس محمد مرسي لأنه نبراسنا كلنا وأقول هؤلاء خمسة، ستة، سبعة في حارة مزنوقة، وقاعدتين ولكننا نعرف ماذا يقولون وإزاي وفين، هذا هو الانقسام.

**** ولكن بعضهم يطالبون بتقليص سلطات المستشار أحمد الزند؟**

* أنا لا يعني لا «الزند» ولا «عادل» ولا «متولي» وما يعني أن لنا رمزاً وهو رئيس نادي القضاة انتخب انتخاباً حقيقياً ونحن نحترم الصندوق وندافع عن هذا المنصب وهذه الصفة.

**** في ظل هذه الأزمات كيف ترى منظومة العدالة؟**

* أصبحت قضاء وقدرًا!!

** هل من الممكن أن يلغي منصب وزير العدل؟

* بل لابد أن يلغي منصب وزير العدل، وهذا أول المطالب وأيضا إلغاء منصب وزير الإعلام، وهذا أساس وأن يستقل الطب الشرعي وإلغاء اذتداب المستشارين للوزراء حتى يصبح لدينا دولة حقيقية.

** كيف بدأ التطاول على القضاء في ظاهرة جديدة على المجتمع المصري؟

* الذي بدأ هذا هم أعضاء الإخوان المسلمين لأن المستشار تهاني الجبالي، قالت: إن رئيس المحكمة الدستورية كلم وزير الداخلية وقال له: «نحن نحاصر» فرد عليه الوزير قائلا: لدى أوامر بأن لا أتدخل، وهذه جريمة جنائية ارتكبها إما رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية ولم يعاقبا عليها، وهذا أثر على حكم الدستورية الحالي وصدر الحكم وكأنه يقول: لو كنت لم أحاصر لكان بطلانا وبطلانا ولكن هذا الحصار منعني من إصدار حكم، وحدث استفتاء وإعلان دستوري وهذا هو الأمر الواقع.

** وما سلسة الأمر الواقع الحالية؟

* سياسة الأمر الواقع تقول: إن الجمعية التأسيسية للدستور باطلة وفاشلة ولا يمكن أن تصدر دستورا، وأن مجلس الشورى باطل، وفاشل وليس مؤهلاً لدرجة أنهم لا يطلبون فيه مؤهلات عليا.

** كيف ذلك وهو يضم خبراء دستوريين؟

* لا.. دعك من هذا، لأدنا نجد به شخصاً يدعى أنه دكتور في القانون الدستوري، وهو حاصل على الابتدائية ثم الإعدادية بعدها عشر سنوات، ثم تطوع في مكان ما، ثم سجن بعض السنوات، والآن يتحدث في الدستور فمن هذا؟؟!! هم لا يعرفون أن الكفاءة خبرات متراكمة، وهم يحفظون ولا يفهمون، ولهذا البلد يضيع لأنه لا توجد كفاءات.

** هل أحكام الدستورية العليا أصبحت تمثل أزمة للسلطة الحاكمة؟

* السلطة الحاكمة لا شيء يمثل لها أزمة، لأن الأزمات تكون لدى من يفهم، لكن من لا يفهم يظل هكذا حتى يدهسه القطار، والمقصود هنا الجوع، والأرض العطشانة والمصانع المتوقفة، ندرة الأموال، والدولة التي أصبحت سمعتها في منتهى السوء، وننتظر التسول، والقروض ولا نعرف متى سنسدد هذه القروض.

** لماذا تُفسر أحكام الدستورية العليا تفسيرات سياسية؟

* من لا يفهم تتوقع منه أي شيء، وبدلاً من الانشغال بحل المشاكل تفرغوا للصراع مع السلطة القضائية، وكيف لهم أن يستعينوا بالقضاة بعد اتهامهم بالفساد في الإشراف على الانتخابات القادمة، ثم يدخلوا الشعب في مآهات الحرام والحلال و هل الباليه عيب أم حرام؟، ثم يفاجئونا بإعطاء

الكباريات ترخيصاً لمدة ٣ سنوات، وإنشاء صالتين للقمار فهل هذا شرع الله؟

**** هل سيستمر القضاة في تدويل أزمتهن؟**

* نعم ولا يوجد تراجع، والشكوى قدمت والأزمة تم تدويلها وسيصدر قرار يلوم مصر بأنه لا يوجد بها حقوق إنسان ولا قضاء مستقل.

**** وماذا يترتب على هذا اللوم؟**

* الدول المحترمة ترفض شعوبها أن تتعامل دولها مع الدول التي ليس بها لا قانون ولا دستور ولا حقوق إنسان، لأن هذا العامل هو تعاون مع الدولة الديكتاتورية.

**** ما مصير مؤتمر العدالة الذي أعلن عن إعداده تحت رعاية رئيس الجمهورية؟**

* لا - هنا سأجيب بالطريقة الفلاحي - أنت ما درتشي، دا طلع نصب، مفيش مؤتمر، قالوا لنا أعدوا للمؤتمر وثاني يوم ناقشوا قانون السلطة القضائية، وعيب على مجلس الشورى أنه لم يحترم كلمة رئيس الجمهورية لأنه قال: أنا سأرعى هذا المؤتمر بنفسى..

والرئيس قال إنه لا يستطيع أن يمنع مجلس الشورى، لكنه يقدر على تعيين نائب عام، يقدر أن يسمح بمحاصرة المحاكم.

**** ماذا تقول لرئيس الجمهورية؟**

* جمهورية إيه؟! جمهورية إيه قولي؟!!

**** ماذا تقول للرئيس محمد مرسي؟**

* رئيس إيه قول لي مرة ثانية؟

**** رئيس جمهورية مصر العربية؟**

* مفيش مصر، لأن الدولة تعرف بالمؤسسات الموجودة فيها.. لكن لم يعد لدينا مؤسسات.. هم يريدون هدم المؤسسات، إذن فنحن ليس لدينا دولة، فهم يريدون أن يتجهوا إلى إنشاء المحاكم العرفية، ويعينوا الأمراء ونصبح مثل الدول المتخلفة التي تركب الأفيال وتلبس الريش ونصبح من رعاياهم.

■ المؤلف في سطور

- * الاسم / ممدوح دسوقي .
- * صحفي بجريدة الوفد .
- * المهنة / كاتب صحفي وباحث.
- * عضو نقابة الصحفيين.
- * باحث ومتخصص في ثورة يوليو.
- * حاصل على دورة الدراسات الإستراتيجية والأمن القومي رقم (٨) من كلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية.
- نشرت له مقالات في جرائد:
- الوفد، الأحرار، الغد، المشهد، اللواء العربي «جريدة أمريكية تصدر باللغة العربية».

صدر له :

- * جملة خسائر في السياسة والنسوان.
- * قديس الصحافة المصرية لويس جريس شاهد على العصر.
- * احمد سعيد الإعلامي الأشهر في الستينات وشهادته التاريخية.
- * مصر بين الانهيار والانفجار.
- * سد النهضة والدور المشبوه لـ«قطر وإسرائيل».

تحت الطبع :

- * ذكريات .. محمد عبد الجواد المستشار الإعلامي للرئيس السادات.

قائمة المدارس :

- اختارت وزارة التربية والتعليم كتابين للمؤلف وضمتها إلى قائمة مكنتات المدارس وهما:
- * أحمد سعيد الإعلامي الأشهر في الستينات وشهادته التاريخية.

للمرحلتين الإعدادية والثانوية.

- * قديس الصحافة المصرية لويس جريس شاهد على العصر.

للمرحلة الثانوية.

- له العديد من الدراسات :
- * الحرية في الإسلام في زمن الإخوان.
- * الفارون من جنة الإخوان.
- * المشروع التنويري بين فقهاء التنوير وشيوخ السلفية.
- * السلام بين القاهرة وتل أبيب في ظل ثورات الربيع العربي.

- * ثوار يوليو يتحدثون.
- * الإخوان المسلمين وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.
- * أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧.
- * ثورة يوليو واليسار المصري.
- * الناصريون وثورة ٢٣ يوليو.
- * ثورة ٢٣ يوليو والليبرالية المصرية.
- * عامر «شماعة» عبد الناصر.
- * ماذا فعلت جماعة الإخوان في مصر؟
- * تجديد الخطاب الديني بين الواقع والمأمول.
- * النكبة العربية الكبرى.

الفهرس

- ١ . الإهداء ٣
- ٢ . التقديم ٥
- ٣ . مقدمة المؤلف ٩
- ٤ . د / رفعت السعيد ... المفكر اليساري الكبير ١٥
- ٥ . إبراهيم عبد المجيد... الكاتب الروائي ٢٩
- ٦ . الأستاذ / مكرم محمد أحمد... نقيب الصحفيين الأسبق ٣٩
- ٧ . د / مدحت العدل... المؤلف والسينارست ٥٣
- ٨ . اللواء فؤاد علام ... وكيل جهاز أمن الدولة الأسبق ٦٧
- ٩ . الأستاذ / احمد عبد المعطي حجازي ... الشاعر الكبير ٨٣
- ١٠ . د / جابر جاد نصار... عضو اللجنة التأسيسية المنسحب ٩٧
- ١١ . د / نور فرحات ... أستاذ فلسفة القانون ١٠٩
- ١٢ . الأستاذ / ثروت الخرباوي ... القيادي المنشق عن جماعة الإخوان ١٢١
- ١٣ . د / محمود كبيش ... عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٣٥
- ١٤ . د / يحيى الجمل ... الفقيه القانوني ١٤٧
- ١٥ . المستشار / مقبل شاكر ... رئيس نادي القضاة السابق ١٥٩
- ١٦ . د / وسيم السيسي... الباحث في علم المصريات ١٩٩
- ١٧ . اللواء / علي حفطي ... محافظ سيناء الأسبق ١٨١
- ١٨ . الأستاذ / مختار نوح ... القيادي المنشق عن جماعة الإخوان ١٩٥
- ١٩ . الشيخ / محمود عشور وكيل الأزهر الأسبق ٢٠٧
- ٢٠ . الأستاذ / بهاء طاهر ... الكاتب الروائي ٢٢١
- ٢١ . اللواء / محمد زكي عكاشة... أحد مؤسسي حزب الضباط المتقاعدين ٢٣٣
- ٢٢ . د / إيهاب يوسف ... الخبير الأمني ورئيس جمعية الشرطة والشعب ٢٤٥
- ٢٣ . د / حسن أبو طالب مدير معهد الأهرام للصحافة ٢٥٧
- ٢٤ . د / علي السمان الخبير السيلسي والقانوني ٢٧١

- ٢٥ . المستشار / عبد الستار إمام ... رئيس نادي قضاة المنوفية ٢٨٣
٢٦ . الشيخ نبيل نعيم ... أحد مؤسسي جماعة الجهاد ٢٩٥
٢٧ . المستشار / أشرف ندا رئيس محكمة استئناف القاهرة ٣٠٩
٢٨ . المؤلف في سطور ٣١٧
٢٩ . الفهرس ٣١٩

